هاتف الإنذار
عقد من النضال

المنتدى الاجتماعي العالمي في داكار
السنغال، إثر القافلة التي انطلقت من باماكو،
مالي، إلى داكار، 2011 - *صورة: هاتف الإنذار*

صورة الغلاف:
بول لوفس فاغنر / سي ووتش

لافتة كُتب عليها "افتحوا الحدود" خلال فعالية إحياء الذكرى CommemorAction في تولوز، فرنسا، 6 فيفري 2024 - *صورة: لور*

فعالية إحياء الذكرى في جرجيس، تونس،
سبتمبر 2022 - *صورة: أميلي جاندا*

فعالية على نهر شبري في برلين، ألمانيا، بمناسبة تأسيس هاتف الإنذار، أكتوبر 2014 - *صورة: هاتف الإنذار*

مظاهرة أمام السفارة الإسبانية في الرباط،
المغرب، 6 فبفري 2016 - *صورة: هاتف الإنذار*

فعالية إحياء الذكرى CommemorAction في مرسيليا، فرنسا، 6 فيفري 2024 - *صورة: هاتف الإنذار*

أداء قراءة متواصل أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا، جوان 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

هاتف الإنذار
عقد من النضال

11 أكتوبر 2024

فهرس المحتوى

1. مقدمة **21**

هاتف الإنذار يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه! من أجل بنية تحتية لحرية التنقل 23

2. هاتف الإنذار : ما وراء الحكاية **27**

تاريخ رمزي 29

الوضع في المغرب قبل وجود هاتف الإنذار 31

"زخم الربيع العربي ينتشر في جميع أنحاء العالم..." : الوضع قبل إنشاء شبكة وسط البحر الأبيض المتوسط 35

من مخيم الشوشةإلى لامبيدوزا 39

البقاء على مقربة من الأشخاص الذين يقومون بالعبور على الرغم من عمليات الطرد اليومية: نظرة على تاريخ هاتف الإنذار في بحر إيجه 43

ثلاثة عقود من العسكرة والنضالات على الحدود الفرنسية البريطانية : نحو طرائق جديدة لعبور المانش 49

3. هاتف الإنذار عبر الأربعة مناطق **53**

10 سنوات من التشبيك : هاتف الإنذار في المغرب 59

عملنا يؤتي أكله! : 10 سنوات من هاتف الإنذار على طول الرحلة في وسط البحر الأبيض المتوسط 69

مساحات متنازع عليها ومجازر لا تغتفر : منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط 81

التنظم التضامني مع الأشخاص الذين يعبرون قناة المانش : من مجموعة "راقب القناة" إلى المجموعة الإقليمية للمانش التابعة لشبكة هاتف الإنذار 99

4. تأمّلات في الجندر والحدود **107**

الاحتفال بمرور 10 سنوات على إطلاق هاتف الإنذار و4 سنوات من وجود المجموعة النسائية* 109

النسوية العابرة وعبور الحدود: أصوات كويرية من هاتف الإنذار 113

5. التجريم **117**

التصدي لتجريم الهجرة، أو الكفاح من أجل تكريس حرية التنقل 119

اجتماع هاتف الإنذار في رين، فرنسا، ماي 2024 - *صورة: هاتف الإنذار*

6. نشاط إحياء الذكرى **129**

صور لأنشطة إحياء الذكرى 130

"حياتهم نبراسنا، قدرهم غضبنا، افتحوا الحدود !" : الذكرى العاشرة لمجزرة تاراخال 155

كيثيرا: عودة إلى حدود الاتحاد الأوروبي أين فقد العديد من الأشخاص أحباءهم 161

كان يمكن أن أموت - قصيدة لساليو ضيوف 167

توقفوا عن القتل 169

6. المشاريع الشقيقة والتشبيك **173**

هاتف الإنذار- الصحراء: شعارنا هو "حر في المغادرة، حر في البقاء" 175

بوزا في 181

لنفكر بإيجابية - قصيدة لبوزا في 185

التشبيك لدى لأسطول المدني وتطوير مركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني 187

خريطة العمل المدني في وسط البحر الأبيض المتوسط 192

اللاجئون في ليبيا : "نطمح إلى عالم أفضل تستحق فيه الحياة أن تعاش" 195

مرحبا في أوروبا 201

فورنسيك بوردر: التدخلات الإستقصائية في مواجهة عنف الحدود 203

التدخل التضامني من قبل، ومن أجل، الأشخاص الذين يتنقلون 209

خريطة عبر قطرية للتضامن 214

7. النضال يتواصل **217**

لهذا السبب، سنواصل إلى جانب هانف الإنذار... 219

الشكر وخيارات التبرع **230**

فهرس المصطلحات **237**

الإصدار **243**

منصة أخبار هاتف الإنذار خلال مظاهرة في بيرن، سويسرا، جوان 2018 - *صورة: هاتف الإنذار*

1.

مقدمة

هاتف الإنذار يحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه!

من أجل بنية تحتية لحرية التنقل

يحتفل هاتف الإنذار اليوم، 11 أكتوبر 2024، بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه. 3,650 يوماً وليلة، تناوبنا طوالهم على العمل. تلقينا، خلال هذا الوقت، نداءات استغاثة من قبل أكثر من 8000 قارب من جميع أرجاء البحر الأبيض المتوسط ومن المحيط الأطلسي والقنال الانقليزي (المانش)، إما مباشرة من قبل الركاب أو من قبل أصدقائهم وعائلاتهم. ما يعني أنه، في المتوسط، كانت تصلنا حالتا استغاثة على الأقل في اليوم على مدى السنوات العشر الماضية. أحيانا، كنا ننتظر لأيام، دون أن يردنا أي اتصال على الإطلاق. وفي بعض الأيام، كان يتصل بنا عشرون قاربا أو أكثر من عرض البحر.

عندما نشأت فكرة هاتف الإنذار بعد حادثة الغرق في 11 أكتوبر 2013، وحين أطلقنا المشروع، بعد طول تحضيرات امتدت على مدى عام كامل، لم يكن أحد يتخيل حجم المهمة وثقلها.

أثناء قيامنا بالمراقبة، كانت تصلنا أحاسيس اليأس أو الذعر من خلال أصوات من يتصلون بنا، أو نجد أنفسنا أحيانا نتعامل مع الصمت التام عندما ينقطع الاتصال. كل يوم تقريبا، كان يتصل بنا أقارب الركاب ليسألوننا عن القوارب التي اختفت. على مدى السنوات العشر الماضية، أصبح الموت في البحر خبزنا اليومي. غالبا، يقف غضبنا عاجزا في مواجهة نظام حدود يقتل بكل وحشية.

في الوقت نفسه، نسجل تمكننا، في كثير من الأحيان، من مرافقة القوارب وضمان رسوها الذاتي على سواحل أوروبا. أيام وليال من التواصل مع الأشخاص الموجودين على متن القوارب، بمختلف اللغات، تنتهي بوصولهم سالمين إلى الميناء. أحيانا أخرى، ندرك أن تلقي

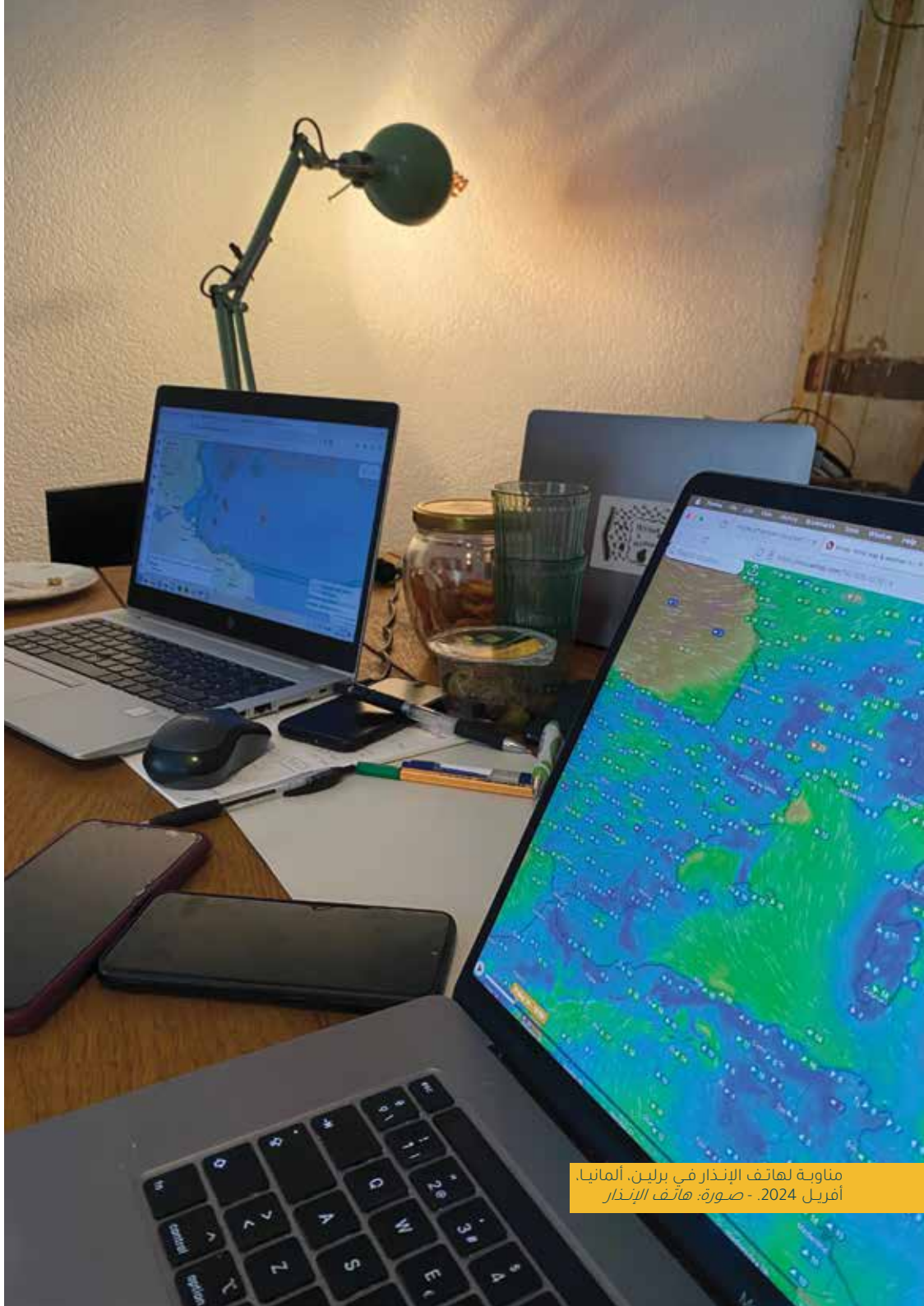

مناوبة لهاتف الإنذار في برلين، ألمانيا، أفريل 2024. - *صورة: هاتف الإنذار*

المعلومات من القوارب التي تواجه خطرا وتمريرها إلى الأسطول المدني يمكن أن يساهم بشكل حاسم في نجاح عمليات الإنقاذ.

لقد تطوّر خط المساعدة بالهاتف الخاص بنا بشكل كبير على مر السنين. حيث يؤمنه اليوم أكثر من 300 ناشط وناشطة من مشارب مختلفة. يواجه أعضاء هذه الشبكة واقعا وظروفا معيشية مختلفة للغاية. إننا نعيش في عشرات الأماكن المختلفة في جميع أنحاء أوروبا وشمال وغرب أفريقيا. لقد أنشأنا مجموعة عابرة للجنسيات واللغات، ملتزمة بالوقوف إلى جانب أولئك الذين يطالبون بحقهم في التنقل.

غادر بعض الأشخاص الشبكة، غالبا لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل المواقف المؤلمة المتكررة التي تعرضوا لها أثناء المناوبات، فقرروا أن الوقت قد حان للمغادرة. في حين عاد آخرون بعد أن ركنوا لبعض الراحة. لذلك، ولئن عرفت شبكتنا تقلبات مستمرة، إلا أنها مع ذلك تطورت وازدادت ترابطا بمرور الوقت.

.

يستمد هاتف الإنذار معرفته بتجارب العبور وتجاوز الحدود انطلاقا مما عاشه بعض الأعضاء والأصدقاء. وبفضل علاقاتنا مع أفراد المجموعات المسافرة، فإننا نتعلم أيضا من خلال تجاربهم ونضالاتهم، ومن إصرارهم على عبور الحدود العنيفة بحثًا عن حياة أفضل. لذا، نودّ قبل كل شيء أن نشكر الأشخاص الذين يعبرون الحدود بكل ما أوتوا من عزيمة على الثقة التي يمنحونها لنا من خلال الاتصال بنا عبر الهاتف.

إننا نعتقد أننا نمثل قوة معرقلة تتحدى نظام الحدود اللاإنساني، وسنظل كذلك. لقد دفعنا السلطات إلى القيام بعمليات إنقاذ في الوقت الذي خيّرت فيه ترك الناس يواجهون موتهم الحتمي. وقد تضاعف ذلك بفضل الشراكات العديدة التي انخرطنا فيها مع نشطاء وناشطات آخرين وأخريات ضد الحدود، ومنظمات غير حكومية تعمل في البحر والبر، ومحامين، وصحفيين، وحتى شخصيات سياسية متعاطفة. معا، نسعى لمنع أي إعادة قسرية لا قانونية وضمان الاعتبار لاستغاثة أي شخص كان.

إننا نواجه حاليا موجة من العنصرية والاستبداد وانعدام الانسانية تزداد حدة في أوروبا وشمال أفريقيا وأماكن أخرى. كما أنه يُخشى أن يصبح نظام الحدود أكثر قسوة في السنوات القادمة. لا يمكننا أن نقاوم ذلك إلا بتحالف واسع بين القوى التقدمية. لذلك فإن عبارة الشكر الثانية موجهة إلى جميع الشبكات والجهات الفاعلة التي تعاونّا معها خلال العقد الماضي. جميع أولئك الذين يشكلون جزءا من الأسطول المدني، الذين يرسلون سفن وطائرات الإنقاذ للعثور على الأشخاص الذين يواجهون الخطر. وجميع أولئك الذين نتشارك معهم هذا الكفاح من أجل ممرات آمنة ومن أجل العدالة على مستوى العالم.

بمناسبة هذه الذكرى العاشرة، ننشر هذا الكتاب، وهو الإصدار الخامس من نوعه. وهو يتضمن مقالات وتحليلات ومقابلات وقصائد. نشرح فيه كيف أنشئ هاتف الإنذار وكيف تطور. نسلط الضوء على النضالات ضد التجريم والنضالات من أجل حفظ الذاكرة في شكل "أعمال_الذكرى"، إلى جانب عائلات وأصدقاء الغائبين. نقدم مشاريع صديقة لشبكتنا ونعرض خرائط ورسوما بيانية وصور. مجتمعة، تعبر هذه الأجزاء عن وجهة نظرنا المشتركة: سنواصل تضامننا على الطرق وسنبني ونمدّ البنى التحتية من أجل حرية التنقل.

أبدا لا تنسى، أبدا لا نستسلم! ذلك هو شعارنا وسيظل طوال هذه المعركة من أجل حرية التنقل والمساواة في الحقوق للجميع. لن نتخلى عن أملنا في مستقبل يكون فيه أرشيفنا حول العنف ضد الأفراد الذين يمارسون حقهم في التنقل منطلقا لتفكير منهجي وإدانة جرائم الدولة ضد الإنسانية، وكذلك للمطالبة بالمحاسبة والتعويض.

بصفتنا هاتف الإنذار، سنواصل عملنا في الفضاءات المتنازع عليها وسندعم إصرار الأشخاص الذين يتنقلون؛ وسيظل ذلك العامل المشترك الذي تتمحور حوله شبكتنا العابرة للأوطان التي تقف في مواجهة نظام عنصري يستفيد من الاستغلال الذي ينتجه الفصل والتمييز على مستوى العالمي.

عاش التضامن بين الشعوب،
من أجل إسقاط كل الحدود.

هاتف الإنذار، 11 أكتوبر 2024

2.

هاتف الإنذار: ما وراء الحكاية

نقل بالعبّارة وحفل توديع في ميناء ميتيليني، ليسبوس، اليونان، 2009 - *صورة: هاتف الإنذار*

تاريخ رمزي

انطلق هاتف الإنذار في العمل لأول مرة يوم 10 أكتوبر 2014. قبل ذلك بعام تقريباً، وفي سياق حادث غرق آخر لسفينة كبيرة في وسط البحر الأبيض المتوسط، نشأت فكرة إحداث خط هاتفي لمساعدة الأشخاص الذين يتعرضون للخطر في البحر. على مدى عدة أشهر، قام عشرات النشطاء بإعداد البنية التحتية اللوجستية والتقنية لنظام الهاتف، كما قاموا بصياغة أسس وقواعد العمل بشكل جماعي. تم وضع "خطط الإنذار" لكل منطقة بحرية، واتضح لنا أنه، لنجاح هذا المشروع الطموح الذي يوفر خط مساعدة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، فإن هناك حاجة إلى ما لا يقل عن خمسين شخصا من ذوي الخبرة والالتزام. لم يكن بناء الفريق الأولي ممكناً إلا بفضل النضالات والشبكات العابرة للحدود.

لذلك تأسس "هاتف الإنذار" كمواصلة لنضالات الشعوب ضد نظام الحدود الذي وضعه الاتحاد الأوروبي، سعيا منها للتغلب على هذا النظام في البحر الأبيض المتوسط والتخلص منه. لقد كان متجذرا في التجارب الملموسة للأشخاص المرتحلين، الذين دعموا المشروع بشكل مباشر، بل وانخرطوا فيه كأعضاء. على هذا الأساس، تمكن هاتف الإنذار من التطور على مدى السنوات العشر الماضية لبناء بنية تحتية فعالة للدفاع عن حرية التنقل، وهو جزء من نضالات أوسع وعابرة للحدود الوطنية، من أجل العدالة في كل العالم.

في المساهمات التالية، تقديم ل"ما قبل تاريخ" هاتف الإنذار، أي التطورات المختلفة في مختلف المناطق التي ساهمت في نهاية المطاف في ظهور خطنا الهاتفي للطوارئ الذي يجسد نضالنا من أجل حرية الناس في التنقل.[1]

المظاهرة الختامية للمسيرة "من أجل الحرية" إلى بروكسل، بلجيكا، أمام البرلمان الأوروبي، جوان 2014 - *صورة: لا أحد غير قانوني، هاناو*

https://alarmphone.org/en/2014/10/08/watch-the-med-alarm-phone-against-left-to-die-cases-at-sea/?post_type_release_type=post
https://alarmphone.org/wp-content/uploads/2015/10/Alarmphone-Call-english1.pdf

الوضع في المغرب قبل وجود هاتف الإنذار

فاتو ورودريغي يحكيان

منذ متى وأنت في المغرب وكيف كان الوضع (بالنسبة للمهاجرين) قبل عام 2014؟

ل جئت إلى المغرب في عام 2001، ولكن يمكنني أن أحاول أن أخبركم قليلاً عن المجتمعات الحتلفة وأنشطتها في المغرب بين عامي 2010 و2014. حيث كان يوجد في المغرب الكثير من الجاليات من جنوب الصحراء منذ ما قبل عام 2010: الكاميرونيون والنيجيريون والسنغاليون وأناس من غانا وغينيا بيساو... في عام 2010، واجه الإيفواريون مشاكل خطيرة للغاية في بلدهم وجاء الكثير منهم إلى المغرب، وكذلك الغينيون. وكان من بينهم ما يسمى بالمهاجرين المهمين "VIP" الذين جاءوا بالطائرة. حتى تتمكن من القدوم إلى المغرب في تلك الأيام، أنت بحاجة إلى جواز سفر وتأشيرة دخول. وفي حال لم تكن طالبا، لم يكن من السهل الحصول على تأشيرة.

ف وصلت إلى طنجة في عام 2013. كنا مجموعة متكونة 14 شخصا. كنا نبيع أغراضا صغيرة في الشارع لفائدة الأشخاص الذين يرغبون في المغادرة. كنا نساهم بالمال. كان هناك مجتمع كبير من جنوب الصحراء، مع تواجد كثيف للسنغاليين والكاميرونيين والإيفواريين والماليين والغامبيين والغينيين. كان حي بوحالف أشبه بمدينة كبيرة للمهاجرين. لم يكن به سوى ذوي البشرة السوداء. كنا نعيش في منازل خالية. هناك كنا نقوم أيضا بتنظيم الرحلات. كان السنغاليون هم من يبيعون الزوارق بحكم معرفتهم بالبحر لأنهم كانوا يمتهنون الصيد. في تلك الأيام، كانت الكثير من الرحلات تنطلق من طنجة. وفي كل يوم، كان هناك "بوزا" بالزوارق. كان كل شيء يحدث في طنجة. كانت هناك إدارة ذاتية. هكذا بدأت شبكة المهاجرين في طنجة.

نشطاء يستعدون في الغابة حول سبتة، أرض مُكَثَّفة إسبانية متاخمة للمغرب، 2013 - *صورة: بلا حدود، المغرب*

نشطاء يستعدون في الغابة حول سبتة، أرض مُحْتَـنَفة إسبانية متاخمة للمغرب، 2013 - *صورة: بلا حدود، المغرب*

كيف نظمتم أنفسكم وكيف كان التواصل بين المجموعات المهاجرة؟

ل كانت هناك بالفعل جاليات قادمة من تمنراست (على الحدود بين النيجر والجزائر). وهكذا، كان زعيم الكاميرونيين في فاس أو مكناس يتواصل مع الزعيم في تمنراست، ومن هناك يمكننا تنسيق الرحلة إلى المغرب. لم تكن توجد الكثير من الجمعيات أو النشطاء في ذلك الوقت. كانت هناك، على سبيل المثال، منظمة أطباء بلا حدود في وجدة، وبادري إستيبان في الناظور، اللتان ساعدتا المهاجرين. كانوا يقدمون الطعام للمهاجرين المتواجدين في الغابة بالقرب من مليلية.

هل عملت مع نشطاء أو جمعيات أخرى في ذلك الوقت؟

ل أعرف أشخاصًا من مجلس المهاجرين منذ عام 2013. جاء كامارا لاي إلى الغابة لعقد اجتماعات من أجل تحفيز المهاجرين وكان أكثر معرفة بالمنظمات. كان هناك أيضا سيرج الذي لا يزال في الشبكة. وفي شمال المغرب، كانت هناك أرونا الذي تنشط مع جمعية لم تعد موجودة، في طنجة.

ف كنت أعرف أيضا أرونا التي تعمل مع جمعية تجلب الملابس والأدوية وأشياء أخرى للمهاجرين. وهي عبارة عن بنية تضامنية. كان الناس في البحر يتصلون بهيلينا مالينو. كنت كذلك على اتصال بها في ذلك الوقت. لقد ساعدت هيلينا الكثير من القوارب.

متى وكيف سمعت عن مجموعات بلا حدود؟

ف عرّفني أحد النشطاء من مجموعة "بلا حدود" في المغرب على الشبكات. كانوا قد نظموا فعالية صغيرة في أوائل عام 2014 في مقر جمعية "الشبكة" في طنجة. حيث تمكنا من التحدث عن مخاطر البحر وتعلمنا كيف يكون الوصول إلى إسبانيا، وذلك بفضل المعلومات التي قدمتها منظمة "مرحبًا بك في أوروبا".

ل كنت، منذ ما قبل عام 2014، على اتصال مع بعض الأشخاص في أوروبا عبر الهاتف، دون أن ألتقيهم أبدا. كما التقينا أيضا بأشخاص من مليلة. ثم تواصلت مع "بلا حدود المغرب" بفضل خوسيه بالازون من جمعية "برودين" في مليلة. بعد الهجوم الذي وقع في تاراخال في 6 فيفري 2014، والذي أودى بحياة 14 شخص، تمت إعادتي إلى فاس، حيث التقيت هناك بشخص من منظمة "بلا حدود -المغرب". في السنوات التي تلت ذلك، ساعدت منظمة "بلا حدود-المغرب" في تنظيم مساكن جماعية. هناك تمكن كذلك الأوروبيين من مجموعات متعددة من الانضمام إلينا، وكانت هناك أجهزة كمبيوتر وقاعات للاجتماعات. وبفضل ذلك، تمكنا من الالتقاء والاجتماع في نفس المكان.

"زخم الربيع العربي ينتشر في جميع أنحاء العالم..."

الوضع قبل إنشاء شبكة وسط البحر الأبيض المتوسط

"تبرز حالات المغادرة من شمال أفريقيا ما يمكن فعله. إنها تشير إلى عالم عربي جديد، وأفريقيا جديدة، وأوروبا جديدة ممكنة. إنها تشير إلى مجالات جديدة من الحرية والمساواة. ستنشأ خلال النضالات العابرة للأوطان: في تونس والقاهرة وبنغازي، ولكن أيضا في أوروبا وفي حركات الهجرة التي تعبر القارتين."

مأخوذة من إعلان 'حرية لا فرونتكس'، الذي نشره نشطاء "بلا حدود" في مارس 2011

من المؤكد أن الكثير من هذه الآمال والتوقعات قد تبددت بسبب ما آلت إليه الانتفاضات العربية. ومع ذلك، فقد تسببت الانتفاضات التي بدأت في تونس في ديسمبر 2010 وجانفي 2011 في توقف المحاولات الأوروبية لبناء نظام الحدود الخارجية. عندها، وفي أوج أحداث الربيع العربي، استقل آلاف الناس القوارب، كما شهدت تلك الفترة أيضا بداية اتصالات وشراكات جديدة عبر البحر الأبيض المتوسط. في ماي 2011، حدثت أول زيارة لناشطين أوروبيين من حركة "بلا حدود" إلى تونس العاصمة وجرجيس ومدن تونسية أخرى.

مع تصاعد وتيرة الحرب الأهلية في ليبيا، اضطر العديد من الليبيين، بالإضافة إلى آلاف الأشخاص من دول أفريقية وآسيوية أخرى، إلى الفرار. قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بنقل الآلاف من الأشخاص القادمين من بلدان مختلفة إلى مخيم كبير في تونس، بالقرب من الحدود الليبية: مخيم الشوشة (انظر المقابلة حول هذا الموضوع). وقد دعمهم ناشطون تونسيون وأوروبيون في مطالبتهم بالإجلاء.

مؤتمر Boats4People في المنستير، تونس، 2012 - *صورة: هاتف الإنذار*

في صيف عام 2012، وردا على تزايد عدد الوفيات في البحر في البحر الأبيض المتوسط، تم إنشاء شبكة "Boats4People" لتطوير تحالف جديد عبر البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى تنظيم فعاليات رمزية في البحر، تنديداً بالآثار المميتة للحدود الأوروبية، تجمع النشطاء أيضا في دورتين للمنتدى الاجتماعي العالمية في تونس والتقوا بأشخاص عابرين للحدود وعائلات لأشخاص مفقودين. بالتزامن مع ذلك، تضاعفت في أوروبا المظاهرات الداعية إلى إعادة توطين الأشخاص القادمين من ليبيا وتونس.

الصفحة الأولى من كتيب bordermonitoring.eu الصادر في أوت 2011، بعنوان: "تونس: بين الثورة والهجرة. انطباعات ومقاطع من رحلة بعثة في ماي 2011".

في أكتوبر 2013، إثر حادثتي الغرق الشهيرتين لسفينتين التين وقعتا بالقرب من لامبيدوزا ومالطا، انطلقت العملية البحرية الإيطالية "ماري نوستروم". حتى انتهاء العملية في 31 أكتوبر 2014، أنقذت السفن العسكرية حوالي 150,000 شخص. وأعقب ذلك عملية "تريتون" التي أطلقتها وكالة فرونتكس وهي عملية تقوم على عدم المساعدة المتعمدة والردع من خلال الموت في البحر. في السنوات التي تلت ذلك، عززت الحكومات الأوروبية أيضا سياساتها الخاصة بتصدير الحدود والاستعانة بمصادر خارجية، بما في ذلك تمويل وتدريب ما يسمى بـ "خفر السواحل الليبي". ما لم يؤد سوى إلى زيادة عمليات الاعتراض والإعادة القسرية وعدد الوفيات.

تطورت في هذه الفترة فكرة "هاتف الإنذار"، مستلهمة من أمثال الأب موسي زيراي، الذي كان هاتفه الخاص بمثابة خط للطوارئ لفائدة الأشخاص الذين يواجهون خطرا في البحر على مر السنين، ومنصة "WatchTheMed/مراقبة المتوسط" التي أعادت تصوير عمليات غرق السفن التي تم التخلي عنها لتواجه مصيرها.

كان يوم 10 أكتوبر 2014 أين تم إطلاق هاتف الإنذار مع هذه الجملة التي تشكّل رؤيته:
"ستكون شبكة الإنذار البديلة هذه خطوة أولى، ولكنها خطوة ضرورية وعاجلة، في مسار بناء منطقة أورومتوسطية لا يميزها نظام حدودي قاتل، إنما التضامن والحق في الحماية وحرية التنقل".

فعالية نظمها Boats4People في مخيم الشوشة، تونس، جويلية 2012 - *الصورة: هاتف الإنذار*

من مخيم الشوشة إلى لامبيدوزا

ب. هو مناضل نيجيري. عاش في ليبيا وتونس في الفترة من 2010 إلى 2023، حيث التقى بأشخاص من هاتف الإنذار خلال التحركات والمؤتمرات. وهو يقيم حاليا في ألمانيا. يروي لنا هنا قصة كفاحه ونضاله من أجل حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية وكيف عبر الحدود.

فرّ ب. من نيجيريا في عام 2010 على خلفية نشاطه السياسي ليستقر في ليبيا. في عام 2011، اندلعت الحرب في ليبيا. وتم إجلاء ملايين الأشخاص القادمين من بلدان أخرى. أما أولئك الذين لم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية وأرادوا الحصول على اللجوء، فقد تم نقلهم إلى مخيم الشوشة في تونس، بالقرب من الحدود الليبية. كان ب. واحدا منهم:

"لم يتم إطلاعنا على كيفية سير النظام في هذا المخيم، وكانت إجراءات اللجوء جميعها تتم بطريقة متسرعة. كانت هناك العديد من المخالفات، على سبيل المثال تم اختيار المترجمين من المخيم ولم يكونوا يتحدثون نفس اللهجة العربية التي يتحدث بها التونسيون. من بين آلاف النيجيريين الموجودين في المخيم، حصل شخص واحد فقط على شهادة لجوء وتم إعادة توطينه لاحقا في ألمانيا. تم رفض طلبات لجوء جميع النيجيريين الآخرين في أقل من أسبوع - لأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعلنت أن نيجيريا بلد يعيش في حالة من السلم."

ب. وآخرون في المخيم نظموا أنفسهم ضد هذا النظام غير العادل.

مخيم الشوشة في تونس، 2011 - *صورة: هاتف الإنذار*

لم يحصل أي شخص في مخيم الشوشة على أي أموال، وفي عام 2012، لم يعد بإمكان طالبي اللجوء المرفوضة مطالبهم الحصول حتى على بعض الطعام:

"كنا نعيش من خلال القيام ببعض الأعمال الصغيرة في بلدة بن قردان القريبة، بينما كان بعضنا يتسوّل الصدقات من الناس الذين يسلكون الطريق إلى ليبيا. تم إغلاق مخيم الشوشة رسميا في يونيو 2013، لكن الكثير منا بقي هناك لأنه لم يكن لدينا خيار آخر. بدأنا نضالنا مع المجموعات المتروكة. دعمتنا بعض المنظمات الوطنية والدولية المدافعة عن حقوق الإنسان، على سبيل المثال، عندما أردنا التحرك كمجموعة إلى تونس العاصمة. هناك نظمنا مظاهرات أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الاتحاد الأوروبي في تونس.

اعتُقلنا أربع مرات خلال هذه المظاهرات، وفي عام 2015، حاولت السلطات التونسية إسكاتنا بترحيل 15 شخص من مجموعتنا إلى الحدود التونسية الجزائرية. صادروا هواتفنا المحمولة وجميع وثائقنا التي تثبت أننا مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. سألنا أفراد الحرس الحدودي الجزائريون عما إذا كنا نريد الذهاب إلى الجزائر أو مواصلة نضالنا في تونس. فشرحنا لهم أننا كنا في ليبيا قبل الحرب وأننا لم نصل إلى تونس "بطريقة غير شرعية"، بل إن المنظمات الدولية هي التي أتت بنا إلى هناك. أخبرنا حرس الحدود الجزائريون أنه، إذا رغبنا في ذلك، فمن الأفضل لنا أن نعود إلى تونس. وأخيراً سمح لنا حرس الحدود التونسيون بالدخول. تلقينا دعما من بعض النشطاء الدوليين وقدم لنا بعض الأشخاص على الحدود القليل من المال والطعام. أصرّت المنظمة الدولية للهجرة على أن ننتظر على الحدود حتى يقوموا بإعادتنا إلى تونس، لكننا تمكنا في النهاية من التحرك بالاعتماد على وسائلنا الخاصة."

في تونس العاصمة، عاشت المجموعة في منزل إحدى الجمعيات لمدة شهر تقريبا، ولكن نظرا لافتقارهم للمال، عاد بعضهم إلى مخيم الشوشة وعملوا في نفس المنطقة:

"في 19 جوان 2017، جاء الجيش ومعه الجرافات وتم تدمير المخيم بأكمله. تم وضعنا في الحافلات وأخذتنا المنظمة الدولية للهجرة - مجموعة من 46 شخصا - إلى تونس العاصمة، إلى مبنى وزارة الخارجية، ثم إلى مبيت في المرسى في ضواحي تونس العاصمة. لا يزال بعض أفراد مجموعتنا هناك. عرضنا مشكلتنا على العديد من المنظمات، مثل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العديد من الوزراء والهيئات الدولية في تونس. حاولت السلطات إخفاء ما يحدث لنا، عبر حجب أي موقع إلكتروني نشرنا فيه أي شيء عنا مثلا، أو عن طريق حذف أجزاء من المقابلات التلفزيونية التي يشرح فيها سكان الشوشة وضعهم، كما نشرت السلطات عنا الأكاذيب في وسائل الإعلام".

في نهاية عام 2017، غادر ب. المرسى ووجد عملا في بن قردان. في عام 2019، التقى مع أ. الذي كانت قد فرّت من احتجاز مروّع في ليبيا. تزوجا وقررا البقاء في بن قردان. كانت العنصرية منتشرة أصلا في ذلك الوقت، لكن الوضع ازداد سوءا بعد ذلك:

"عندما وُلد طفلنا في أفريل 2022، طُردنا من شقتنا. تمكنا من العثور على شقة أخرى، ولكن على إثر الخطاب العنصري للرئيس التونسي في فيفري 2023، سُمح للمواطنين باتخاذ إجراءات ضد ذوي البشرة السوداء، بما في ذلك في بن قردان. كان التونسيون الذين يؤجرون شققهم لسود البشرة مهددين بالسجن.

لذلك أجبرنا على مغادرة منزلنا. وبما أننا من سود البشرة، لم نتمكن من ركوب سيارة أجرة، لذلك ذهبنا مع طفلنا سيرا على الأقدام إلى جرجيس. هناك وجدنا أن الوضع هو نفسه. كان ذلك هو السبب الرئيسي الذي جعلنا نقرر مغادرة تونس والمخاطرة بمحاولة عبور البحر الأبيض المتوسط. كان الكثير من الناس قد فعلوا ذلك منذ عام 2011، لكنني كنت مترددا جدا. قمنا بمحاولتنا الأولى في جويلية 2023. كنا 42 شخصا على متن القارب وقضينا خمسة أيام في البحر، لأن البنزين نفد من المحرك بعد مرور ثلاثة أيام. كنا خارج التغطية بشبكة الهاتف، لذلك لم نتمكن من الاتصال بهاتف الإنذار. أعاد الصيادون 25 شخصا منا إلى الساحل التونسي، لكن العديد من الأشخاص لقوا حتفهم.

في سبتمبر 2023، قمنا بمحاولة أخرى وبعد أربعة أيام، في 14 سبتمبر، وصلنا إلى لامبيدوزا. كان الوضع لا يطاق. كان هناك أكثر من 7,000 شخص في النقطة الساخنة (hotspot). بعد مرور يومين، تم نقلنا إلى صقلية ثم إلى فيرونا. نجحنا في مغادرة المخيم الذي كنا محتجزين فيه بسبب كوفيد وبفضل مساعدة بعض الأشخاص المتضامنين معنا، تمكنا من ركوب القطار الذي نقلنا إلى هامبورغ."

مخيم احتجاجي أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في تونس، 3 سبتمبر 2013 - *الصورة: هاتف الإنذار*

البقاء على مقربة من الأشخاص الذين يقومون بالعبور، على الرغم من عمليات الطرد اليومية

نظرة على تاريخ هاتف الإنذار في بحر إيجه

منذ مخيم "بلا حدود" في ليسبوس في عام 2009، طوّر الناس - لاجئون ومناضلون ومهاجرون ومن هم في وضعية انتقالية - علاقات وثيقة وشبكات للتبادل والدعم. وخلال مخيم "بلا حدود" هذا، تجمع الناس تحت خيمة سيرك أقيمت في ميناء ميتيليني. مكنت هذه المساحة العديد من الأشخاص الذين وصلوا إلى الجزيرة حديثًا في انتظار تسجيلهم ينتظرون تسجيلهم من التحدث إلى السكان المحليين والسياح ونشطاء "بلا حدود" من جميع أنحاء أوروبا[1]. تميزت هذه الفترة أيضا بكونها الأيام الأخيرة في عمر مركز احتجاز "باغاني"، الذي كان أشبه بسجن، والذي كان موجودا قبل فترة طويلة من وجود مخيّم (نقطة ساخنة) موريا الشهير. في تلك الفترة، اندلعت عدة انتفاضات داخل السجن، مما أدى إلى إغلاقه في النهاية. أمضى الأشخاص في معسكر "بلا حدود" الصيف والخريف داخل وخارج أسوار "باغاني" - والتقوا مرة أخرى عندما تمكن المفرج عنهم من الوصول إلى البر اليوناني والتوجه شمالا.

بات واضحا خلال هذه الفترة أن هناك حاجة ماسة لدى الأشخاص الذين يتنقلون عبر حدود أوروبا للحصول على بعض المعلومات. لذلك، بعدها بوقت قصير، في بداية عام 2010، بدأنا العمل بشكل جماعي على دليل متوفر على الإنترنت: مرحبا بك في أوروبا (w2eu.info). كانت الفكرة تتمثل في إنشاء مشترك لهياكل دعم وتوفيرها بما يمكن أن يساعد أكبر عدد ممكن من الناس، وليس فقط أولئك الذين وصلوا إلى جزر بحر إيجة.

1 النقطة الإعلامية في مخيم «بلا حدود» في ليسبوس عام 2009: http://w2eu.net/files/2010/03/Infopoint.pdf

احتجاج أمام مركز احتجاز باغاني في ليسبوس، اليونان، 2009 - *الصورة: هاتف الإنذار*

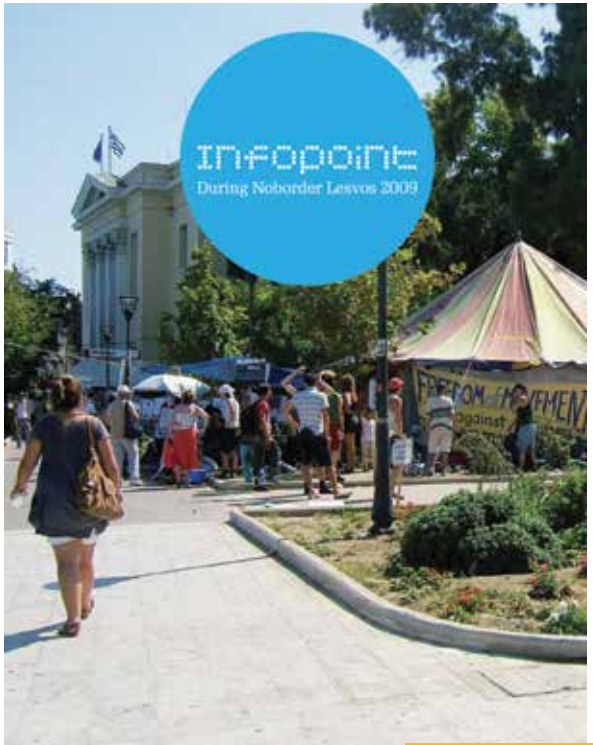

الصفحة الأولى من كتيب Infopoint الصادر عن transact في مخيم "بلا حدود" لعام 2009 في ليسبوس، اليونان.

في عام 2013، عاد العديد منا إلى هذه الحدود[2]. حيث نظمت "مرحبا بك في أوروبا" و"شباب بلا حدود" لقاءً في جزيرة ليسبوس. رجع شبان كانوا قد وصلوا إلى اليونان في عامي 2008/2009 ونجحوا في النضال من أجل حقهم في الإقامة في ألمانيا والسويد إلى مكان حلولهم بأوروبا. أراد هؤلاء الشباب أن يرحبوا بالناس ويقدموا لهم الدعم، تماما كما فعلنا نحن معهم ومعهن عندما أتوا وأتين لأول مرة.معا، تظاهرنا خارج "موريا"، وهو سجن جديد أصبح سيء السمعة في جميع أنحاء العالم - وهو مثال مخزٍ آخر على سياسات أوروبا العنيفة لردع وسجن الأشخاص الذين يعبرون الحدود.

في صبيحة في يوم السبت، 12 أكتوبر 2013، قمنا بزيارة عفوية للسجن وتمكنا من التحدث إلى بعض الأشخاص عبر السياج. بعد ذلك، اجتمعنا للقيام بفالية-إحياء ذكرى في ميناء ثيرمي. شهد الحدث، إلى جانبنا نحن الذين تحولنا إلى ليسبوس، أفراد من العائلات السورية

2 رحلة العودة إلى الحدود في عام 2013
http://lesvos.w2eu.net/files/2014/02/Lesvos2013-Screen-DS.pdf

ممن فقدوا أحباءهم في حادثة غرق قبالة سواحل الجزيرة في مارس 2013. وانضم إلينا أيضا صيادون محليون كانوا قد شاركوا حينها في إنقاذ الناجين وانتشال الجثث. خلال إحياء الذكرى، لم نتطرق فقط إلى أولئك الذين لقوا حتفهم في بحر إيجة، بل تذكرنا جميع الذين غرقوا قبالة "لمبدوزة" قبل أيام قليلة، وعن حادثة القارب التي لم يتم إنقاذه (القارب الذي ترك ليموت) في اليوم السابق، 11 أكتوبر.

ولدت فكرة إنشاء خط هاتفي للطوارئ بعد ذلك بوقت قصير. بعد اجتماعات مع الناجين من أحداث 11 أكتوبر 2013 في مالطا، وكرد فعل عن سياسة التخلي عن القوارب في وسط البحر الأبيض المتوسط المثيرة للقلق، لقد كان من الواضح أنه يجب القيام بشيء ما. عندما نوقشت الفكرة، أصبح من البديهي أن مثل هذا الهيكل يجب أن يدعم الأشخاص الذين يتواجدون خارج المنطقة الوسطى للبحر الأبيض المتوسط: يجب أيضا أن يدعم الأشخاص الذين يسافرون في مراكب صغيرة في بحر إيجة.

مع ذلك، وحين انطلقنا في إنشاء هاتف الإنذار، لم نكن نعرف الطريقة الأنجع في استخدام الخط الهاتفي للطوارئ. لسنوات عديدة، كان المناضلون والمنظمات غير الحكومية اليونانية، بالإضافة إلى حلفائهم من أنحاء العالم، يحاولون توثيق انتهاكات حقوق الإنسان تلك على الحدود الخارجية لأوروبا والتنديد بها. كانت عمليات الترحيل غير القانونية التي يقوم بها خفر السواحل اليوناني تحدث بشكل يومي في ذلك الوقت. عندما تحدثنا إلى أشخاص عاشوا مباشرة هذه التجارب الخطيرة ، أدركنا أن لعلّه من المستحيل وضع استراتيجيات تدخل فوري لمنع مثل هذه الممارسات.

قمنا بتشكيل فرق مختلطة، مكونة من أشخاص عبروا البحر وناشطين لديهم خبرة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان على الحدود الخارجية لأوروبا. بدأنا نفهم معا بشكل أفضل كيف تتم عمليات عبور البحر وحاولنا إيجاد استراتيجيات لما يجب القيام به وكيفية التصرف عندما يجد الناس أنفسهم في حالات حرجة في بحر إيجة. كنا مستعدين لمحاولة ما كان يبدو، في ذلك الوقت، مستحيلا.

في عام 2014، عدنا مرة أخرى إلى الحدود. خلال هذه الفترة، جلسنا في ميتيليني مع أولئك الذين وصلوا للتو بالقارب وحاولنا أن نفهم بشكل أفضل الوضع الذي المعاش أثناء العبور، وما يمكننا القيام به لدعم هؤلاء الناس.

خلال السنة الأولى من عمل هاتف الإنذار، علمتنا المجموعات المنظمة ذاتيا من اللاجئين القادمين من سوريا والعراق الكثير من الأشياء - وكنا على استعداد للتعلم منها. في الكتيب الذي يحتفل بالسنة الأولى لهاتف الإنذار، تصف نيروز وإلطاف كيف يمكن استخدام ذكريات رحلة العبور الشخصية في اتخاذ القرارات خلال مداومات هاتف الإنذار[3]:

3 حول موضوع كيفية استخدامنا لتجاربنا الخاصة في اتخاذ القرارات، انظر المقابلة الواردة في ص 44 وما بعدها من الكتيب الأول الذي نشره هاتف الإنذار:
https://alarmphone.org/wp-content/uploads/2019/08/The-Alarm-Phone-1-Year-Moving-on-English.pdf

"نحن نعرف الوضع جيدا، ولهذا السبب ربما لا نخشى حقا تحمل المسؤوليات. بالطبع، تؤثر علينا هذه المكالمات والاتصالات عاطفيا، لكن ذلك لا يمنعنا من القيام بالعمل. كما أنه مختلف تماما عن الخوف الذي يعود إليّ أحيانا من الماضي. يحدث ذلك في أوقات أخرى في حياتي، على سبيل المثال، عندما أشتم من جديد رائحة الحصى الرطبة في سفينة شحن. هذا النوع من الذكريات التي تعود إليّ من مكان أبعد، عن طريق الرائحة أو الإحساس.

في بداية هذا العام، عندما كانت السفن الكبيرة تبحر إلى إيطاليا مرة أخرى، شرعت في تذكّر قصتي الخاصة. في الواقع، لقد عرفت خلال اجتماع لهاتف الإنذار المكان الذي وصلت إليه بالضبط في ذلك الوقت. لقد أسعدني ذلك: ذاك أنا، وتلك قصتي. والشيء الرائع هو أننا نتكامل حقا بشكل جيد بفضل كل تجاربنا التي نعتمد عليها في العمل من خلالها أيضا."

ولكن كل هذا حدث بعد ذلك بقليل، بعد إطلاق هاتف الإنذار، وفي بداية "صيف الهجرة".

لذكرى صديقنا، نوري

فر صديقنا نووري من أفغانستان وهو مراهق. في عام 2010، التقينا لأول مرة في اليونان على جزيرة ليسبوس. لجأ نووري لاحقًا إلى النرويج لكن تم ترحيله إلى أفغانستان من هناك. اضطر إلى العودة إلى أوروبا للمرة الثانية عبر بحر إيجه ونجا من الغرق فيه في مناسبتين. وبالصدفة التقينا مرة أخرى في هاناو في عام 2014. عندما قمنا بتأسيس "هاتف الإنذار"، عمل معنا في السنوات الأولى وساعدنا في تعميق فهمنا من خلال مشاركة تجاربه.

عاش العنف على الحدود مرتين، لكنه أراد أن يستخدم معرفته لمساعدة الآخرين. أسس أول هواتف مناوبة لنا وعلمنا كيفية استخدام الواتساب. كان نادرًا ما يلقي خطبًا طويلة؛ كان شخصًا يفضل البقاء في الخلف. لكنه ناضل بثبات ضد الظلم الذي تسببه هذه الحدود القاتلة وضد العنف الذي واجهه بنفسه مرات عديدة في مقتبل حياته. لا يمكننا تقييم مدى عمق الجروح في روحه وكم كانت هذه المعركة صعبة عليه.

الآن هو لم يعد معنا. نتمنى له السلام والراحة، والحرية التي كان يبحث عنها دائمًا.

نفتقدك، ولا زلنا نقول شكرًا بصمت. شكرًا لأنك سمحت لنا بمعرفتك، صديقنا نووري.

ثلاثة عقود من العسكرة والنضالات على الحدود الفرنسية البريطانية

نحو طرائق جديدة لعبور المانش

بدأ التاريخ المعاصر من معاناة الأشخاص الذين يسعون إلى عبور الحدود الفرنسية البريطانية في تسعينيات القرن الماضي، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي والصراعات المختلفة التي أجبرت آلاف الأشخاص على النزوح من كوسوفو حتى أفغانستان. في البداية، أُجبر المسافرون إلى المملكة المتحدة باستعمال المراكب على العودة إلى فرنسا. وفي وقت لاحق، وجد المزيد منهم أنفسهم عالقين في معبر ميناء كاليه. ثم جاءت بعد ذلك سياسات المواراة ومركزة الأشخاص العالقين على الحدود، والتي أدت على مدى 20 عاما تقريبا إلى تهميش هؤلاء الأشخاص في ضواحي المدن. تعتبر سانغات، وهي قرية تقع غرب كاليه، ومركزها لما يسمى بالاستقبال الذي تولى إدارته الصليب الأحمر بين عامي 1999 و2001، أو الحي القصديري/ الغيتو لعام 2016، هي جزء من استمرارية لحدود كانت قد هيكلتها سياسات المواراة والمضايقات الامنية. إن عدم الاستقبال وعدم الترحيب موجهان أساسا إلى الأشخاص الذين لا يملكون الوثائق الجيدة في منطقة حدودية للرأسمالية الأوروبية.

في عام 2003، كانت اتفاقات توكيه جزءا من مجموعة أوسع من الاتفاقات العابرة للحدود التي تنص على تعزيز عمليات المراقبة في الموانئ والجمارك مع البلدان التي لها روابط بحرية بالمملكة المتحدة. تأتي هذه الاتفاقيات في طليعة الاتفاقات التي تنص على تصدير الحدود نحو الخارج من خلال إسناد عمليات المراقبة إلى فرنسا. هذه الخطوة ليست

احتجاج منظم ذاتيا ضد الوفيات العديدة على الحدود، بالإضافة إلى عنف الشرطة وسائقي الشاحنات. قبل أيام قليلة، تعرض ياسر عبد الله، وهو شاب سوداني كان يحاول الوصول إلى المملكة المتحدة، للدهس من قبل شاحنة. اللافتة تحمل عبارة: "منذ 1999، 304 قتلى على الحدود الفرنسية-البريطانية"، كاليه، فرنسا، أكتوبر 2021 - *صورة: قناة هاتف الإنذار*

سوى بداية لعملية طويلة من عسكرة الشريط الساحلي، والتي تتسم بالتجديد المنتظم لاتفاقيات التمويل التي تمنحها إنجلترا لفرنسا، وزيادة عدد أعوان الشرطة وبناء البنى التحتية الهجومية وتلك المعدّة المراقبة والسيطرة.

تاريخيا، كان الناس الذين يرغبون في عبور القنال يفعلون ذلك بشكل رئيسي باستعمال الشاحنات، إن لم يكن بالقطار. تشكل كاليه جسرا إلى المملكة المتحدة بفضل مينائها والعديد من رحلات العبّارات اليومية. وهي تمثل بذلك نقطة العبور الرئيسية للبضائع والأشخاص بين القارة والجزيرة منذ عام 1994، عندما تم افتتاح نفق القنال الإنجليزي. مع مساهمة أقل أهمية للموانئ الساحلية الأخرى من دنكيرك إلى هولندا في التدفقات عبر الحدود. لذلك فإن خيال الحدود والمهارات اللازمة لعبورها قد تم بناؤه من خلال الشحن والشاحنات ومواقف السيارات والمناطق اللوجستية المخصصة للاقتصاد العابر للحدود والحاضرة بقوة. منذ عام 2000، كانت الغالبية العظمى من محاولات العبور إلى إنجلترا تتم بالشاحنات أو القطارات. ومع ذلك، تظل هذه المعابر خطرة ومميتة: فقد لقي ما يقرب من 300 شخص حتفهم على الحدود حتى عام 2020، بما في ذلك المحاولات النادرة للعبور سباحة. لم تصبح عمليات العبور باستعمال القوارب، التي كانت استثنائية، تمثل القاعدة إلا منذ عام 2018.

شاطئ في دنكيرك، فرنسا، أين تغادر العديد من قوارب المهاجرين. تظهر محطة طاقة في الخلفية، نوفمبر 2022 - *الصورة: أميلي جاندا*

في البداية، تطورت شبكات التضامن، المحلية جدا، لتنظيم الدعم المادي والقانوني وفرص الإيواء. في عام 2009، ساعد تنظيم مخيم لمجموعة "بلا حدود" على تدويل الدعم مع قدوم واستقرار أشخاص متضامنين قادمين من خارج المنطقة. وقد تمت هيكلة هذا الدعم بشكل خاص من خلال شبكة "التضامن مع المهاجرين في كاليه"، التي تدعم وتتابع نضالات الأشخاص الراغبين في الذهاب إلى المملكة المتحدة، من خلال المشاركة معهم في إنشاء المستقطنات والإشغالات والمظاهرات، من خلال التنديد بعنف الشرطة وانتهاك الحقوق عند الحدود.

في عام 2015، وعلى بعد أمتار قليلة من الطريق الدائري للميناء، كان يوجد أكبر حي قصديري في أوروبا بمواصفات الغيت (ghetto)، والتي ساعد عقدان من العسكرة إلى جانب زيادة عدد المهاجرين المخرجين عن القانون في أوروبا ومرحلة جديدة من المركزة التي أطلقتها السلطات العامة في بروزه. ترك هذا الحي القصديري، الذي لم يعمّر أكثر من عامين، بصمته في تاريخ وتمثّلات الحدود. ستستخدم السلطات العامة عالمها المتخيّل، ستستغل السلطات العامة الأوهام والانتقادات التي تم الترويج لها مطولا لتعزيز الخطاب والممارسات القمعية، وإضفاء الطابع المؤسساتي على المضايقات اليومية التي تمارسها الشرطة ابتداءً من سنة 2018.

يبدو من المعقد تحديد أسباب ظهور وتنظم عمليات العبور باستعمال القوارب منذ عام 2018. ومع ذلك، فإنه من الممكن ملاحظة حدوث نقلة نوعية بعد أن كانت المانش تبدو بحرا لا يمكن عبوره إلا بالعبّارة أو القطار. قبل عام 2018، ظلت عمليات العبور القليلة التي تمت بالسفن أو محاولات العبور سباحةً تعتبر أحداثا استثنائية نسبيا، وقعت تغطيتها في وسائل الإعلام وملاحقتها قضائيا بناء على ذلك، في حين كانت معظم محاولات العبور بالشاحنات والشاحنات والقطارات والعبارات شائعة وغالبا ما كانت تمر دون أن يلتفت إليها أحد بسبب تواترها اليومي. وفي نهاية عام 2018، ازداد عدد القوارب التي يتم إطلاقها في البحر في غضون أسابيع قليلة. هذه الظاهرة المتواصلة والمتنامية على مدى السنوات الست الماضية، حوّلت صورة الحدود كسياج يفصل بين وسائل الشحن إلى بحر صالح للملاحة. وسرعان ما شجّع انتشار هذه المعابر المنظمة بشكل جيد نسبيا آخرين على تبني هذه الطريقة، باستخدام قوارب مطاطية أو شبه صلبة يتم شراؤها بشكل مستقل.

وعليه، ومنذ عمليات العبور الأولى، استشعر النشطاء المحليون أن هذا الأمر سيستمر، وحتى دون أن يكونوا متأكدين من رد فعل الدولة من حيث الإنقاذ أو القمع المحتمل، فقد تبنوا فكرة ضرورة التكلّم عن الأمر والتعبئة بشأن القضية والبقاء يقظين.ات. وفي حين كان الناس يعبرون القناة على الدوام كما لازالوا يفعلون ذلك حتى اليوم، لا سيما على طرق الشحن، فإن عمليات العبور باستعمال القوارب عرّضت الناس المتنقلين لأشكال أخرى من العنف والقمع.

3.

هاتف الإنذار عبر الأربعة مناطق

منذ نهاية 2023، صارت معظم عمليات المغادرة عبر الطريق الأطلسي تنطلق من موريتانيا، على سبيل المثال من ميناء الصيد في نواذيبو - *صورة: هاتف الإنذار - العيون*

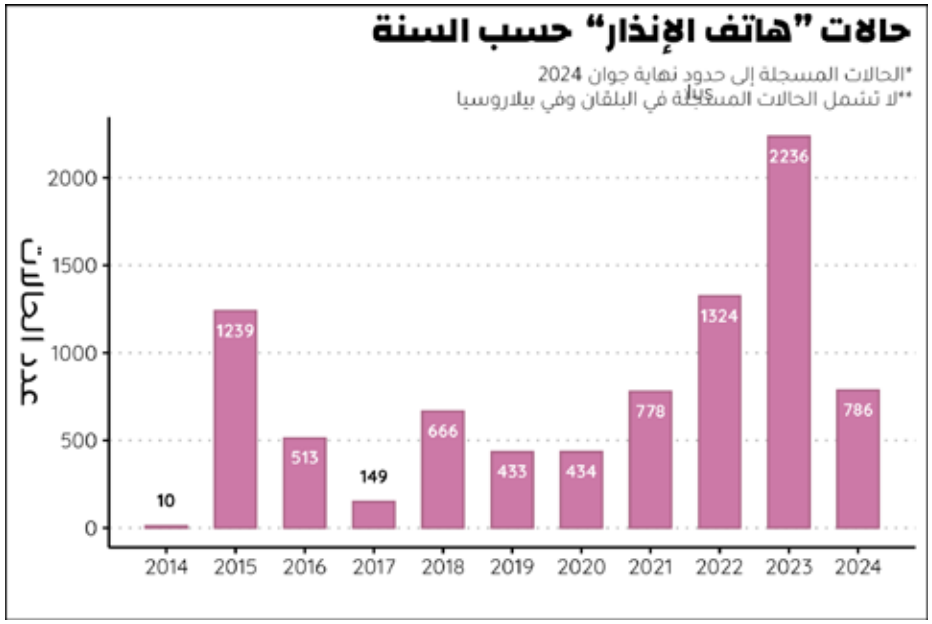
حالات "هاتف الإنذار" حسب السنة
*الحالات المسجلة إلى حدود نهاية جوان 2024
**لا تشمل الحالات المسجلة في البلقان وفي بيلاروسيا
عدد الحالات
2000
1500
1000
500
0
10
1239
513
149
666
433
434
778
1324
2236
786
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024

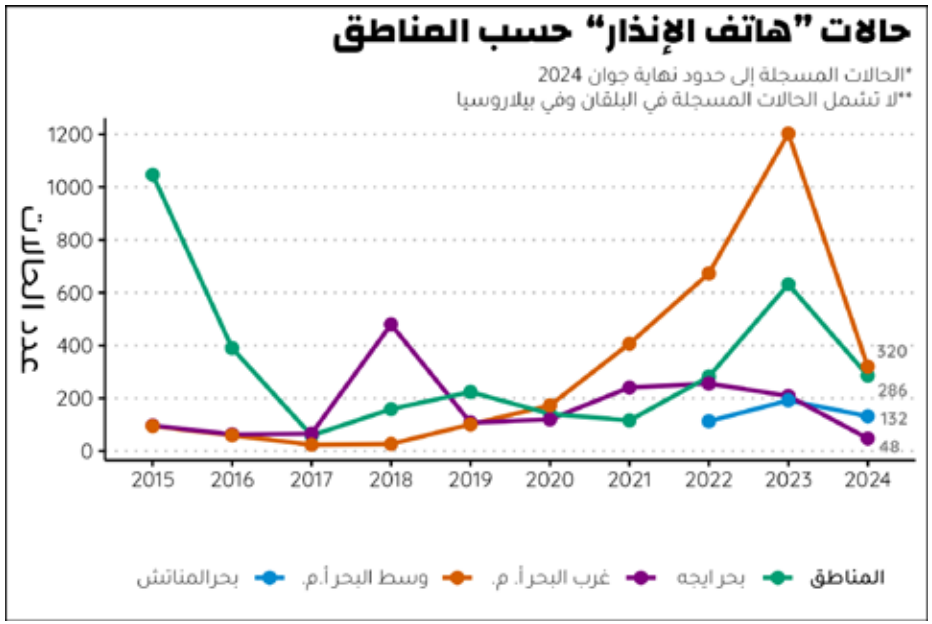
حالات "هاتف الإنذار" حسب المناطق
*الحالات المسجلة إلى حدود نهاية جوان 2024
**لا تشمل الحالات المسجلة في البلقان وفي بيلاروسيا
عدد الحالات
1200
1000
800
600
400
200
0
320
286
132
48
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023
2024
المناطق
بحر ايجه
غرب البحر أ. م.
وسط البحر أ.م.
بحرالمناتش

غرب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي

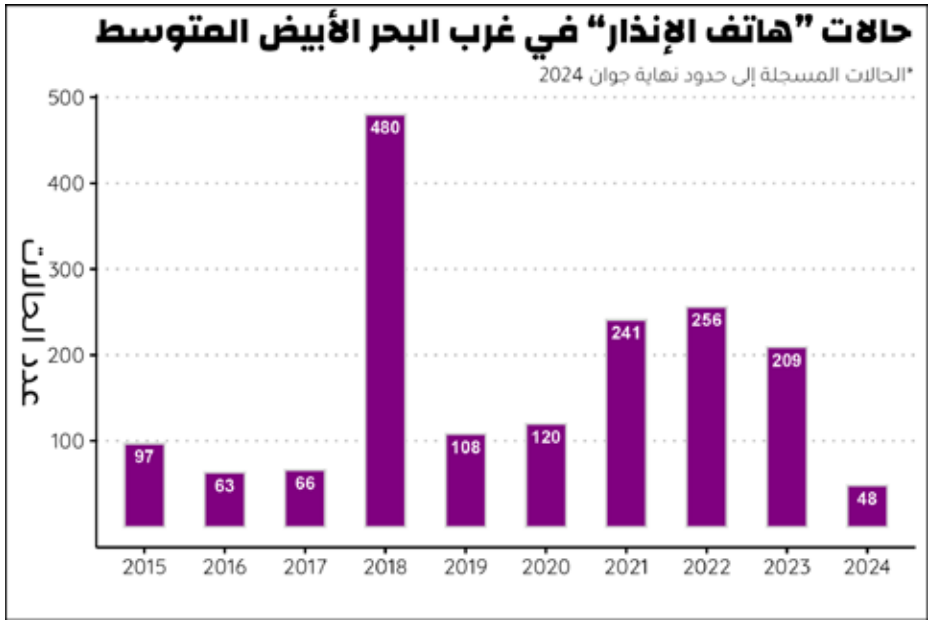

10 سنوات من التشبيك

هاتف الإنذار في المغرب

كتبه جونيور وليونتين وبابكر ورودريغ وساليو وآخرون

منذ ما يقرب من 10 سنوات، شاهدنا شبكة هاتف الإنذار-رصد المتوسط تتطور في مناطق مختلفة وبشكل مكثف في غرب البحر الأبيض المتوسط. منذ عام 2014، تطوّع الأعضاء النشطون بطاقتهم ووقتهم ومعرفتهم ومواردهم في النضال من أجل حرية التنقل وضد الأنظمة الحدودية القاتلة. في نهاية نفس السنة، تمكن بعض أعضاء الشبكة في المغرب من القيام بقدر كبير من أعمال الاستكشاف، بالتعاون مع مجموعة "بلا حدود-المغرب". وبلذلك، تشكلت أولى فرق هاتف الإنذار في طنجة والناظور.

كانهاتف إنذار الناظور ومليلة يظم مجموعة من المناضلين الذين كانوا حينها موجودين وجدّ نشطين. في البداية، كان الأمر يتعلق بأشخاص يسعون إلى تقديم أفضل مساعدة ممكنة للمهاجرين في الغابات. في مخيمات المهاجرين في الغابة، كان منسوب عدم الثقة مرتفعا تجاه الأشخاص البيض والصحفيين لأسباب أمنية. لذا كان علينا أولا أن نبيّن أن هناك أشخاصا أوروبيين يشاركوننا نضالنا، وأنهم ذوو حس إنساني عال. كان الهدف هو زيادة الوعي بين زعماء المجتمعات المحلية. هناك أدوار بين متساكني المخيمات في الناظور، وقادة يطلق عليهم "رؤساء الجاليات". لذلك تطلب الأمر جهدا كبيرًا لجعلهم يفهمون أهمية هاتف الإنذار. كانت الفكرة هي مساعدة المهاجرين أثناء العبور. بدأنا بتوعية الناس في الغابة، في المنازل، من خلال توزيع بطاقات تحمل رقم هاتف الإنذار، لإعلام الناس بدور هاتف الإنذار، وبما نقوم به. شرحنا للمهاجرين كيفية التصرف في البحر بمساعدة منشورات "السلامة في البحر" و"مرحباً بك في أوروبا".

لوحات فنية أعدّت لنشاط إحياء الذكرى CommemorAction في طنجة، المغرب، جوان 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

مؤتمر في الرباط، المغرب، نظمه هاتف الإنذار وبلا حدود - المغرب ومرحبا بك في أوروبا، عام 2015 - *صورة: هاتف الإنذار*

سنة 2015، قررت السلطات طرد المهاجرين الذين كانوا يعيشون في غابة غوروغو فقامت بصدهم وتدمير منازلهم المسماة "بنكر". انتقل المهاجرون إلى مخيمات جديدة على بعد بضعة كيلومترات، في بولينغو وسوتيا. وقد أصبح من الصعب جدا على المهاجرين العيش في الغابة، حيث يستغرق الأمر عدة ساعات وعدة كيلومترات للحصول على الماء والعثور على الطعام.

تضافرت جهودنا مع جهود أشخاص من أوروبا وأفريقيا لخلق علاقات متينة مع زعماء المجتمعات المحلية. كانت مهمة هاتف الإنذار في الغابات تتمثل في الحصول على ثقة زعماء المجتمعات المحلية. وانطلقت القوافل وهي على تواصل جيد بفضل التوعية الكبيرة التي قمنا بها. ولهذا السبب، تلقينا بين عامي 2016 و2019 الكثير من المكالمات من الرحلات التي نجحت في "البوزا" (أي وصلت إلى أوروبا). منذ عام 2020 ومع بداية جائحة كوفيد19-، حصل قمع شديد وتم إرجاع الكثير من الناس إلى الجنوب. ولا يزال هذا هو الحال حتى اليوم.

تم تشكيل فريق"هاتف الإنذار طنجة" في عام 2014 والذي قام بتنظيم "فعالية إحياء الذكرى" في فيفري 2015، بعد مرور عام على مجزرة تاراخال التي ارتكبها الحرس المدني. وقد حققت الفعالية، التي أعطت صوتا للناجين، نجاحا كبيرا.
بين عامي 2015 و2017، نما الفريق وترسّخ مع وصول أعضاء جدد، ولكن أيضا بفضل التحالف مع فريق سبتة. كان علينا القيام بأعمال إنسانية (توفير ملابس وأدوية وأغطية) للتواصل مع المهاجرين وتوعيتهم أو توزيع بطاقات تحمل رقم هاتف الإنذار بينهم.

في أوت 2017، حدث تدفق هائل للأشخاص، "يلا يلا" الشهيرة: لم يعد خفر السواحل المغربي يحرس الحدود، وانطلق أكثر من 50 قاربا في غضون 48 ساعة، وبلغ مجموع الأشخاص على متن هذه القوافل أكثر من 950 شخصا. وصل الصليب الأحمر("الإنقاذ البحري") إلى المياه إثر تنبيه من المجتمعات المحلية. كان البولو (نقطة الانطلاق) بكل حرية! عندها، أظهر هاتف الإنذار طنجة/سبتة مساهمته الإيجابية في مساعدة القوارب في مضيق جبل طارق.

مظاهرة أمام السفارة الإسبانية في الرباط، المغرب، 6 فيفري 2016 - *صورة: هاتف الإنذار*

منذ نهاية عام 2017 وحتى نهاية سبتمبر 2018، كان هناك أكثر من 28,000 "بوزا" في إسبانيا قد غادروا من جهة طنجة، كما سجّلت العديد من الوفيات، وأعداد كبيرة من المفقودين في البحر. لقد كانت حقًا فترة شهدت خلالها طنجة الكثير من الأحداث.

ابتداءً من سبتمبر 2018، بدأت حملة قمع شديدة في طنجة أعقبتها فوضى حقيقية. بعد ما يقرب من 9 أشهر من ال"بوزا" المكثفة، قررت السلطات وقف ذلك وتطهير المدينة بأكملها من خلال ملاحقة جميع الأشخاص الذين لا يحملون وثائق هوية والذين تواجدوا في طنجة في ذلك الوقت. بدأت الاعتقالات: دخل رجال الشرطة المقنعون إلى المنازل وكسروا الأبواب لاعتقال الناس وإعادتهم قسريا. لجأ معظم المهاجرين إلى الكنيسة الكاثوليكية الإسبانية. لقد فقدنا جميعنا بيوتنا، فقدنا كل شيء. كان الملجأ الوحيد للمهاجرين هو الكنيسة. من سبتمبر 2018 حتى مارس 2020، عاش العديد من المهاجرين

في بهو الكنيسة في طنجة. كعضو في شبكة هاتف الإنذار، كنا نذهب أحيانا إلى الكنيسة لتحفيز الشباب من جنوب الصحراء الكبرى الموجودين هناك، لنقول لهم ألا ييأسوا.

بدءًا من مارس 2020، ومع تفشي الجائحة، بدأت السلطات في تخفيف حدة التوترات، ومعاملتنا كأخوة، والقول بأن علينا البقاء في منازلنا وحماية أنفسنا. بدأت حدة التوترات تخف وتوقفت الاعتقالات. خلال هذه الفترة الصعبة جدا، بذلنا الكثير من الجهد لمساعدة الأشخاص من جنوب الصحراء في العثور على بيوت هنا في طنجة، في الأحياء الشعبية المغربية، بين الناس الذين وافقوا على مشاركة منازلهم مع الأشخاص من جنوب الصحراء الذين كانوا يعيشون في الشارع ويبيتون في الغابات. على سبيل المثال، كانت هناك سيدة في المدينة لا تأوي في عمارتها سوى النساء المغربيات: من خلال تعريفها بوضع الأمهات العازبات من جنوب الصحراء، مكّن عملنا هؤلاء النساء من الحصول على منازل مخصصة للنساء والأطفال فقط.

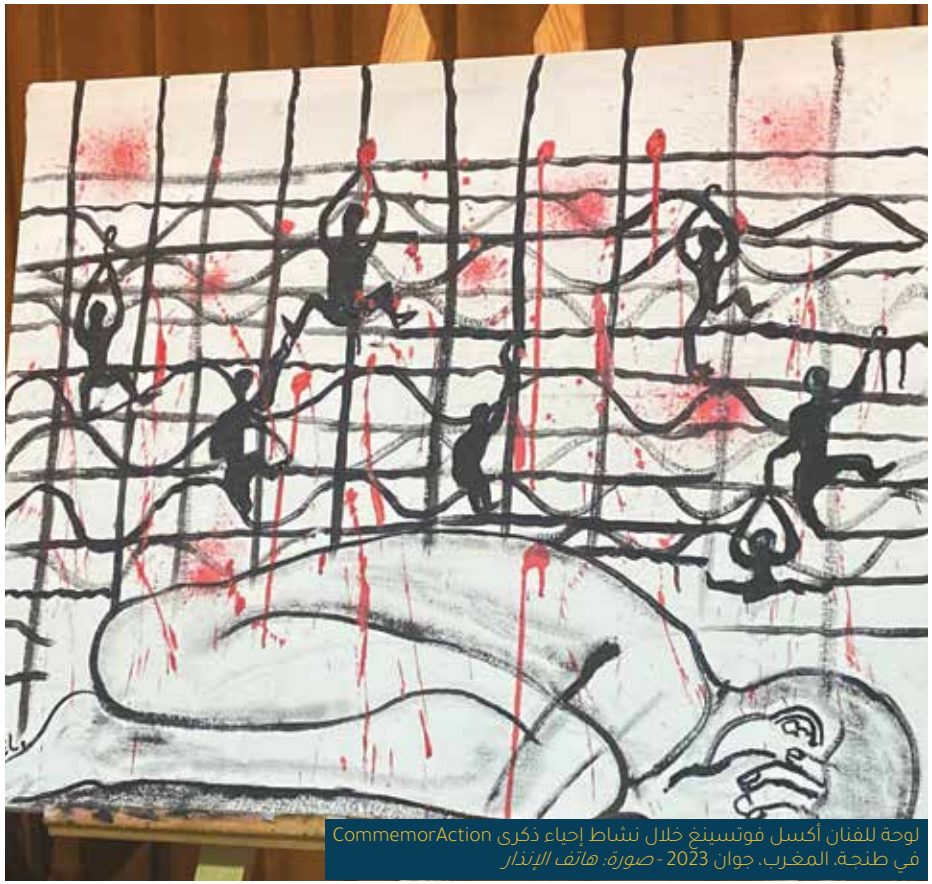

لوحة للفنان أكسل فوتسينغ خلال نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في طنجة، المغرب، جوان 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

كوفيد19- في الانفراج. ومنذ ذلك الحين، استأنفت السلطات القمع والاعتقالات في المدن وعمليات الإعادة القسرية وحتى عمليات الترحيل. وعندما يتم إلقاء القبض على القوافل التي كانت تحاول المرور عبر كاسياغو، فإنه يتم ترحيلها على الفور، إما إلى الجزائر أو إلى بلدانها الأصلية. وقد استغلت السلطات المغربية حقيقة أن بعض بلدان المغادرة كانت قد وقعت اتفاقيات لترحيل رعاياها. وفي إطار عملنا كشبكة هاتف الإنذار، فقد أدنا بشدة هذه الممارسة.

منذ عام 2022، تغير اتجاه الهجرة: شرع العديد من المهاجرين في التحرك نحو الجنوب.

مؤتمر في الرباط، المغرب، 6 فيفري 2016 - *صورة: هاتف الإنذار*

منذ عام 2020، أصبح الجنوب بالفعل وجهة قسرية: كان المهاجرون ضحايا للتلاعب بين أطراف مختلفة، حيث كانت عمليات الإبعاد إلى الجنوب (بالنسبة للمهاجرين من طنجة والناظور) أو إلى الشمال (للمهاجرين من الصحراء). مما جعل مدينة العيون محطة انطلاق قوافل المهاجرين إلى جزر الكناري. يستقبل هاتف الإنذار-العيون المهاجرين الذين نجوا من حوادث الغرق والقمع والاعتقالات التعسفية. قررنا، كفريق، العمل بشكل مختلف: فبدلا من التوجه إلى المهاجرين في التراكيوتس (المنازل) أو المطاعم بهدف توعيتهم، قررنا تنظيم الكثير من حملات التوعية مع زعماء المجتمعات المحلية في العيون وطان طان وبوجدور والداخلة. كما أننا ننظم أياما تدريبية حول السلامة في البحر والاتصالات والهواتف ونظام تحديد المواقع GPS.

وفي الوقت نفسه، ننظم أيضا أنشطة-إحياء ذكرى لتذكّر الأشخاص المفقودين. كما أننا نقوم بذلك على نطاق دولي: فـ"هاتف الإنذار" هو شبكة عابرة للحدود الوطنية مكونة من أشخاص مختلفين. لكننا جميعا متحدون، نحن عائلة واحدة والجميع مستعدّ لمواصلة الكفاح.

لذكرى صديقنا، إدريس

كان إدريس عضوًا أساسيًا في فريق "هاتف الإنذار" في المغرب لسنوات عديدة. رحل عنا في يناير 2024.

لطالما تجسد إدريس في صورة التضامن، حيث كان يعمل بصمت ودون الحاجة للكثير من الكلام. كان من بين أولئك الذين بنوا الأسس المتينة لحركاتنا.

كان إدريس يعرف تمامًا ما هو مطلوب، وكان دائمًا يسعى لاستخدام شبكاته لدعم الأشخاص في طريقهم وتلبية احتياجاتهم اليومية. وبأسلوبه المتواضع والبسيط، كان ينفذ ما يجب القيام به دون تردد.

حضور إدريس كان في الغالب هادئًا، لكن الجميع يدرك الآن غيابه. نفتقد ابتسامته وكفاحه. كان أحد أبطالنا الأكثر إصرارًا في الدفاع عن حق حرية التنقل.

سنحافظ على ذكراه حية في قلوبنا.

فلترقد روحك في سلام، الصديق العزيز إدريس.

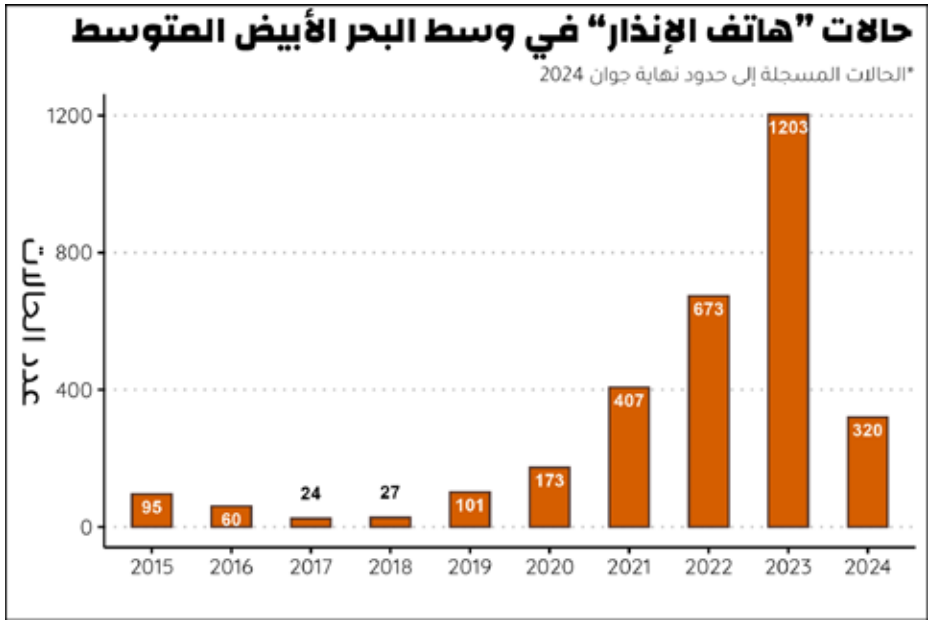

وسط البحر الأبيض المتوسط

عملنا يؤتي أكله!

10 سنوات من هاتف الإنذار على طول الرحلة في وسط البحر الأبيض المتوسط

مقدمة

على مدى السنوات العشر الماضية، تعامل هاتف الإنذار مع أكثر من 3000 حالة استغاثة في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط وحدها. ومع ذلك، وكما هو الحال في مناطق أخرى، فقد تغير معدّل الحالات مع مرور الوقت، مما لا يعكس فقط الديناميكيات المتغيرة لحركات الهجرة والقمع على الحدود، وإنما كذلك الوعي المتزايد لشبكة الناشطين لدينا بين المجتمعات المتنقلة. في عام 2015، وهو أول عام كامل من عملنا، تم تنبيهنا إلى 95 حالة استغاثة؛ وفي عام 2023، عملنا على 1,203 حالة، لقد كانت تلك السنة الأكثر نشاطا حتى الآن.

في عام 2013، عندما كنا نتساءل عن كيفية إطلاق خطنا الهاتفي المناضل، طلبنا النصح من الأب موسي زيراي. في ذلك الوقت، كان هذا الكاهن الإريتري-الإيطالي يتلقى بالفعل اتصالات من أشخاص في وضعيات خطرة في وسط البحر الأبيض المتوسط لعدة سنوات، ولا سيما من قبل أشخاص من شرق أفريقيا. كان رقم هاتفه مكتوبا على جدران معسكرات الاحتجاز في ليبيا وكان يتناقله الناس من السجن إلى البحر. عندما كان يتم الاتصال به من قارب في البحر، كان الأب زيراي يجمع منه المعلومات المهمة ثم يضغط على السلطات الإيطالية للتحرك لإنقاذه. عندما أخبرناه بفكرة مشروع الخط الهاتفي للمساعدة وطموحنا لتجميع عمله، قال لنا: "انطلقوا اليوم ولا تنتظروا إلى الغد".

الوصول إلى ميناء لامبيدوزا، إيطاليا، صيف 2023 - الصورة: *maldusa.org*

في السنوات الأولى من عمل هاتف الإنذار، كانت الحالات القادمة من وسط البحر الأبيض المتوسط تصل عادة عن طريق الأب زيراي. وكان ينقل إحداثيات نظام تحديد المواقع وأرقام الهواتف عبر الأقمار الصناعية إلى فرقنا التي كانت تتصل بالقوارب لعرض المساعدة. وبمرور الوقت، قلّ عدد المكالمات التي تصل إلى الأب زيراي في حين ارتفع عدد المكالمات التي تصل إلى هاتف الإنذار مباشرة.

بين عامي 2017 و2018، انخفضت المكالمات التي تلقتها شبكتنا في البداية بسبب الانخفاض العام في عمليات العبور. خلال هذين العامين، اتصل بنا 51 قارباً فقط من منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط. إلا أنه، وابتداءً من عام 2019، كانت هناك ازدياد كبير في عدد الحالات كل عام. من 101 قارب في عام 2019 إلى 173 قاربا في العام التالي، ومن 407 قاربا في عام 2021 إلى 673 قاربا في عام 2022. وفي العام الماضي، تجاوزنا كل ذلك إلى 1,203 حالة.

تؤكد هذه الأرقام المتصاعدة على تزايد أهمية الدور الذي يلعبه هاتف الإنذار في وسط البحر الأبيض المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية. ومع ذلك، فإن الأرقام لا تروي القصة بأكملها. لذلك سنعمل في هذا النص على تسليط الضوء على بعض التطورات الحاسمة التي حدثت خلال العقد الماضي ونبين كيف يستمر نضال المهاجرين وتضامنهم في البحر، على الرغم من العنف الحدودي المميت في كثير من الأحيان الذي تمارسه أوروبا وحلفائها في شمال أفريقيا.

التضامن في البحر

عشر سنوات من هاتف الإنذار تعني أيضا عشر سنوات من التضامن في البحر في المنطقة الوسطى من البحر الأبيض المتوسط. فقد شهدنا منذ عام 2015 قدوم المزيد والمزيد من الناشطين والعاملين في المجال الإنساني إلى هذه المنطقة للقيام بعمليات البحث والإنقاذ الضرورية. وقد لقي هذا التضامن في البداية قبولا نسبيا من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما إيطاليا، التي أصدر مركز تنسيق الإنقاذ البحري التابع لها تعليمات منتظمة للمنظمات غير الحكومية بالتوجه إلى حيث هناك حاجة للإنقاذ وإنزال الأشخاص في مختلف الموانئ الإيطالية.

لكن الأمور تغيرت منذ ذلك الحين. فمنذ عام 2017، تعرضت منظمات الإنقاذ غير الحكومية لضغوط ومضايقات سياسية متزايدة، وتم التنديد بها باعتبارها "عوامل جذب" وتم تجريمها وحظرها. بالتزامن مع ذلك، بذلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ما في وسعها لزيادة قدرات الاعتراض لدى ما أطلق عليه اسم "خفر السواحل الليبي" والقوات التونسية. وبمرور الوقت، أصبحت مراكز تنسيق الإنقاذ البحري في إيطاليا ومالطا تفتقر إلى النجاعة في عملها. وبدلا من القيام بما يفترض أن تقوم به هذه المراكز - تنسيق عمليات الإنقاذ - فقد فوضت هذه المسؤولية إلى "بلدان أخرى" تقوم قواتها الحدودية باختطاف الأشخاص الذين يحاولون الهرب. ونتيجة لذلك، تم تعطيل أعمال الإنقاذ الممكن القيام بها من طرف المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد من قبل السلطات الأوروبية، ما أدى إلى تدهور مميت لعمليات الإنقاذ.

في ضوء هذه التطورات، أصبح هاتف الإنذار يقوم بدور أكثر محورية في تنسيق عمليات الإنقاذ، خاصةً منذ عام 2019. من خلال العمل "عشوائيا" بسبب نقص المعلومات الحكومية، أصبحت منظمات الإنقاذ غير الحكومية أكثر اعتمادا على المعلومات التي تصلنا عبر خط المساعدة الخاص بنا بخصوص القوارب التي تتعرض للخطر. وبمرور الوقت، تشكلت سلسلة تضامن حقيقية بيننا على الهاتف، بين عمليات الإنقاذ في البحر وطائرات الاستطلاع المدنية التي تحلق فوق البحر الأبيض المتوسط بحثا عن القوارب المستغيثة. وبفضل هذا التعاون بين الأسطول المدني، تم إنقاذ مئات القوارب في السنوات الأخيرة.

نقل أشخاص من ميناء لامبيدوزا، إيطاليا، جويلية 2023 - *الصورة: maldusa.org*

على الرغم من الإشعار الدائم للسلطات الوطنية بحالات الاستغاثة، وبالتالي درايتها التامة بهذه الحالات، إلا أنها غالبا ما تقرر عدم المشاركة في أنشطة الإنقاذ. بل أسوأ من ذلك، فقد لاحظنا بانتظام أن تصرفاتهم تؤدي إلى مخاطر إضافية للأشخاص المتنقلين وإلى جعل عمليات الإنقاذ أكثر تعقيدا.

عندما تعرف السلطات موقع قارب في حالة استغاثة عبر نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، ينطلق "السباق": فمن ناحية، هناك طائرات وطائرات بدون طيار تابعة لوكالة فرونتكس والسلطات الإيطالية والمالطية إلى جانب القوات البحرية الليبية والتونسية التي

تحاول اعتراض القوارب قبل وصولها إلى أوروبا وإعادتها إلى ليبيا أو تونس - غالبا ما تتم هذه العمليات المنسقة في المياه الدولية، بما في ذلك منطقة البحث والإنقاذ التابعة لمالطا -. ومن ناحية أخرى، هناك الأسطول المدني الذي يحاول التأكد من عدم الاكتفاء بإنقاذ القوارب التي تواجه خطرا في البحر، بل أن يتم أيضا نقلها إلى ميناء آمن في أوروبا.

ينبغي على المنظمات غير الحكومية أن تتوقع التخويف وحتى الهجمات المباشرة في حال تواجد خفر السواحل والميليشيات الليبية في الأرجاء. في هذه الحالة التطبيقية المعقدة وفي منطقة تتكرر فيها أشكال مختلفة من الإعادة القسرية (السحب والإبعاد)، يجب على هاتف الإنذار والأسطول المدني أن يجمّعوا معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى هذه الخلفية تم إنشاء مركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني (CMRCC) في عام 2020، مما أضفى هيكلية أكثر استدامة على التنسيق المرتجل بين الجهات الفاعلة في الأسطول المدني المشاركة في سلسلة التضامن هذه. في عدد مجلة Echoes، التي تصدر كل شهرين، تم تسليط الضوء على الممارسات الجماعية للأسطول المدني تحت عنوان "إنه يحدث فرقا". على الرغم من كل محاولات تجريم التضامن، يستمر هذا الأسطول المدني الجماعي في الكفاح من أجل كل قارب في حالة استغاثة في البحر.

مراقبة الحدود

شهدت السنوات العشر الماضية عسكرة دراماتيكية لمنطقة وسط البحر الأبيض المتوسط. ففي حين أنه في عامي 2013 و2014 كانت هناك فرصة ضئيلة للإنقاذ الإنساني بقيادة الدولة من خلال عملية "ماري نوستروم" الإيطالية، اتسمت السنوات التالية بجهود أكثر تشددا لتأمين البحر وردع قوارب المهاجرين/ات، مهما كانت كلفة ذلك من حيث الأرواح البشرية.

منذ عملية "تريتون" حتى عملية "يونافور ميد"، وصولا إلى التخلي عن الإنقاذ في البحر لصالح المراقبة الجوية من قبل وكالة فرونتكس وشركائها؛ شهدنا مباشرة الآثار المميتة لتخفيض قدرات الإنقاذ في البحر وتزايد إحجام الأطراف المعنية عن تقديم المساعدة للسفن التي تواجه حالات حرجة. لقد أصبح التأخير وعدم تقديم المساعدة ممنهجان مما أدى إلى ازدياد عدد الوفيات في البحر. أصبحت الهجمات على الأسطول المدني استراتيجية سياسية مركزية في ظل الحكومات الإيطالية المتعاقبة، مع تولي سالفيني منصب وزير الداخلية ثم مع ميلوني في منصب رئيسة للوزراء.

لقد عايشنا بأنفسنا كيف أن العديد من القوارب والأشخاص الذين كانوا على متنها قد "تُركوا لمصيرهم" أو، بشكل أكثر عمليّة، قُتلوا. على سبيل المثال، خلال أيام عيد الفصح لعام 2020، صعّدت مالطا من عنفها ضد الأشخاص المتنقلين. فقد امتنعت في البداية عن مساعدة العديد من القوارب في منطقة البحث والإنقاذ المالطية، ثم دبّرت عملية لإعادة مجموعة إلى طرابلس. وقد أودى ما أصبح يُعرف منذ ذلك الحين باسم "مذبحة عيد الفصح" بحياة اثني عشر شخصا وأعيد الناجون/يات قسرا إلى ليبيا، حيث تم سجنهم/ن في معسكر يفتقر لمقومات الإنسانية.

في السنوات الأخيرة، أصبح الموت في البحر ظاهرة يومية. وقد تمكّن هاتف الإنذار من توثيق العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وغرق العديد من القوارب؛ ولكننا في كثير من الأحيان، لم نكن نسمع إلا عبر الأقارب عن حوادث غرق السفن وفقدانهم لأحبائهم. لسوء الحظ، ومع تزايد التطبيع مع هذا العنف على الحدود، فإن اهتمام وسائل الإعلام والجمهور بالجرائم المرتكبة في البحر يتضاءل أكثر فأكثر. وعليه فإن جرائم القتل في البحر تستمر، في ظل الإفلات من العقاب وعدم المساءلة.

الاستمرار في العبور ولكن بالتوازي مع تصاعد العنصرية والعنف الحدودي في تونس

بعد 2011، عام الثورة التونسية، أصبح عام 2023 العام الذي شهد أكبر عدد من الوافدين من تونس إلى إيطاليا. فقد وصل أكثر من 90,000 شخص، معظمهم من دول غرب إفريقيا مثل غينيا وكوت ديفوار، إلى صقلية عن طريق القوارب، معظمهم من صفاقس إلى لامبيدوزا. ساهمت عمليات العبور المستمرة هذه في ما أطلقنا عليه العام الماضي "صيف الهجرة القصير" في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط.

حدث هذا التطور على خلفية خطاب الكراهية الذي ألقاه الرئيس التونسي سعيد في فيفري 2023، وتزايد العنف والعنصرية ضد أصحاب البشرة السوداء في تونس منذ ذلك الحين. فحتى تصاريح الإقامة سارية المفعول لم تحم أصحابها السود. فهم يواجهون العنف المؤسساتي، بما في ذلك التنميط العنصري والاحتجاز التعسفي. وقد ارتكبت الهجمات وحتى عمليات القتل المدبرة من قبل عصابات مسلحة وقوات الأمن. وقد بلغت أعمال العنف المستمرة ذروتها مع عمليات الترحيل الجماعي وغير القانوني إلى المناطق الصحراوية المتاخمة للحدود مع ليبيا والجزائر، مما أدى إلى العديد من الوفيات وحالات الاختفاء.

ومع ازدياد عدد عمليات العبور خلال فصل الصيف، والتي بلغت ذروتها في سبتمبر 2023، ازدادت حدة العنف على طول الطريق التونسي. في البحر، تضاعف عدد الاعتراضات التي قام بها خفر السواحل التونسي في عام 2023، حيث بلغ حوالي 70,000 اعتراض مقارنة بالعام السابق. وقد أصبح السلوك العنيف من قبل خفر السواحل التونسي - دفع القوارب وثقبها، وضرب الأشخاص بالعصي وترهيبهم بإطلاق النار، وسرقة المحركات من الزوارق وترك الأشخاص هائمين في البحر - أمرا شائعا. وفقا للأرقام الرسمية التي نشرتها السلطات التونسية، تم اعتراض حوالي 28,000 شخص بين جانفي وماي 2024. كما يواجه العديد من هؤلاء الأشخاص خطر الترحيل إلى ليبيا، أو الترحيل المتسلسل إلى النيجر عبر الجزائر.

يأتي هذا الشكل من الوحشية من جانب سلطات الحدود التونسية، والذي تم توثيقه منذ عدة سنوات حتى الآن، على خلفية تكثيف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لسياسات تصدير الحدود ونقل مسؤولية مراقبتها. وقد تنامى الدعم الأوروبي لقوات الأمن التونسية بشكل كبير، مما أدى إلى إنشاء نظام "الإعادة القسرية من طرف ثالث"، على غرار تعاون الاتحاد الأوروبي مع الميليشيات الليبية.

https://alarmphone.org/en/2024/02/18/2023-a-long-summer-of-migration-in-the-/central-mediterranean-sea

/https://alarmphone.org/en/2024/06/20/interrupted-sea

عملية صدّ وإرجاع إلى ليبيا، 2023 - *الصورة: Sea-Watch*

انتهاكات مستمرة ومساحات متنازع عليها

بعد مرور عشر سنوات على إطلاق خطنا الهاتفي للمساعدة، لا تزال منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط تمثل مقبرة بحرية، ويظل استخدام الموت كرادع خيارا فاشلا. وعلى الرغم من مرور عقد من الزمن على تشديد الرقابة على الحدود والعسكرة، لم يتم "سدّ" الطريق البحري الأوسط. بل على العكس، لازالت الفتحات والاختراقات.مستمرة

أما في ليبيا، فقد كان النضال المستقل للاجئين هناك لافتا، حيث لم يكتفوا بتنظيم أنفسهم في بيئة شديدة الخطورة، بل واصلوا النضال - من مراكز الاحتجاز إلى البحر ثم إلى شوارع أوروبا، حيث تؤكد الاحتجاجات على حقيقة مفادها أن معاناة الناس في ليبيا مرتبطة بشكل مباشر بالجهات الفاعلة وقراراتها المتخذة في جنيف وبروكسل.

كان عام 2023 مميزا بشكل خاص من حيث الانتهاكات المتتالية: فقد وصل أكثر من 157,000 شخص إلى إيطاليا عن طريق البحر، وهو أعلى عدد من الوافدين منذ عام 2016. وقد شهد "صيف الهجرة الصغير" هذا إنزال 112 قاربا ووصول أكثر من 5,000 شخص إلى لمبدوزة في يوم واحد - 12 سبتمبر 2023. وصل الآلاف من الأشخاص إلى الجزيرة وعبروا الحدود إلى وسط البحر الأبيض المتوسط، وغالباً ما كانوا يسافرون على متن قوارب صغيرة من تونس. في لمبدوزة، كانت النقطة الساخنة مكتظة ما أدى إلى انهيارها، وسرعان ما انتقل العديد من الأشخاص إلى البر القاري لإيطاليا وما وراءها.

بعد مرور خمس سنوات على إطلاق هاتف الإنذار، وفي عام 2019، دوّن أحد أعضاء شبكتنا العبارة التالية في كتيب الذكرى السنوية: يتكون هاتف الإنذار من "أولئك الذين يقومون من مناوبة إلى أخرى بإزالة لبنة من جدار وإضافتها إلى جسر". وتستمر رؤيتنا هذه للجسر في مرافقتنا طوال عملنا اليومي.

نحن نعلم أنه إذا توفرت الإرادة السياسية، فإن البحر لن يكون حاجزا مميتا بل سيكون جسرا يربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. يبدو هذا بعيد المنال، بالنظر إلى التطورات السياسية الأخيرة. في عام 2024، يبدو أن عدد الأشخاص الذين سيتمكنون من الفرار من ليبيا أو تونس والوصول إلى أوروبا أقل بكثير مما كان عليه في عام 2023. ومع ذلك، وبغض النظر عن اتجاه التطورات السياسية، سنستمر في التواجد في وسط البحر الأبيض المتوسط، تحت شعار: "عبّارات لا فرونتكس- نحو فضاء متوسطي مفتوح!"

لذكرى صديقنا، وولي

صديقنا ورفيقنا وولي توفي في 9 أكتوبر 2021 في ميونيخ، بعد بضعة أسابيع فقط من لقائنا جميعًا في اجتماع "هاتف الإنذار" في باليرمو.

كان وولي ناشطًا في ميونيخ، لديه العديد من العلاقات بالإضافة إلى رؤية واضحة لتشبيك النضالات المختلفة. كان يخلق روابط بسهولة مع الناس - سواء في المعنى الشامل لإنشاء روابط بين الحركات، أو من خلال اللحظات الصغيرة من الحياة اليومية. كان كعادته، ذلك الشخص الذي يتأكد دائمًا من أن الجميع قد حصل على القهوة. وكان أيضًا فنانًا يحب الرسم.

أفكارك، ضحكتك، قوتك، تضامنك، لافتاتك وملصقاتك المرسومة، عزيمتك، موقفك الواضح ضد الظلم، روح مقاومتك - أيها الإنسان الجميل، ستظل ترافقنا في نضالاتنا.

قوارب تصل إلى ميناء لامبيدوزا، إيطاليا، سبتمبر 2021 - *الصورة: Sea-Watch Airborne*

شرق البحر الأبيض المتوسط

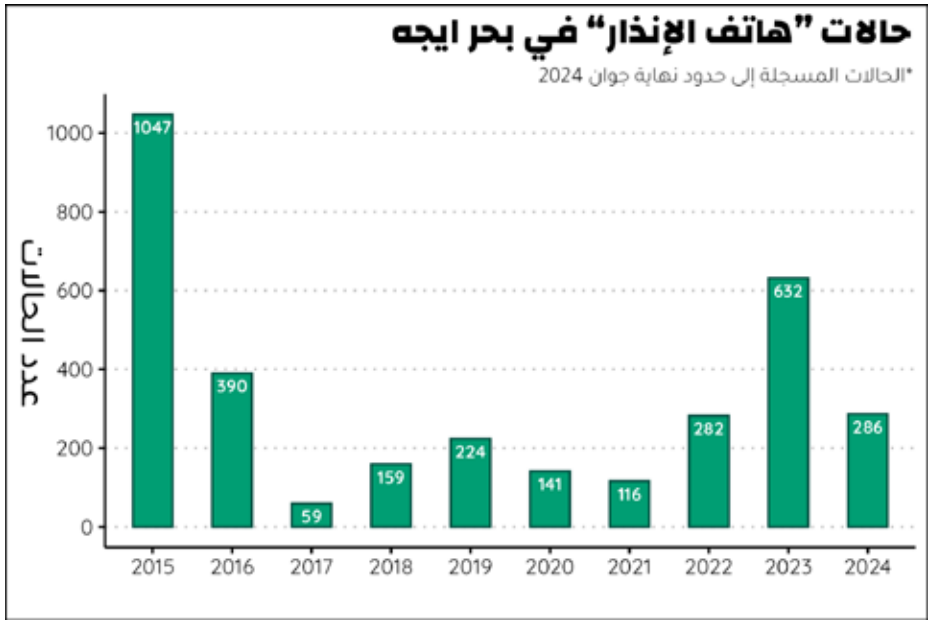

مساحات متنازع عليها ومجازر لا تغتفر

منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط

مقدمة

كانت منطقة بحر إيجة، بين تركيا واليونان، نقطة انطلاق مهمة في نشأة هاتف الإنذار. على مدى السنوات العشر الماضية، تغيرت الطرقات وازدادت حدة العنف، مع ما ترتب على ذلك من عواقب مميتة. تكشف الطريقة الهمجية التي يستهتر بها نظام الحدود الأوروبي بحياة الناس عن الوجه الوحشي لسياسات الحدود. نستعرض هنا الحالات والتقارير والتغيرات التي شهدتها السنوات العشر الماضية في منطقة شرق المتوسط: من اللحظات الحاسمة في "صيف الهجرة الطويل" في عام 2015، إلى الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في عام 2016، إلى عمليات إعادة التوطين الممنهجة في اليونان منذ عام 2020، وتزايد العنف والتجريم الذين يواجههما الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود. كما نتذكر ونشارك تجارب أولئك الذين عبروا هذه الحدود الخطرة.

صيف الهجرة الطويل: عام 2015 وما بعده

"لقد كشف صيف الهجرة الطويل في عام 2015 بوضوح أن أسوار الأسلاك الشائكة والقوات العسكرية وغيرها من وسائل الردع لا يمكن أن توقف حركة البشر" .

هاتف الإنذار، تقرير إقليمي، 6 سبتمبر 2015[1]

1 https://alarmphone.org/en/2015/09/06/weekly-report-attacks-occurred-in-the-aegean-sea-by-masked-men-presumably-units-of-the-greek-coastguard-2/

عبّارة تغادر ميناء ميتيليني، ليسبوس، اليونان، 2015 - *الصورة: مرحبا بك في أوروبا*

في عام 2015، انهار نظام الحدود تحت الضغط الهائل والمستمر للعديد من مجتمعات المهاجرين الذين عبروا حدود الاتحاد الأوروبي معا في مسيرتهم نحو الأمل. تم فتح بعض الحدود للسماح للأشخاص بالانتقال من اليونان والتوجه شمالا. وبينما تحدثت وسائل الإعلام الأوروبية عن "أزمة" هجرة بالنسبة للبلدان الأوروبية، كان من الواضح أن "الأزمة" الوحيدة التي كانت موجودة هي أزمة الناس على الطرق - أزمة العدالة الاجتماعية على مستوى العالم. وعلى الرغم من قوة وأهمية تلك اللحظة، إلا أن العنف والموت ظلا يمثلان التبعات الدائمة لسياسة الحدود الأوروبية وممارسات الردع على مدى هذه الأشهر، لا سيما في منطقة بحر إيجة. وكما جاء في التقرير الإقليمي لهاتف الإنذار في ذلك الوقت:

" علمنا في الأسبوع الماضي بحدوث هجمات جديدة في بحر إيجة من قبل أشخاص ملثمين، يُفترض أنهم تابعون لوحدات خفر السواحل اليونانية. لقد وردت علينا شهادات مباشرة من أشخاص تعرضوا للهجوم في البحر في أربع مناسبات منفصلة، عندما أوقفت قوات ملثمة قواربهم وصعدت على متنها، وغالبا ما كانت تسرق محركاتها وتتركهم في خطر شديد." [2]

علمنا لاحقا أن هذه الأشكال من الهجمات ستعود ممنهجة مرة أخرى. على الرغم من ذلك، خلال صيف وخريف عام 2015، كانت معظم المكالمات التي تلقاها هاتف الإنذار قادمة من بحر إيجة، وتم تسجيل مئات الحالات. في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 2015، تعامل هاتف الإنذار مع 66 قاربا عبر بحر إيجة. وبعد بضعة أسابيع، تم تسجيل 90 حالة في أسبوع واحد. خلال هذه الفترة، كان يصل إلى ليسبوس ما بين 4,000 و10,000 شخص يوميا. في سبتمبر 2015، كتبنا عن هذه الأسابيع المكثفة:

" لم يسبق للحركة الاجتماعية للهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا أن كانت بهذه القوة: أكثر من نصف مليون شخص عبروا البحر الأبيض المتوسط في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، أي أكثر من ضعف عددهم في عام 2014. وقد وصلت الغالبية العظمى منهم،أي أكثر من الثلثين، إلى اليونان. كما يتضح من مئات نداءات الاستغاثة التي تلقاها هاتف الإنذار من هذه المنطقة. ومع نهاية فصل الصيف وتغير الطقس، أصبحت عمليات عبور البحر أكثر خطورة." [3]

وبسبب العدد الكبير لعمليات العبور، واجه أولئك الذين تمكنوا من الوصول إلى الجزر والنجاة من الممارسات العنيفة في البحر ظروفا صعبة. كان الولوج إلى أماكن الإقامة والرعاية الطبية والاحتياجات الأساسية الأخرى محدودا للغاية وكان من الضروري أن يتمكن الناس من الوصول إلى برّ القارة. ولقد قمنا لذلك بالمطالبة بـ"خدمات عبّارات منتظمة إلى اليونان القارية"[4] ليس فقط لبحر إيجة، بل لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل أوسع. طالبنا بـ "عبّارات

2 https://alarmphone.org/en/2015/09/06/weekly-report-attacks-occurred-in-the-aegean-sea-by-masked-/men-presumably-units-of-the-greek-coastguard-2
3 https://alarmphone.org/en/2015/09/27/alarm-phone-weekly-report-21st-to-27th-of-september-2015/
4 https://alarmphone.org/en/2015/09/20/alarm-phone-weekly-report-14-20-september-2015/

وليس فرونتكس"، وهو مطلب أساسي في ذلك الوقت، ولا يزال كذلك إلى اليوم!

على الرغم من الظروف العنيفة التي عاشها الناس في اليونان وتركيا، ومخاطر المعابر، إلا أنهم استمروا في طريقهم ورفضوا أن يستكينوا. لقد واجهوا المعابر المحفوفة بالمخاطر والحصار الذي فرض عليهم في تركيا. هناك، نظّم الناس أنفسهم بشكل جماعي، كما أشار لذلك هاتف الإنذارفي خريف 2015:

" بلغ عدد الذين شاركوا في المسيرة إلى الحدود التركية اليونانية والتركية البلغارية تحت شعار #crossingnomore للمطالبة بفتح الحدود البرية، حتى لا يضطروا إلى المخاطرة بحياتهم في البحر. ال6000 شخص. وقد قوبلت هذه الحركة الاحتجاجية بالعنف والقمع من قبل الشرطة التركية." [5]

ومع استمرار مطالبة الناس بحقهم في اللجوء، ادعت الحكومات الأوروبية أنها تواجه "أزمة" لا يمكن السيطرة عليها. وردا على ذلك، تم اتخاذ تدابير متطرفة على المستوى السياسي، كما ذكر هاتف الإنذار في أكتوبر 2015:

" يسعى قادة الاتحاد الأوروبي يائسين لإعادة الاستقرار إلى نظامهم الحدودي. فبالإضافة إلى تثبيت "النقاط الساخنة" سيئة السمعة في اليونان وإيطاليا، يقوم الاتحاد الأوروبي الآن بإشراك الحكومة التركية بشكل أوثق في نظام الردع." [6]

كانت النقاط الساخنة تستخدم لتسجيل الأشخاص بعد وصولهم وكانت في البداية أماكن عبور. إلا أن هذا الوضع تغير بشكل جذري عندما دخل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا حيز التنفيذ. وقد استنكرنا مع العديد من المنظمات الأخرى هذا التطور لأنه كان من الواضح لنا أن الاتفاق مع تركيا لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف والموت، دون أي مساهمة في إنشاء طرق آمنة ومضمونة.

في عام 2015، أدان هاتف الإنذار هذا الاتفاق ودعا إلى التحقيق في الجرائم الحدودية التي كانت تحدث بالفعل في المنطقة في ذلك الوقت:

" هذه الإجراءات لن تمنع الناس من التنقل، ولكنها ستجعل حركة البشر غير السموح لها أكثر طولا وتكلفة وأخطر وأكثر فتكا. وعلى ضوء هذه التطورات، ندعو إلى إيجاد طرق مرور آمنة وقانونية إلى أوروبا. كما ندعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة في الهجمات العنيفة وعمليات إعادة الترحيل في بحر إيجة التي عرّضت حياة مئات المسافرين الذين يبحثون عن الحماية والمأوى في أوروبا للخطر عمدا." [7]

5 https://alarmphone.org/en/2015/09/27/alarm-phone-weekly-report-21st-to-27th-of-september-2015/
6 https://alarmphone.org/en/2015/10/18/armed-attacks-on-6-boats-in-aegean/
7 https://alarmphone.org/en/2015/10/18/armed-attacks-on-6-boats-in-aegean/

الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

في مارس 2016، أبرم الاتحاد الأوروبي وتركيا اتفاقية عُرفت باسم "الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا". كان الهدف من الاتفاقية إعادة طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا بشكل جماعي. بالإضافة إلى ذلك، وافقت تركيا على زيادة الحرص على منعهم من المغادرة إلى الاتحاد الأوروبي. وفي مقابل خدمتها لمصالح أوروبا ضد مصالح مئات الآلاف من الأشخاص الذين يرغبون في التنقل، حصلت تركيا على مليارات اليوروهات.

مثلت الاتفاقية مشكلة لعدة أسباب. فقد اعتبرت تركيا بلدا آمنا لطالبي اللجوء. في حين أثبتت حالات الاحتجاز والانتهاكات التي لا تعد ولا تحصى التي أبلغنا بها الأشخاص الذين يتنقلون، أثناء وجودهم في تركيا، فضلا عن الإعادة القسرية إلى سوريا وإيران، أن هذا الأمر غير صحيح.

وقد أدى الاتفاق إلى زيادة عمليات الترحيل من اليونان إلى تركيا، بالإضافة إلى تشديد مراقبة الهجرة في البلد نفسه، مما جعل عمليات المغادرة عن طريق البحر والبر أكثر صعوبة - وأكثر خطورة.

ما بعد الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا

بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2016، ازدادت عمليات الترحيل إلى تركيا. كان هناك قارب محمّل بالمرحّلين يغادر ليسبوس كل يوم خميس، بالإضافة لتواصل رحلات الترحيل عبر الجو. بعد الاتفاقية، أصبحت الجزر سجونا مفتوحة في الهواء الطلق. واجه الآلاف من الأشخاص قيودا جغرافية منعتهم من الوصول إلى البر القاري وحبستهم في ظروف مروّعة في "النقاط الساخنة" على الجزر. وعندما تمكن هؤلاء الأشخاص من الوصول إلى القارة، وجدوا أنفسهم في وضعية لا تقل صعوبة. وبالتوازي مع الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، تم إغلاق الحدود الشمالية بين اليونان ومقدونيا في مارس 2016. بعد هذه الجهود لإغلاق طريق البلقان، أصبحت الطريق أكثر عنفا وخطورة.

وفي ضوء هذه المحاولات الفاشلة للسيطرة على الهجرة، أعلن هاتف الإنذار في بداية عام 2020: *"لا أحد يستطيع إيقاف المطر، لكن أوروبا تبذل جهودا كبيرة للقيام بذلك."*[8] فعلى الرغم من أن الدول الأوروبية بذلت جهودا كبيرة لتعزيز السيطرة على الهجرة في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط، إلا أن استراتيجياتها فشلت إلى حد كبير. فقد استمر الناس في القدوم، واستمروا في ممارسة حقهم وحاجتهم إلى التنقل ضد الجهود، متنامية العنف، التي تبذلها أوروبا وشركاؤها.

وفي حين لم تختفِ أعمال الإعادة القسرية تماما، إلا أنها أصبحت أقل تواترا لفترة قصيرة. لكن، ومع مرور الوقت، بدأت حالات الإعادة القسرية والاعتداءات تتزايد مرة أخرى. وفي مارس 2020، بلغت دوامة العنف مرحلة جديدة.

8 https://alarmphone.org/en/2020/01/10/no-one-can-stop-the-rain/

ناجية من غرق السفينة يوم 24 أفريل 2017 أمام النصب التذكاري في ثيرمي، ليسبوس، اليونان - *صورة: ماريلي ستيرو*

شهادة، 30 أكتوبر 2019:

"عندما وصلنا إلى مسافة 1000 متر بالقرب من ساموثراكي وصل زورق أبيض على الجانب اليوناني يحمل عبارة 'خفر السواحل'. أمرونا بالتوقف وألقوا لنا حبلا. ضُرب شاب لم يرغب في أن يمسك الحبل على رأسه بقضيب حديدي، ما أصابه بجروح. قاموا بشتمنا باللغة الإنجليزية. ثم اقتادونا إلى تركيا. ثم تركونا مع قارب ثانٍ أكبر. نعتقد أنه تابع لحلف شمال الأطلسي. انتظروا في مكان قريب حتى وصل قارب خفر السواحل التركي. اعتقلونا واقتادونا إلى مركز شرطة إينيز أين مكثنا لمدة 6 أيام. أبقوا الرجال وحدهم في الحجز وأفرجوا فقط عن العائلات التي لديها أطفال. أخبرنا اليونانيين أننا نريد تقديم طلب لجوء، لكنهم أعادونا. كانت هذه المرة السابعة التي نحاول فيها أنا وعائلتي الوصول إلى أوروبا.

الجرائم الحقيقية هي التي يرتكبها نظام الحدود: تصاعد العنف في مارس 2020

بعد أسابيع من التصعيد في المناقشات والتصريحات، أعلن الرئيس التركي أردوغان علنا في نهاية فيفري 2020 أن القوات التركية لن تمنع الناس من المغادرة إلى اليونان والاتحاد الأوروبي. أظهرت هذه الحادثة الضغط الذي يمكن أن يمارسه القادة المستبدون على أوروبا من خلال

استغلال الهجرة وتوظيفها كأداة للتفاوض السياسي. حصل أردوغان على ما أراد: أيام من المواجهات العنيفة بين خفر السواحل اليونانية والأشخاص الذين يحاولون العبور إلى اليونان. وفي الوقت نفسه، حصلت اليونان على الدعم الذي كانت تطلبه. خلال هذه الفترة، تعرّض الأشخاص الذين عبروا الحدود اليونانية برا أو بحرا للضرب العنيف، وأُطلق عليهم الرصاص المطاطي ورُشوا بالغاز المسيل للدموع. حتى وصل الأمر بالدولة اليونانية أن علقت حق اللجوء.

على الرغم من الهجمات المتطرفة والموثقة بالكامل على الناس في البحر وعلى الحدود البرية في إيفروس، زارت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، اليونان وأيدت أعمال العنف التي ارتكبتها. أعلنت فون دير لاين أن اليونان كانت " درع أوروبا"[9]، درعها في حربها المتصاعدة ضد الهجرة. أعطى الإعلام العمومي في ذلك الوقت انطباعا بأن العنف على الحدود كان استثنائيا وفعالا للغاية. ولكن حين استدارت عدسات الكاميرا، لم يتوقف العنف، بل استمر حتى يومنا هذا. وقد أدت هذه اللحظة إلى فترة جديدة من العنف الذي يمارسه خفر السواحل وحرس الحدود اليونانيون علنا في جميع أنحاء منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وإيفروس. وعلى هذا النحو، بدأت حقبة جديدة من وحشية نظام الحدود في الاتحاد الأوروبي وتقبّلها من قبل جزء كبير من الرأي العام الأوروبي - فقد أصبحت عمليات إعادة التوطين هي الروتين القديم الجديد في بحر إيجة.[10]

واصلت شبكة هاتف الإنذار الهاتفي التكفل بمكالمات الاستغاثة من الأشخاص أثناء تنقلهم. كما تابعنا أيضا أولئك الأشخاص بعد تجاوز حالة الخطر - وغالبا ما كانت يتم ترحيلهم. أخبرنا عشرات الأشخاص عن الأهوال التي تعرضوا لها. وطلبوا منا أن " نخبر العالم بما فعلوه بنا، حتى لا يقول أحد أنه لم يكن نعلم"[11]. وهذا ما فعلناه وما زلنا نفعله.

شهادة، 31 أكتوبر 2020

يوم 31 أوت 2020، حاولت مجموعة من الأشخاص عبور بحر إيجة باتجاه جزيرة سيمي وتعرضت لهجوم من قبل خفر السواحل اليوناني. أخبرنا أحد الناجين:

" أبحرنا لمدة ساعة أو ساعتين، وعندما وصلنا إلى الحدود، وصلت سفينة ضخمة لخفر السواحل. كانوا مسلحين وطلبوا منا التوقف. توقف محركنا ولم نتمكن من إعادة تشغيله. طلبنا منهم المساعدة، لكنهم اكتفوا بالصراخ "عودوا، عودوا من حيث أتيتم!" بدأوا في صنع أمواج كبيرة حتى يعود قاربنا للخلف من تلقاء نفسه. وبما أن المحرك متوقف على أي حال، تركونا هناك وراقبونا من بعيد. أخيرا، تمكنا من إعادة تشغيل المحرك وانطلقنا عائدين نحو تركيا".[12]

في محاولتهم التالية، تعرضت المجموعة للهجوم مرة أخرى، وهذه المرة بسكين اخترقت

9 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/03/greece-turkey-refugees-explainer/
10 https://alarmphone.org/en/2020/05/14/push-backs-the-new-old-routine-in-the-aegean-sea/?post_type_release_type=post
11 https://aeg.bordercrimes.net/report/
12 https://aeg.bordercrimes.net/report/

قاربهم. ظل هؤلاء الناس في البحر يواجهون خطر الغرق. وأخيرا، تمكنوا من الاتصال بالرقم 112 وعثر عليهم خفر السواحل التركي الذي أعادهم إلى تركيا. وصف أحد الناجين الهجوم بالعبارات التالية:

" كان على متن ذلك القارب رجال مقنعون ومسلحون، يرتدون ملابس سوداء ويشبهون النينجا. قاموا بمهاجمتنا. كانوا يصرخون في وجهنا طوال الوقت. كان معهم عصا في طرفها سكين. قاموا بتخريب المحرك. ظلوا يسلطون الأضواء علينا طوال الوقت، ولهذا السبب كان من الصعب رؤية أي شيء في مقاطع الفيديو التي قمت بتصويرها. كما قام صديق آخر بتصوير مقطع فيديو، لكنهم رأوا أنه قام بتصويره فصفعوه وأخذوا هاتفه وكسروه ورموه في البحر. لا يريدوننا أن نوثّق عنفهم ونعرضه للعالم. لكن صديقا آخر كتب الرقم الذي كان بحوزتهم في قاربهم 070 ΣΑ".[13]

تضاعف البنى التحتية العنيفة وعمليات الإعادة القسرية

أصبحت الإعادة القسرية الممنهجة تجسّد الواقع الوحشي الذي يواجهه الناس عند محاولتهم الوصول إلى اليونان. وفي هذا السياق، زادت اليونان من قدرتها على تنفيذ عمليات الإعادة القسرية، على مسافة تصل إلى مئات الكيلومترات.

في أكتوبر 2020، تم تنبيه هاتف الإنذار إلى حالة قارب في حالة استغاثة بالقرب من جزيرة كريت اليونانية. أبلغنا السلطات بتلك الوضعية. كان الوضع متوتراً، حيث كان على متن القارب ما يقرب من 200 شخص في ظل ظروف مناخية خطيرة. حاول الأشخاص النزول إلى جزيرة كريت بوسائلهم الخاصة، لكن خفر السواحل اليوناني منعهم من ذلك. في وقت مبكر من المساء، تلقينا مقطع فيديو من القارب يظهر فيه رجل ملثم يصعد على متنه. انقطع الاتصال بعد ذلك. بعد يومين، أبلغنا أقاربهم أنه تم إرجاعهم إلى تركيا. حيث تم وضعهم في قوارب نجاة قابلة للنفخ وتركهم في رحمة أمواج البحر. كان ذلك العنف مروعا.

شهادة، 20 أكتوبر 2020

"انتظروا حتى الساعة 9 مساء. كان الظلام قد حلّ بالفعل عندما صعدوا على قاربنا. وصل قارب يوناني. ظننا في البداية أنه جاء ليساعدنا. كان قاربا رماديا كبيرا يبدو أنه صُنع للحرب. اقتحم القارب أولا رجال يرتدون أقنعة سوداء. اقتحموا بعنف شديد وانطلقوا في ضرب الجميع. كسروا أذرع وأصابع بعض الأشخاص. أخذوا الهواتف والممتلكات الأخرى، وحتى ملابس بعض الأشخاص وسراويلهم. عندما وجدوا قبطان القارب، انهالوا عليه يضربونه. خفنا عليه جميعا من أن يموت. أصيب بجروح خطيرة وكسرت إحدى ذراعيه في خمسة مواضع. كانت يده الأخرى مكسورة أيضا وكان يعاني من رجّة دماغية. من المحتمل أن تكون أعضاؤه قد تضررت، لأنه ضُرب بشدة في بطنه. لقد تعرض للضرب في جميع أنحاء جسده حرفيا. ولقد أعيد معنا - إلى تركيا.

13 https://aeg.bordercrimes.net/report/

نقلوا جميع الأشخاص إلى قاربين مختلفين. أعتقد أن القاربين كانا تابعين لخفر السواحل أو الجيش اليوناني. في ذلك الوقت، غادرت الفرقة الأولى من الرجال الملثمين الذين دخلوا قاربنا. اما الضباط في المجموعة التالية فقد كانوا جميعهم يرتدون أقنعة أيضا. كنت محظوظا لأنهم وضعوني على متن القارب مع العائلات، وكان ذلك أفضل لأنهم لم يستمروا في ضربنا بعد نقلنا. فيلم يكن ذلك حال القارب الذي وضعوا فيه معظم الرجال،هناك استمروا في ضربهم طوال الرحلة.

كان علينا جميعا أن نجلس على سطح السفينة. كانوا يصرخون: "اجلسوا. انظروا إلى الأسفل." اضطررنا للجلوس على الأرض ولم يُسمح لنا برفع رؤوسنا. عاملونا كإرهابيين خطرين. لم يتحدثوا إلينا فعلا. في البداية فقط قال أحدهم إنهم سيأخذوننا إلى المخيم. كان من المستحيل معرفة المكان الذي سيأخذوننا إليه، لكنهم انطلقوا بسرعة كبيرة. استغرقت الرحلة 10 ساعات. وبسبب الأمطار والرياح، تبللنا جميعا بما في ذلك النساء والأطفال الذين كانوا معنا على سطح القارب. لم يقدم لنا الضباط اليونانيون أي طعام أو ماء ولم يُسمح لنا باستعمال الحمام. طلب البعض منا الذهاب إلى الحمام، لكنهم لم يستجيبوا سوى بمزيد من الصراخ.

عندما حل الصباح، أجبرونا على ركوب قوارب النجاة. دفعونا إلى الأسفل وسقط بعض الأشخاص من القارب على الحواف المطاطية. وعندما وجدنا أنفسنا على قوارب النجاة، غادروا هم القارب، لكنهم بقوا على مسافة منا يراقبوننا. في البداية كنا خائفين حقا لأننا اعتقدنا أنهم سيطلقون النار علينا، لأنهم كانوا يوجهون بنادقهم نحونا. كان الأمر مروعا. أخبرنا بعض أفراد المجموعة الثانية لاحقًا أنهم وُضعوا في عوامات أكبر حجما تشبه القوارب التي خرجت على الخدمة. وخلال رحلتهم، تعرضوا لمزيد من العنف. وأصيب العديد منهم بجروح. تم وضعهم في أماكن أخرى على متن هذه العوامات الأكبر حجما والتي لا سقف لها. لم نر مثلهم إلا في تركيا.

عندما استلمتنا قوات خفر السواحل الأتراك، عانينا لمدة يومين آخرين. اضطررنا للنوم، في ساحة في العراء، ولم يعطونا سوى أغطية بالية. بعد يومين، كان علينا أن ندفع ثمن الرحلة بالحافلة التي نقلتنا في النهاية إلى إحدى منظمات الداعمة. كان بإمكاننا بعد ذلك اختيار الذهاب إلى إزمير أو إسطنبول. في المجموع، أمضينا 4 أيام في الغابة، و3 أيام في البحر، ويومين في فناء مركز الشرطة وليلة واحدة في موقف الحافلات. في المجموع، قضينا 10 أيام في ظروف فظيعة حقًا.[14]

بالإضافة إلى العنف المروع الذي وقع أثناء هذه الإعادة القسرية، تُظهر هذه القضية أيضا وجود جهود جماعية وتضامن لمكافحة الظلم والعنف الذي أُجبر هؤلاء الأشخاص على تحمله. وقد اتخذت مجموعة من الناجين والمركز القانوني في ليسبوس إجراءات قانونية لرفع القضية إلى المحكمة[15]، كما أنتجوا أيضا إعادة بناء جنائية أضافت بعدا آخر لشهادات

14 https://alarmphone.org/en/2020/11/27/197-people-pushed-back-to-turkey/

15 https://legalcentrelesvos.org/2023/01/17/press-release-forensic-reconstruction-video-released-today-evincing-the-greek-authorities-illegal-expulsion-of-200-migrants-off-the-coast-of-crete-in-2020/

الناجين. هذه الدعوى القانونية ضد اليونان هي واحدة من بين عدد من القضايا المعروضة حاليا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وتوضح الجهود المبذولة لكي تتحمل الدولة اليونانية مسؤوليتها تجاه العديد من عمليات الترحيل والممارسات العنيفة التي تقوم بها. وعلى الرغم من أن هذه المحاكمات محدودة وغالبا ما تجري بعيدا عن الأنظار بسبب طبيعة الإطار القانوني القائم، إلا أن هذه الجهود تعد بالرغم من ذلك خطوات ملحوظة إلى الأمام. فهي لا تواجه الدولة اليونانية والمؤسسات الأوروبية بالجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الذين يعبرون الحدود فحسب، بل إنها تمثل أيضا قرارا مهما وتحريريا من قبل هؤلاء الأشخاص الذين يتخذون إجراءات جماعية ضد أولئك الذين اعتدوا على حياتهم. كما تسلط الضوء على تنوع الأطر الذي تجري فيها النضالات من أجل حرية التنقل والمعارك ضد نظام الجرائم الحدودية. وتتراوح هذه النضالات بين قرارات فردية للقيام بالعبور، إلى الإجراءات الجماعية لتحقيق ذلك، إلى استخدام البنى التحتية للتضامن والتنظيم المتبادل بين الأشخاص الذين يتنقلون وأولئك الذين يتضامنون معهم - سواء كان ذلك لغرض العمل القانوني أو لحظات الاحتفال أو إحياء الذكرى. سنواصل المساهمة، كهاتف الإنذار، بقدر ما نستطيع في هذه النضالات اليومية العديدة من أجل حرية التنقل والتي ترفض ترك قضية مراقبة الحدود لصالح شركات صناعة التحكم والمراقبة التي تقدر بمليارات الدولارات.

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في سكالا سيكامينياس، ليسبوس، اليونان، 2015 - *صورة: ماريلي ستيرو*

المزيد من الاتصالات من إيفروس: بين الموت والعنف المهول

بعد تصاعد أعمال العنف في بحر إيجة، بدأ هاتف الإنذار يتلقى المزيد والمزيد من المكالمات من منطقة إيفروس، حيث الحدود البرية بين تركيا واليونان. تتميز هذه المنطقة الريفية

بنهر إفروس الذي يشكل الحدود بين البلدين. وهي ذات طابع عسكري شديد، مع إمكانية ولا يصل أليها المدنيون إلا بشكل محدود للغاية، باستثناء عدد قليل من المتساكنين. مما يجعل من منطقة إفروس صندوقا أسود. لا يوجد مشروع أو مجموعة نشطة في المنطقة قادرة على الوصول إلى الأشخاص المتنقلين في حالات الاستغاثة، باستثناء السلطات.

ناجون من غرق سفينة أمام النصب التذكاري لضحايا الغرق بالقرب من منارة كوراكاس في ليسبوس، اليونان، سبتمبر 2010 - *صورة: ماريلي ستترو*

يقوم الأشخاص المتنقلون بالإبلاغ عن اعتداءات وحشية وحالات إعادة قسرية في منطقة إفروس منذ سنوات عديدة. ومنذ مارس 2020، صار هاتف الإنذار يتلقى المزيد من المكالمات والبلاغات عن مثل هذه الاعتداءات. أحد الناجين الذي اتصل بهاتف الإنذار في 10 أوت 2022، ثم تم العثور عليه وقد تعرض للضرب الوحشي والإبعاد من قبل حرس الحدود اليونانيين. كان مصابا في ركبته ولم يعد قادرا على المشي، لذلك اتصل طلبا للمساعدة. لم يحصل على المساعدة التي يحتاجها، بل على العكس، فقد حدثنا عن العنف أثناء الإعادة القسرية:

شهادة، 10 أوت 2022

"على الساعة السابعة، بالقرب من الطريق السيارة، جاءني شخص ملثم/مقنع يرتدي زيا عسكريا أخضر اللون يحمل علامة 'شرطة الحدود'. التقط الهاتف بينما كنت أتحدث إلى زوجتي. كسره وسألني أيّ من ركبتيّ قد أصيبت، فأجبته ركبتي اليمنى. ضربني في جميع أنحاء جسدي، وخاصة على الركبة المصابة. طلب مني أن أخرج ما في جيوبي. كان معي مبلغ من اليورو ونقود تركية. أخذ كل شيء، قام بسرقتي. فتش حقيبتي ولم يجد شيئا ذا قيمة، لكنه لم يسمح لي بأخذ أي من أغراضي. ضربني بالعصا عدة مرات على ركبتيّ وعلى ظهري بوحشية. على الطريق الرئيسي، كانت هناك سيارة شرطة يجلس فيها شخص آخر ملثم ويرتدي نفس الزي. فتح صندوق السيارة ووضعني داخلها. كنت مقيد ابشدة لدرجة أني لم أستطع التنفس. أخذوني إلى مكان آخر. كان يشبه مسلك الغابات، طريق ريفي. طلبوا مني النزول وكان هناك شرطيان يرتديان الزي الأسود العادي. كانا يكتفيان بالمشاهدة. عندها بدأت جلسة تعذيب استمرت نصف ساعة، تعرضت خلالها للضرب المبرح في جميع أنحاء جسدي، مصحوبا بالعديد من العبارات العنصرية والإهانات الجنسية مثل "أريد أن أقتلك" أو "أريد أن أضاجعك".

ثم حدث تبادل للسيارات. أخذت الشرطة سيارتهما واقتادوني في سيارة عسكرية مغلقة بالكامل. ركبنا السيارة لبعض الوقت، ثم أقاموا نقطة تفتيش بالقرب من الشخصين الملثمين. كانت شرطة الحدود تقوم بتفتيش السيارات. اعتقلوا ثلاثة أفغان، أحدهم لا يستطيع المشي، وسوري كان في حالة حرجة. أعتقد أنه تعرض للتسمم من مياه المستنقعات.

وصلت عربة عسكرية صغيرة أخرى بدون أي فتحات تهوية، تحتوي على ما لا يقل عن 30 شخصا في مساحة صغيرة جدا. كدنا نموت من الحر والروائح الكريهة. وصلنا إلى سجن قريب من الحدود. لا أعرف أين، لكنه معروف لدى السوريين باسم "سجن أبو ريحة"، وهو سجن سيئ ومروّع. إنه سجن وسخ. طلبوا منا أن نخلع جميع ملابسنا وجردونا منها بالكامل وكدسوا كل شيء في كومة واحدة. وفي الغرفة الأخرى كان الأطفال والنساء يشاهدون ما يحدث لنا. ثم أمهلونا 30 ثانية لنرتدي ملابسنا فانطلق الناس يأخذون ملابس غيرهم. ثم وضعونا في شاحنة عسكرية صغيرة. كنا 70 شخصا على الأقل في مساحة صغيرة جدا لا تزيد عن مترين أو ثلاثة.

كان هناك العديد من الحالات الأخرى من إغماء وغثيان. بعد نصف ساعة، وصلنا إلى الحدود التركية. ركبنا القارب المطاطي وتركونا على الجانب الآخر."[16]

تمثل الروايات التي تلقاها هاتف الإنذار ممن كانوا في إيفروس معضلة بين العنف المروّع والموت. عنف لا يوصف إذا انتهى بك المطاف بين أيدي حرس الحدود اليونانيين، والموت إذا لم تحاول طلب المساعدة وإرسال تنبيه في حال الضياع أو التعرض للإصابة في الغابة. كل هذا يحدث منذ سنوات في هذه المنطقة التي تتواجد فيها وكالة فرونتكس بقوة. وحيث يتم إبلاغها بكل تنبيه يرسله هاتف الإنذار إلى السلطات. كانوا يكتفون دائما برد وحيد: "شكرًا على رسالتكم الإلكترونية. نؤكد لكم أن فرونتكس قد أحالت الرسالة على الفور إلى السلطات اليونانية." إنهم متواطئون في الجرائم التي تُرتكب ضد الأشخاص المتنقلين، وهي جرائم غالبا ما تكون لها عواقب وخيمة، سواء في إيفروس أو على كل الحدود.

16 https://alarmphone.org/en/2022/09/07/a-dilemma-between-unbelievable-violence-and-death/

لن ننسى أبدا، لن نغفر أبدا: إحياءً لذكرى علاء محمد البكري

في 2 سبتمبر 2021، فقد علاء محمد البكري حياته على جزيرة صغيرة في نهر إيفروس. وقع ذلك بعد أن دفعه حرس الحدود اليوناني هو ورفاقه المسافرين ووضعوهم على جزيرة صغيرة، كما أبلغ بذلك صديق علاء هاتف الإنذار إثر الحادث المأساوي:

"حملته على ظهري وأخذته معي لمسافة طويلة. توجهت إلى الشرطة التي وضعتنا في السجن. ثم وضعونا في سيارة بطريقة بشعة وألقوا بنا على جزيرة في وسط نهر إيفروس. مات ذلك الشاب على الجزيرة."[17]

وبعد مرور أكثر من عام، لم يتمكن شقيقه حتى الآن من استعادة جثمان أخيه لدفنه، ولم يتمكن من محاسبة من قتلوا علاء محمد البكري. تحدث عن القسوة التي تعرض لها شقيقه وأراد أن يسمعه العالم أجمع:

"كما لو أن ما حدث له لم يكن كافيا، فقد عذبوه وسرقوا ممتلكاته، ثم تركوه على ضفاف نهر إيفروس دون رحمة. كان البرد قارسا. لقد عانى كثيرا قبل أن يموت".[18]

حتى يومنا هذا، لم تكن هناك عواقب ولم تطبق العدالة على هذه الجريمة. علاء محمد البكري، أنت حي في ذاكرتنا. سوف نتذكرك دائما. لن ننساك أبداً. سنردد اسمك ونخلد ذكراك: علاء محمد البكري.

المزيد من عمليات العبور في البحر الأيوني

لقد أجبرت هذه الظروف، سواء في البر أو في البحر، الناس على أن يصبحوا أقل عرضة للانكشاف وأن يسلكوا طرقا أكثر خطورة للوصول إلى أوروبا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مميتة. مع مرور الوقت، لاحظنا أن عمليات العبور المباشر من تركيا إلى إيطاليا بدأت تتزايد. وهي طريق قديمة جدا ومعروفة جيدا، كانت شائعة في التسعينيات، لكن استخدامها قلّ في السنوات الأخيرة - وإلى اليوم. ومع ازدياد الهجمات حول جزر بحر إيجة، حاول الناس الهروب من العنف، فعادوا يسلكون هذه الطريق الطويلة والخطيرة مرة أخرى في قوارب تتجاوز حمولتها طاقتها بما يجعل التحكم بها أكثر صعوبة.

في ديسمبر 2021، وأثناء احتفالات عيد الميلاد، غرقت أربعة من هذه القوارب مما تسبب في وفاة العديد من الأشخاص. فقد لقي حوالي خمسين شخصا حتفهم بالقرب من فوليجاندروس، وبالقرب من أنتيكيثيرا، لقي 11 شخصا حتفهم، وكان الموت مصير 16 شخصا بالقرب من باروس[19]. ما تلا ذلك يظهر بعدا آخر للتهديد الممنهج على حياة الناس. فبدلا

17 https://alarmphone.org/en/2023/03/20/we-remember-alaa-muhammad-al-bakri/?post_type_release_type=post

18 https://alarmphone.org/en/2023/03/20/we-remember-alaa-muhammad-al-bakri/?post_type_release_type=post

19 https://alarmphone.org/en/2021/12/25/three-shipwrecks-with-dozens-feared-dead-in-the-aegean-while-pushbacks-continue-to-happen/

من أن يحصل الناجون على الدعم الذي يحتاجونه لتجاوز تجربتهم المؤلمة، تم احتجازهم في مركز ما قبل الترحيل سيئ السمعة بأميغداليزا بالقرب من أثينا. ولعدة أسابيع، لم يتمكنوا من رؤية الطبيب، ولم يحصلوا على الأدوية التي قدمتها لهم مجموعات التضامن، وحُرموا من الملابس الدافئة وغيرها من الإمدادات. بالإضافة إلى ذلك، تم اتهام خمسة أشخاص بـ"قيادة القارب". وقد حوكم بعضهم بالسجن المؤبد، في الوقت نفسه، يتم تجاهل الجرائم الحقيقية لنظام الحدود والعنف المرتبط بها جوهريا.

ملصق "عبّارات لا فرونتكس" على العبّارة المتجهة من خيوس، اليونان، إلى تشيشمي، تركيا، صيف 2016 - *صورة: Lisa Groß*

بيلوس: مجزرة أمام أعين أوروبا

في 13 جوان 2023 على الساعة 16:53 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا، أبلغنا خفر السواحل اليوناني عن قارب في حالة استغاثة بعد أن اتصل بنا الأشخاص الذين كانوا على متنه لطلب المساعدة. كان القارب قادماً من ليبيا وانتهى به المطاف بالقرب من بيلوس، وهي بلدة ساحلية صغيرة في شبه جزيرة بيلوبونيز. كانت حمولة القارب زائدة جدا، حيث كان على متنه 750 شخصاً. في فجر يوم 14 جوان 2023، انقلب القارب ولقي أكثر من 600 شخص حتفهم.

في إطار عملنا كهاتف الإنذار، قمنا بتوثيق عدد لا يحصى من حالات الإعادة القسرية وانقلاب القوارب زائدة الحمولة بسبب اتخاذها طرقا أطول في محاولة لتجنب القوات اليونانية أو عمليات الإعادة القسرية في وسط البحر الأبيض المتوسط. قبل كارثة بيلوس بفترة وجيزة، في 23 ماي 2023، وثق "هاتف الإنذار" عملية اختطاف في عمق منطقة البحث والإنقاذ المالطية، لركاب قارب آخر كبير، كان قد غادر أيضا من طبرق في ليبيا، وقطرهم إلى ليبيا. تم سجن هؤلاء الأشخاص في ليبيا بعد إعادتهم قسرا إلى هناك. يعرف أولئك الذين يقومون بالعبور أن عليهم السفر إلى أبعد مسافة ممكنة لزيادة فرصهم في تجنب الإعادة القسرية.

بعد انقلاب قارب الصيد، سارعت السلطات اليونانية إلى التبرير العلني لعدم قدرتها على تقديم المساعدة. ما كان واضحا منذ البداية، وما أصبح أكثر وضوحا خلال الأشهر التالية بفضل التحقيقات في جرائم القتل الجماعي، هو أن السلطات الأوروبية كان بإمكانها إرسال موارد إنقاذ كافية حالا. لكنهم لم يقوموا بذلك لأن رغبتهم في منع وصول الوافدين كانت أقوى من رغبتهم في إنقاذ مئات الأرواح. اتهمت السلطات اليونانية بعد ذلك تسعة ناجين بقيادة القوارب واستخدمتهم ككبش فداء للتغطية على جرائمها. وفي ماي 2024، أُسقطت التهم الموجهة إليهم، وفي منتصف جوان 2024، أُطلق سراح الناجين التسعة. ومع أنها تُعد تبرئة الناجين التسعة انتصارا في المعركة ضد التجريم واستراتيجية تقديم الناجين كأكباش فداء لجرائم النظام الحدودي، إلا أنها لا تمثل سوى خطوة صغيرة نحو تحقيق العدالة. لا تزال الطريق طويلة حتى تتم محاسبة المسؤولين عن العنف المنظم والجرائم الحدودية واسعة النطاق. ومع ذلك، سنواصل، رفقة آخرين، النضال من أجل تحقيق العدالة لأولئك الذين فقدوا حياتهم أو لا يزالون في عداد المفقودين.

منذ أن انطلق هاتف الإنذار، شهدنا الموت والعنف الممنهج في شرق البحر الأبيض المتوسط، سواء في البحر أو على اليابسة. ولكننا أيضا شاهدون على شبكة قوية ومتينة من الأشخاص الذين يعبرون البحر، بالإضافة إلى الأفراد والجماعات المتضامنة معهم، والذين يكافحون ويكافحون بشكل جماعي وفعال ضد سياسات الهجرة القاتلة في أوروبا. نحن نكافح معا ضدّ الموت في البحر وتجريم الهجرة والملاحقة العبثية لقادة القوارب وعابري الحدود. نحن نحيي ذكرى أولئك الذين ماتوا ونناضل من أجل أولئك الذين لا يزالون على قيد الحياة ويعبرون الحدود. ولن نتوقف!

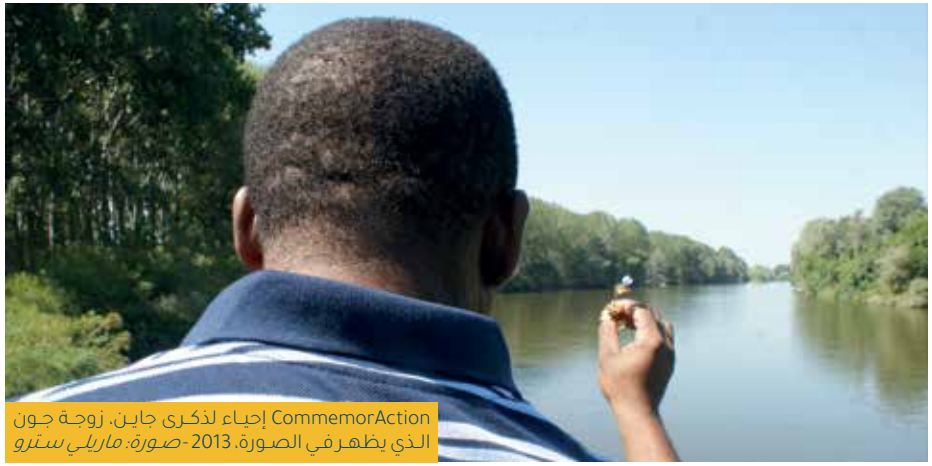

CommemorAction إحياء لذكرى جاين، زوجة جون الذي يظهر في الصورة، 2013 - *صورة: ماريلي ستترو*

توقفوا عن إلقاء اللوم على الأشخاص المتنقلين من أجل محاولتهم الهرب من عنفكم!

توقفوا عن لومهم على موتهم!

أوقفوا عمليات الإعادة القسرية، ضعوا حدا للموت في البحر، وأسقطوا الحدود الأوروبية!

من أجل حرية التنقل وحرية البقاء!

الجرائم على حدود بحر إيجة:

أرشيف الاعتداءات والعنف الممنهج من قبل السلطات اليونانية في شرق البحر الأبيض المتوسط من مارس 2020 حتى أفريل 2022.

للاطلاع على الأرشيف: aeg.bordercrimes.net

قناة المانش

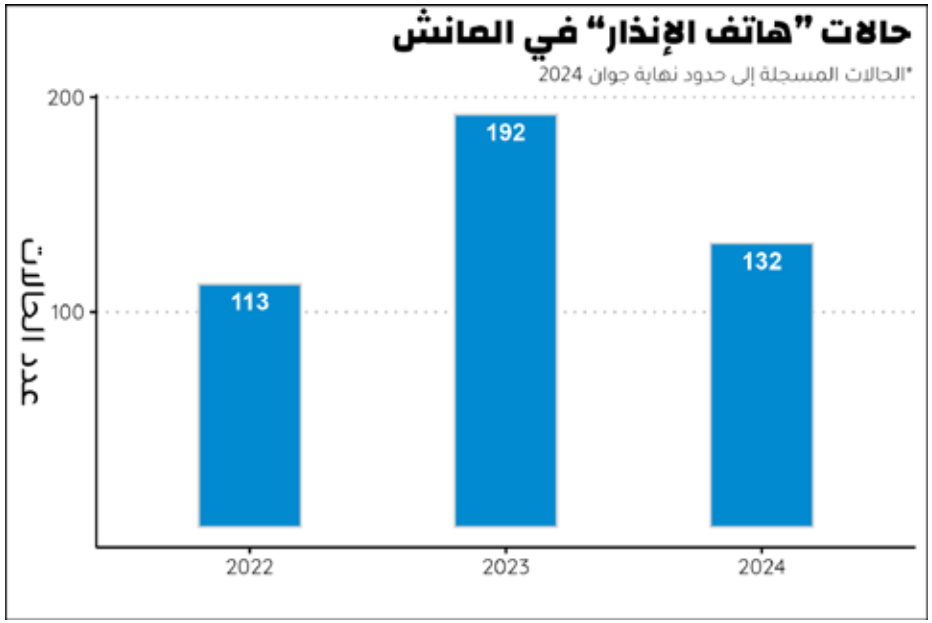
حالات "هاتف الإنذار" في المانش
*الحالات المسجلة إلى حدود نهاية جوان 2024
200
100
113
192
132
2022
2023
2024

التنظم التضامني مع الأشخاص الذين يعبرون قناة المانش

من مجموعة "راقب القناة" إلى المجموعة الإقليمية للمانش التابعة لشبكة هاتف الإنذار

في نهاية عام 2018، غيّرت سلسلة من عمليات عبور القوارب طريقة عبور الأشخاص للحدود الفرنسية البريطانية، متجاوزة شبكات الشحن كوسيلة نقل مستقلة. فقد مكّنت لفترة من الوقت الأشخاص الراغبين في عبور القنال من الهروب من البنى التحتية للتحكم والمراقبة التي انتشرت في النفق الأوروبي ثم في الموانئ الساحلية، بما في ذلك ميناء كاليه، عبر استخدام تقنيات متطورة بشكل متزايد. وسرعان ما ألهمت النجاحات الأولى التي بدأها عدد من المجتمعات المحلية الآخرين لأخذها، كوسيلة للوصول إلى المملكة المتحدة، بعين الاعتبار. في ذلك الوقت، كانت مسألة الإنقاذ لا تزال غائبة، في كثير من الأحيان، عن استراتيجيات الأشخاص المتنقلين.

تمثل أول عمل تضامني مع الأشخاص على الحدود بخصوص مسألة العبور بالقوارب في مبادرة لشخصين منخرطين في شبكة هاتف الإنذار كانا يعملان في كاليه منذ عدة سنوات. كان المنطلق هو تسهيل مناقشة الموضوع خصيصا مع الأشخاص المعنيين ومعرفة ما لديهم من معلومات. كانت المعلومات المتعلقة بممارسات الإنقاذ البحري المتوفرة من قبل الدول المسؤولة عن ذلك سطحية في العموم وأحيانا خاطئة أو غير مؤكدة، وتستند إلى الإشاعات والأقاويل. وكان التحدي الآخر الذي نشأ نتيجة لذلك هو مناقشة موضوع الإنقاذ مع جميع الجمعيات و والناشطين المحليين. وأخيرا، كان علينا أن نبدأ في

منشورات أعدها الفريق الإقليمي لقناة هاتف الإنذار حول إجراءات السلامة في البحر، جويلية 2024 - *صورة: قناة هاتف الإنذار*

مراقبة وتوثيق ردود أفعال الحكومات وقوات الشرطة وخفر السواحل وخدمات الإنقاذ، والتي كانت لا تزال غير مؤكدة وغير متجانسة. تمثلت الفكرة في تحليل ونشر التقارير عن ديناميكيات التمويل والممارسات المعتمدة وحالات عدم التدخل في البحر. وقد تم بالفعل إجراء أشكال مماثلة من البحوث محليا من قبل منظمة تضامن المهاجرين في كاليه.

لذلك كانت المهمة الأولى هي فهم المعلومات المتاحة للناس وكيفية تأثيرها على ممارساتهم ومساعدتهم على نشرها وتثبيتها أو مناقشة ما لا أساس له من الصحة. خلال الأشهر القليلة الأولى، كان معظم الناس يركبون البحر دون هاتف، لأن منظمي عمليات العبور كانوا مجرمين. وكان الكثير منهم على يقين أنه بمجرد وجودهم في البحر، فإنه سيتم إنقاذهم. في الغالب من قبل البريطانيين. في عام 2018، كان القارب الواحد يحمل غالبا ما بين 5 و15 شخصا مقابل عدة آلاف من اليورو. كما ساهمت دمقرطة الإجراءات وتوحيدها في انتشار المعلومات والدراية التقنية. وعندما اتضح بسرعة أن المسافرين يخضعون للمراقبة بدلا من اعتراضهم في المياه الفرنسية، أصبحت إمكانية التعريف عن النفس عند المغادرة والتواصل مع خفر السواحل ضرورية كممارسة آمنة. على الرغم من أن القوارب اليوم تحمل ما بين خمسين ومائة شخص بتكلفة أقل، إلا أن التركيبة الاجتماعية للقوارب كانت في البداية منظمة من حيث التجهيزات والأداء وفقا للموارد الاقتصادية للركاب. لذلك شهدت هذه السنوات الأولى كذلك المحاولات المنظمة ذاتيا من قبل مجموعات صغيرة من الأصدقاء ، باستخدام قوارب الترفيه القابلة للنفخ، وقوارب الكاياك، والزوارق الساحلية، وما إلى ذلك، والتي كانت تفشل غالبا.

عودة السفينة الحربية الفرنسية P676 Flamant إلى كاليه، فرنسا، بعد عمليات في القنال الإنجليزي، جانفي 2022 -*صورة: قناة هاتف الإنذار*

منذ عام 2018، تم إنتاج أول نشرة إعلانية للحد من المخاطر. وقد استلهمت هذه النشرة من جهة من وثائق الوقاية المرتبطة بمحاولات العبور باستخدام الشاحنات، وهي مستوحاة من وثيقة عن مخاطر السكك الحديدية بعد وقوع عدة حوادث، ومن جهة أخرى من نشرة صممّت على الحدود الفرنسية الإيطالية في بريانسون، وهي نفسها مستوحاة من ممارسات راقب المتوسط - هاتف الإنذار، حيث تم نشر المخاطر المرتبطة بالجبال، وبالأخص، مساعدة االأشخاص على تحديد مواقعهم ومشاركتها عبر نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).

ان كان من السهل الالتقاء بالناس في كاليه وقضاء بعض الوقت معهم قبل العبور، فإن الكثير من المعلومات يتم توفيرها سلفا من قبل الأقارب أو المنظمين. لذلك كان علينا إضفاء الشرعية على المعلومات الواردة في النشرة. كانت الفكرة تتمثل في توزيعها على نطاق واسع كوسيلة لتحفيز النقاش، في حين لا يزال الموضوع مسكوتا عنه إلى حد ما نظرا لعدم التأكد من ردود فعل الدول. هذه القضية لا تؤخذ على محمل الجد، لا سيما من قبل المنظمات المجتمع المدني، أو يتم اعتبارها ثانوية في مواجهة الديناميكيات الإنسانية. ونظرا للطبيعة التخصصية العالية لكل جهة فاعلة محلية، فإن الهدف ليس احتكار المعرفة في نشاط متخصص، بل مشاركتها على نطاق واسع، لخلق مساحات للتكوين والتدريب والتوعية، ومساعدة الناس على الفهم والمساعدة على دمقرطة الموضوع. في الوقت نفسه، تمثلت الاستراتيجية في أخذ مسافة، والتوثيق وتشكيل المعرفة حول التمويل والممارسات القمعية أو المتعلقة بالإنقاذ.

هكذا نشأ مشروع "راقب القناة" المستوحى من مشروع التوثيق "راقب المتوسط". على الرغم من أن احتمال أن تصبح شبكة هاتف الإنذار نشطة في المنطقة كان يبدو مرغوبا فيه محليا في ذلك الوقت، إلا أن ممارسات الإنقاذ كانت تبدو ناجحة ولا يزال عدد عمليات العبور صغيرا نسبيا. ومع ذلك، فإن تنظيم وعمل المؤسسات الفاعلة لم يستقر بعد بما فيه الكفاية لأخذ الموقف الأنسب تجاهها. يتوفر عند فاعلين محليين آخرين أرقام هواتف يقومون بتوزيعها على نطاق واسع لطلب أشكال مختلفة من الدعم. نظرا لأنه لم يكن من الممكن توزيع رقم هاتف الإنذار، كانت الفكرة هي مساعدة هذه الأطراف الثالثة في تلقي مكالمات الاستغاثة ومتابعة هذه الحالات بشكل مستقل.

من الناحية العملية، تعارضت فكرة التدريب والعمل المباشر مع المتطوعين الذين يتواصلون مع المسافرين بشكل يومي مع طريقة الإدارة الهرمية للعديد من المنظمات الإنسانية. فاعتبارا من عام 2019، ترفض منظمة "اختر الحب" السماح للمتطوعين باستخدام النشرية التعليمية، حجتهم الرسمية في ذلك أنها قد تجرم منظمتهم، ولكنه يكشف عن تحيز أبوي وعنصري عميق. هذا على الرغم من حقيقة أن تعميم النشرية والمعلومات المتعلقة بالعبور كانت بالتحديد لإعادة تسييس بعض الأنشطة على الحدود برؤية أكثر أفقية للتضامن.

احتراق قارب على الشاطئ في أوي-بلاج، فرنسا، ماي 2023. ليس واضحا إن كان الناس قد أضرموا فيه النيران بعد أن ثقبته الشرطة، أم أنه اشتعل بسبب قنابل الغاز المسيل للدموع التي استخدمتها الشرطة - *صورة: هاتف الإنذار القناة*

في عام 2021، ستنجح "راقب القناة" في بناء شرعيتها رغم ذلك، بدعم من هاتف الإنذار، وفي هيكلة الإجابات ومتابعة حالات الاستغاثة في البحر وتوثيق سير عمليات العبور، وفي خلق مناخ أكثر ديمقراطية نسبياً للحديث حول الموضوع. ومن هنا، أصبح الاستثمار المباشر لشبكة هاتف الإنذار في القناة أمرا منطقيا. أصبحت ممارسات العبور وعمليات الإنقاذ أكثر هيكلة وتنظيما خلال السنوات الثلاث الأولى، مع زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص الذين يصلون إلى دوفر. سيرتفع عدد الوافدين من 8,000 شخص في عام 2020 إلى أكثر من 28,000 شخص في عام 2021. إلا أن استجابات الحكومة على المدى الطويل لا تزال غير واضحة، ولا يزال خطر الإرجاع للخلف يحوم في الأفق.

ومنذ ذلك الحين، وجد الأشخاص العاملون في منطقة قناة المانش في شبكة هاتف الإنذار منهجية خاصة بهم. وهم/ن يواصلون عملهم مع الفاعلين المحليين ومع فرق هاتف الإنذار الأخرى. تم توحيد طرق العبور وموارد الإنقاذ. وتكمن خصوصية المنطقة في أنه، في كثير من الحالات، يتم إبلاغ خفر السواحل مباشرة من قبل الأشخاص أو من خلال الآليات العسكرية العديدة التي تم وضعها لمنع عمليات العبور، مثل طائرة فرونتكس التي تحلق فوق ساحل القناة منذ نهاية عام 2021. أحيانا يتم إنقاذ بعض الأشخاص دون إرسال موقعهم إلى خفر السواحل أو هاتف الإنذار أو طرف ثالث. وعلى الرغم من أن نوع المركب أصبح موحدا إلى حد كبير، إلا أن هناك زيادة كبيرة ومنتظمة في عدد الركاب للقارب الواحد نتيجة لقمع الشرطة.

وقد ساهم ذلك خلال العام الماضي في جعل عمليات العبور أكثر خطورة، حيث غادرت بعض القوارب دون الألواح التي تعمل على تقوية القاع، أو دون سترات نجاة على متنها. أخيرا، أصبحت الممارسات القمعية أكثر انتشارا أيضا، خاصة على الشواطئ، مع ازدياد الموارد البشرية والتكنولوجية، وتواجد عسكري كبير ومستمر على طول الساحل الممتد على طول 200 كيلومتر. كما زادت عملية "بوسيدون" التابعة للدرك الوطني - التي تحمل نفس اسم الذي أطلقته فرونتكس - والممولة من الحكومة البريطانية، من الضغط وتدمير المعدات قبل إطلاق القوارب. منذ عام 2023 واتفاقيات التمويل الأخيرة بين سوناك وماكرون في عام 2023، أدى العنف والتسرع والفوضى عند الانطلاق إلى العديد من الوفيات.

الشرطة تسير على طول الشاطئ في أوي-بلاج، فرنسا، ماي 2023، وقارب يحترق في الخلفية - *صورة: هاتف الإنذار القناة*

قد يبدو عمل شبكة هاتف الإنذار على القناة منقوصا في افتقاره النسبي للاستقلالية ومن خلال مساعدة ومتابعة فاعلين آخرين كانوا أسبق منه. ومع ذلك، يزداد الأمر أكثر أهمية في الوقت الذي تزداد فيه الرحلات خطراً وهشاشة. وإن كانت بيانات الطقس ومشاركة الموقع أو التواصل مع خفر السواحل قد أصبحت تدريجيا جزءا من المعرفة المحلية، فلا تزال هناك حاجة كبيرة للحد من مخاطر الغرق وتوثيق تطور الممارسات القمعية للدولة والديناميكيات المحلية.

على الجانب الفرنسي، يبدو أن مختلف الموظفين لم يتلقوا أي تدريب محدد فيما يتعلق بممارسات الإنقاذ. فحتى عام 2022، كانوا لا يزالون لا يتحدثون الإنجليزية إلا قليلا، وليس هناك حتى الآن مراكز للوساطة الثقافية أو الدعم النفسي. في بداية عام 2020، قامت قوات حرس الحدود البريطانية بمراجعة أسطولها من السفن لكي تتلاءم مع المتطلبات التي يفرضها العدد المتزايد من عمليات العبور. كان هناك أيضا نقص في التنسيق والتوحيد في ممارسات الجمعية الوطنية للإنقاذ البحري بين فرعي كاليه ودنكيرك، حتى تم تهميشها تدريجيا من قبل مركز غريس-نيز الإقليمي للمراقبة والإنقاذ. بدأت هذه الظاهرة تؤخذ على محمل الجد في حدود عام 2022، بعد أشهر قليلة من حادثة غرق 24 نوفمبر

2021 التي هلك فيها 27 شخصا في حين لا يزال أربعة أشخاص في عداد المفقودين. عندها، استأجرت المحافظة سفينتين هما "مينك" و"ريدنز"، مما عزز الاستخدام شبه الحصري لسفن البحرية الوطنية.

"Parloirsauvage" (عندما يتواصل السجناء مع العالم الخارجي) في مركز الاحتجاز الإداري في كوكيل، فرنسا، جانفي 2023 - *صورة: هاتف الإنذار القناة*

ويمكن تفسير ذلك بتحمل الدولة لمسؤوليتها فيما يتعلق بالحاجة إلى تقديم المساعدة وتوفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لذلك. ولكنه يساعد أيضا على جعل عمليات الإنقاذ غير مرئية. حيث تقوم السفن البحرية، على نحو متزايد، بإيقاف تشغيل نظام تحديد الهوية الآلي (AIS) لجعلها غير مرئية للمراقبين المستقلين، كما لعمال الإغاثة والركاب. إن هذا التطور الأخير لهذه السياسة العسكرية قمعي وتجريمي وعنيف. فهي تجعل من وسائل العبور أكثر عرضة للخطر، وتخلق أوضاعا فوضوية، ثم تتحرك لمساعدة الغرقى والبحث عنهم باستخدام نفس الوسائل. هذا التعتيم على عمليات الإنقاذ، وإسكات المشاركين فيها بالتعلل بالسرية المهنية، والمعاملة التي يحصل عليها للغرقى يعزز ضرورة وشرعية وجودنا على الحدود.

بعد مرور ثلاث سنوات من تواجد هاتف الإنذار، يجادل بعض الأشخاص بأن أعمال الحد من المخاطر لم تحقق التأثير المطلوب. إذ غالبا ما يكون المسافرون على دراية بالفعل أو يعتقدون أنهم لا يحتاجون إلى مزيد من المعلومات. من الصعب تقييم مدى أهمية وجودنا ومدى مساهمته في إنشاء رابط مع خدمات الإنقاذ، نظرا للعدد الكبير من الفاعلين في البر والبحر. ومع ذلك، فإن لهذا التواجد معنى، على الرغم من هذا النظام متعدد الأطراف،

لأنه يضع القناة في السلسلة العنيفة للحدود، ويظهر أن فرنسا يمكن أن تكون أرضا للمغادرة، ويذكرنا بأن رحلات الناس لا تنتهي عند نزولهم في إيطاليا أو اليونان. فحرية التنقل مطلب لا بد من التمسك به في كل مكان وفي كل وقت وللجميع.

تُعتبر قناة المانش مساحة سياسية ومقاومة كثيفة للغاية، لكنها تتيح إمكانية التعبئة والاستجابة، ولقاء الأشخاص الذين يستعدون للعبور أو الذين يعيشون على الحدود، والمشاركة في مساحات الحياة والتعلم والمطالبة والنضال السياسي، وتطوير نظرة هادئة ونقدية ضرورية للتحليل. ساهم هاتف الإنذار بطريقته الخاصة في إنشاء وتطوير معرفة محلية، ومعلومات وموارد للأشخاص الراغبين في عبور المانش وكذلك لأولئك الذين يتطلعون ويتطلعن إلى العمل تضامنيا.

لكن الآفاق ليست مُبشّرة بالضرورة. فعمليات تصدير إجراءات اللجوء تتضاعف من الجانب الإنجليزي، مع وجود رغبة سياسية في تجريم كل شخص يصل على متن قارب صغير. في الواقع، ومنذ أكثر من عامين، يتحمل قادة القوارب، الجزء الأكبر من عملية التجريم ضد الذين يركبون البحر. أما من الجانب الفرنسي، فإن العنف في أماكن العيش، وخاصة على الشواطئ، قبل وأثناء الانطلاق، يجعل الأشخاص أكثر عرضة للخطر ويخلق حالات من الذعر تؤدي إلى الوفيات بشكل مباشر. يجب إعادة وضع هذه الوفيات في مقابل الفكرة المغلوطة التي تقوم على أن الوفيات لا تحدث إلا في عرض البحر. ومن نفس المنطلق، يبدو لنا أنه من المهم أن نذكّر بأن جزءا كبيرا من العنف يحدث على اليابسة، خاصة خلال محاولات العبور عبر وسائل النقل بالشاحنات أو القطارات. لذلك، يجب علينا أن نستمر في بناء نظرة نقدية وتحليل جميع أعمال العنف التي تمارسها الدول، مع التذكير دوما ب أن المشكلة المركزية هي اضطرار الناس لعبور البحر بوسائل غير آمنة، سواء على متن قارب مطاطي أو باستخدام شاحنة داخل عبّارة.

السفينة الفرنسية RIDENS تتابع قاربا مطاطيا أثناء توجهه إلى المملكة المتحدة، 2023 - *صورة: هاتف الإنذار القناة*

4.

تأملات في الجندر والحدود

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في جرجيس، تونس، سبتمبر 2022 - *صورة: أميلي جاندا*

الاحتفال بمرور 10 سنوات على إطلاق هاتف الإنذار و4 سنوات من وجود المجموعة النسائية*[1]

بقلم: المجموعة النسائية* في هاتف الإنذار

يحتفل هاتف الإنذار بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه. منذ حوالي 4 سنوات، نشأت مجموعة نسائية* داخل هياكل هاتف الإنذار مكونة من نساء* من هاتف الإنذار - المغرب ونساء* أوروبيات من أجل تمكين بعضنا البعض. يسلط هذا النص الضوء على الحاجة إلى المزيد من المساحات للنساء ومن ينتمون لمجتمع الميم.

عند بداية أنشطة هاتف الإنذار في غرب البحر الأبيض المتوسط، كانت هناك، بالأساس، نساء أوروبيات يعملن مع رجال من جنوب الصحراء. لا يعني ذلك أنه لم يكن هناك نساء من جنوب الصحراء أو رجال أوروبيون يشاركون أيضا في هذه النضالات. لكنه يعكس بالأحرى النظام الأبوي العالمي الذي يسطّر طرق عيشنا وعملنا والتزامنا، بالإضافة إلى تقسيم المهام القائم على النوع الاجتماعي.

لقد أدركنا، في وقت لاحق، أن النساء* المقيمات في غرب البحر الأبيض المتوسط كنّ دائما ناشطات في الشبكة فعليا، من خلال القيام بأعمال التواصل مع الأشخاص على متن القوارب على سبيل المثال أو توزيع المادة التوعوية التي ينتجها هاتف الإنذار. ومع ذلك، كانت هؤلاء النساء* أقل ظهورا وحضورا في الشبكة.

1 نريد، مع هذه النجمة (*)، أن نظهر أننا نتبنى تعريفا شاملا لفئة "المرأة". فهو يشير إلى جميع الأشخاص الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم نساء، بغض النظر عن الجنس الذي خُصص لهم عند الولادة.

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction على شاطئ "كاب دي لو" في شمال المغرب، 6 فيفري 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

في مرحلة ما، صارت إحدى نساء هاتف الإنذار - المغرب في المغرب ناشطة في مناوبات هاتف الإنذار ولعبت دورا هاما كوسيط بين المجموعات الناطقة بالولوف وفرق المناوبة الناطقة بالفرنسية والإنجليزية. كما ساهمت امرأة أخرى في تنظيم اجتماع دولي لهاتف الإنذار. وبمرور الوقت، تزايد عدد النساء* اللاتي انضممن بنشاط لهاتف الإنذار - المغرب وشاركن في الاجتماعات.

نشاط نسائي يتضمن شهادات وتضامن في طنجة، المغرب، 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

في مارس 2020، أدركنا أن الوقت قد حان للتجمّع وتمكين أنفسنا لنكون قادرات على التحدث علنًا باسم النساء* في هاتف الإنذار. عقدنا أول اجتماع صغير مخصص للنساء* في طنجة، ووفقنا بينه وبين التحركات في الشارع خلال المظاهرات النسائية في 8 مارس، قبل انعقاد الاجتماع مباشرة.

ومنذ ذلك الحين، أصبحنا نلتقي بانتظام وأنشأنا فضاءات للنساء* خلال الاجتماعات المباشرة لهاتف الإنذار. تسمح هذه الفضاءات بخلق أجواء من الحميمية والشعور بالقوة والمتعة في بعض الأحيان، ولكنها أيضا إطار نتشارك فيه قصصا مروعة عرفناها عن طريق نساء أخريات*. في غياب الرجال، قمنا بتمكين أنفسنا وتقديم النصائح لبعضنا البعض.

تقول فولما، وهي تنتمي لمجموعة هاتف الإنذار في طنجة: "لقد أنشأنا مجموعة نسائية في هاتف الإنذار لأننا لاحظنا أن الرجال كانوا مهيمنين للغاية أثناء الاجتماعات وبشكل عام في المطلق. لم تكن هناك مساحة كافية للنساء للتعبير عن أنفسهن. كانت مبادرة لتحفيزهن وجعلهن أكثر ديناميكية خلال الاجتماعات. عندما أكون بين زميلاتي الإناث، أشعر براحة أكبر، وأعبّر عن نفسي بشكل أفضل، وأكون حرة. عندما أحضر اجتماعات مع الرجال،

لا أتحدث لأنني أشعر بضغط معين. ولأن الرجال يتحدثون كثيرا، لا يكون لدي أي مساحة. لذا ألتزم الصمت. مع النساء الأخريات، يمكنني أن أكون على طبيعتي وأكون حرة؛ أقول ما أفكر فيه. ولهذا السبب كانت فكرة إنشاء مجموعة نسائية محبذة جدا.

وبالتالي فإن المجموعة النسائية توفر مساحة تمكين للنساء*. تصف ليونتين من هاتف الإنذار في طنجة الآثار الإيجابية للمجموعة على النحو التالي: "[...] لقد مكنت هذه المجموعة النساء مثلي من التحدث علنا وأمام الجميع - بما في ذلك الرجال. هناك أيضا التدريب الذي تلقيناه بفضل هذه المجموعة النسائية، والذي زاد كثيرا من قوتنا."

بمرور السنوات، وجدت النساء* في المغرب مكانهن في شبكة هاتف الإنذار من خلال مشاركتهن في صياغة التقارير، ودعم المناوبات، والاستشارات المالية، وهياكل التوعية، وما إلى ذلك. غالبًا ما تستمع النساء* في هاتف الإنذار إلى شهادات النساء المهاجرات اللواتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في جلسات خاصة أو هيكلية. ونحن نشارك هذه القصص مع بعضنا البعض ونحاول إسماع هذه الأصوات، التي غالبا ما تكون مخفية عن الجمهور.

بعد مرور أربع سنوات على إنشاء مجموعة نساء* هاتف الإنذار، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به معا، ونحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لضمان شعور الجميع بنفس القدر من التقدير والتمكّن. لكننا متأكدات من أننا، كشبكة، نحرز تقدما بالفعل وأننا على الطريق الصحيح لمواصلة هذا العمل الهام.

حراك نسائي في طنجة، المغرب، 8 مارس 2022 - *صورة: هاتف الإنذار*

النسوية العابرة وعبور الحدود

أصوات كويرية من "هاتف الإنذار"

مكنتنا 10 سنوات من العمل في هاتف الإنذار من تحسين تصورنا لتطور طرق الهجرة، والتصدير الواقع للحدود الأوروبية والتحولات التي يمر بها نظام الحدود. لكنها كذلك 10 سنوات من التغييرات التي عرفتها شبكتنا، وهي أيضا عملية تحول داخلي؛ حيث ينضم إلينا أشخاص ويغادرنا آخرون، نتعلم من أخطائنا بشكل جماعي ونضع ممارسات جديدة. لم نعد نفس الشبكة التي كنا عليها قبل عشر أو حتى خمس سنوات مضت.

بعض هذه التغييرات خفية، وبعضها الآخر أكثر وضوحا. حينما نلتقي الآن وجها لوجه، كما نفعل مرتين كل سنة كشبكة هاتف الإنذار، فإننا غالبا ما نفكر في ديناميكيات النوع الاجتماعي داخل شبكتنا، وهو أمر لم يكن من عادتنا القيام به قبل بضع سنوات. بدأنا بتنظيم أنفسنا كأشخاص كويريين داخل الشبكة ومشاركة تجاربنا. نستخدم الآن تعبير "عزيزي المسؤول المكلف" المحايد جندريا عندما نرسل رسائل البريد الإلكتروني إلى السلطات، بدلا من البدء بعبارة " عزيزي السيد/السيدة" كما اعتدنا أن نفعل.

" عندما أتصل بشخص ما من خفر السواحل، أوروبيا كان أو لا، يجيبني أحيانا على الهاتف بـ'مرحباً سيدي'، مفترضا من تلقاء نفسه أنني رجل. ولدى سماع صوتي، يتحول الشخص إلى "سيدتي"، ولكنه لا يزال يخطئ تعريفي جندريا حتى بعد ذلك."

من الصادم أننا لا نعرف سوى القليل جدا، في إطار عمل هاتف الإنذار، عن الأشخاص الكويريين المسافرين. نحن نميل إلى تسجيل تركيبة السفن من خلال التمييز بين من

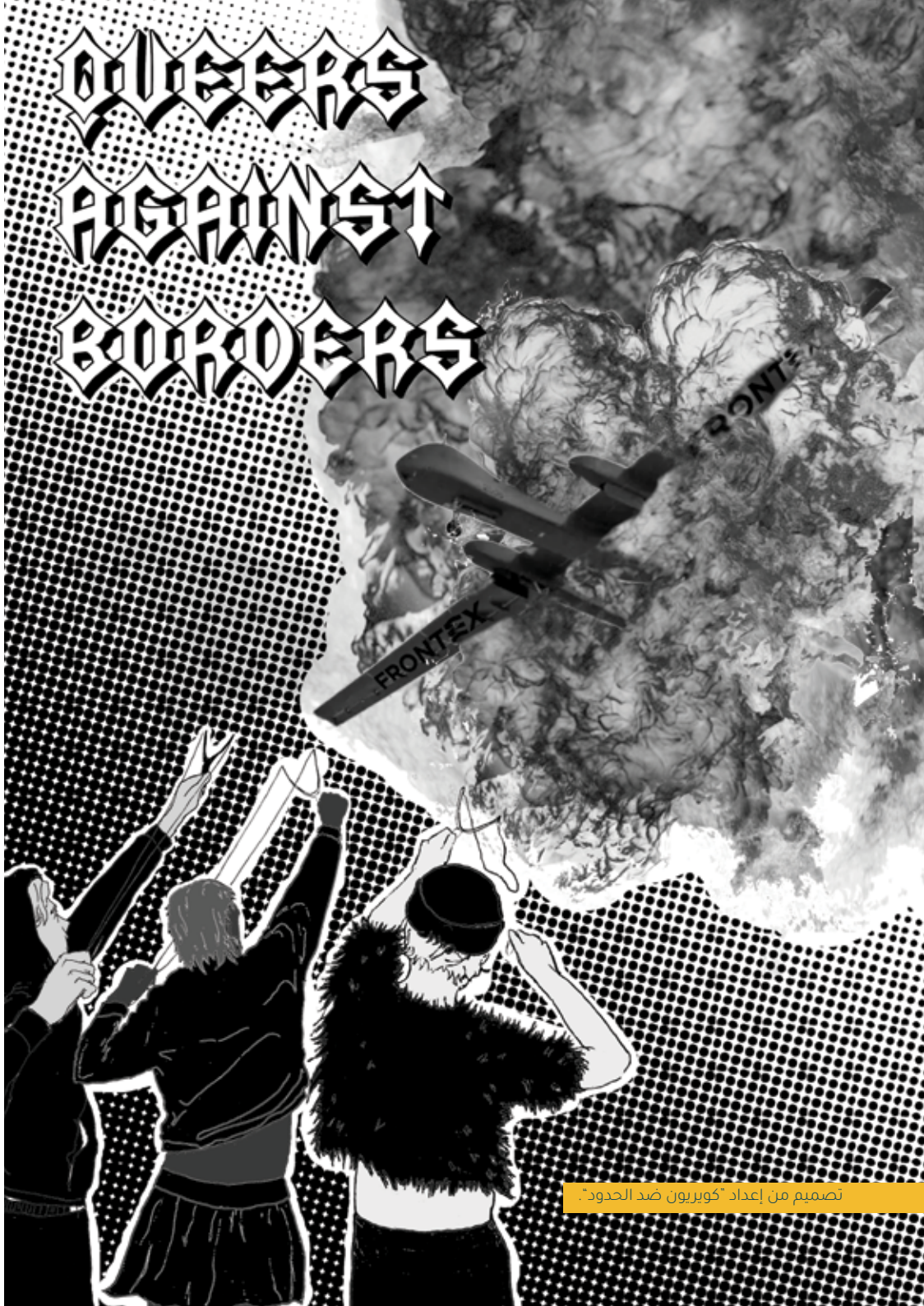

تصميم من إعداد "كويريون ضد الحدود".

هم على متنها حسب الجنس، فهذه إحدى الطرق القليلة التي يمكننا من خلالها مطابقة المعلومات في حالات الوصول أو الغرق عندما تتجاهل السلطات طلباتنا في اللحصول على المعلومة. ولكن كم عدد المرات التي نقع فيها في الخطأ لأننا لا نتحدث سوى عن "الرجال والنساء والأطفال"؟ كم عدد الأشخاص العابرين جنسيا أو ثنائيي الجنس أو غير الثنائيين غير مرئيون وغائبون عندما نقوم بالتوثيق؟ جميعهم تقريبا. وفي المناسبات النادرة التي نعرف فيها أننا نتحدث مع شخص عابر جنسيا، نواجه العنف المميّز الذي يواجهه العابرون جنسيا في سياق الهجرة:

كانت الساعة السابعة صباحا. تلقينا مكالمة من سوريتين وصلتا إلى جزيرة يونانية. أخبرتني إحداهما أن اسمها أ. وأنها امرأة عابرة جنسيا. أرادت أن تتقدم بطلب لجوء، لكنها كانت خائفة من عنف الشرطة.من أجل تجنب خطر الإعادة القسرية، الوارد جدا عند وصول الأشخاص إلى الجزر اليونانية، تتمثل إحدى استراتيجيات هاتف الإنذار في إرسال بريد إلكتروني إلى السلطات والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات المحلية يتضمن اسم وتاريخ ميلاد وجنسية الأشخاص المعنيين، من أجل إثبات وجودهم ورغبتهم في تقديم طلب اللجوء. ولكن في هذه الحالة، لم نكن نعرف ماذا نفعل. ما هو الاسم الأول الذي يجب أن يظهر في البريد الإلكتروني المرسل إلى السلطات؟ الاسم الإداري للشخص، كما في وثائقه، أم اسمه الحقيقي، الاسم الذي يستخدمه؟ ما هي أفضل طريقة للحد من خطر عنف الشرطة في حالتها؟ وكيف سيؤثر ذلك على طلب لجوئها مستقبلا كشخص متحول جنسيا إذا استعملنا اسمها الرسمي؟ إنه لأمر غريب أن أطرح على نفسي هذه الأسئلة كل يوم: كيف يمكنني التلاعب بالأسماء، وكيف أواجه المصالح الإدارية والقمع بصفتي شخص عابر جنسيا. إنني أنتمي لمجتمع قوي يقوم بالكثير من الأشياء الرائعة لإيجاد إجابات جماعية لهذه الأسئلة. ولكن في هذه الحالة، شعرتُ بأننا نفتقر إلى المصادر، لأن هذه الأسئلة لا تُطرح بالمرة تقريبا في إطار عملنا في هاتف الإنذار، عندما لا تكون معتادا على طرح أسئلة معينة، لا تكون لديك الإجابات. وأنا متأكد من أنه كلما طرحنا هذه الأسئلة على أنفسنا أكثر كلما زادت الإجابات والاستراتيجيات التي يمكن مشاركتها.

يواجه الكويريون/ات الذين/اللاتي يعتبرون بالفعل ضحايا للتمييز والعنف ضد المثليين/ات أو العابرين/ات جنسيا في بلدانهم/نّ الأصلية صعوبات متزايدة خلال طرق هجرتهم، حيث الحصول على الرعاية الطبية صعب والعنف الجنسي متكرر. بعد وصولهم/نّ إلى أوروبا، يواجهن/ون رهاب الكويرية المؤسساتي، ويتعرضن/ون لتعليقات مهينة من قبل السلطات أو يتعرضن/ون للتمييز سلبا بسبب عدم توافقهن/م مع التوقعات النمطية للجنس والجنسانية في مطالبهن/م للجوء. في الحياة اليومية، غالبًا ما يواجه الكويريون الذين يجدون أنفسهم عند وصولهم إلى أوروبا في مخيمات معزولة في الريف، نقصًا في الخدمات الملائمة والتمييز المتعدد الجوانب والشعور بالوحدة. وقد تم إنشاء شبكة كويريون ضد الحدود في إطار الاستجابةً لهذه المشاكل. وهي عبارة عن مجموعة من الأشخاص الكويريين في أوروبا الذين يحاولون ربط المسافرين المنتمين لمجتمع الميم-عين ويحتاجون إلى الدعم بالجهات الاتصال المحلية.

شهادة رفيقنا على متن نادير، وهو قارب شراعي يراقب البحر الأبيض المتوسط ويدعم الأشخاص الذين يواجهون محنة بين تونس ولامبدوزة، تُظهر عدم وضوح أوروبا بوصفها فضاء لجوء للأشخاص الكويريين:

أتذكر أننا وجدنا قاربا في حالة هشة للغاية ومعرضا لخطر الغرق في أي لحظة. بينما كنا نساعد الأشخاص المستغيثين في الصعود على متن قاربنا الشراعي،حين رأى أحمد، أحد الراكبين، راية الكويرية على قاربنا هتف "أوه، إنه قارب يرحب بالكويريين؛ نحن ممثليون، هاربون من التمييز والعنف في تونس، ومن قبل ذلك في بلداننا الأصلية.إ نا محظوظون، عيد حرية سعيد!" بعد قليل من الراحة والطعام، كان الجميع يبتسمون ويبدون مرتاحين: كان الأزواج يتصرفون بارتياح ويتبادلون القبلات. تحدثنا طويلا مع أحمد الذي أخبرني أنه يريد الذهاب إلى هولندا والعمل هناك كحلاق. لم تكن الحياة في مراكز العبور، بعد النزول من القارب في إيطاليا، سهلة بالنسبة لأحمد، لكنه صمد. لفت انتباهنا إلى العنف الذي تعرض له أصدقاؤه في مركز إقامة آخر بسبب مثليتهم الجنسية.تواصلت مع شبكة التضامن مع المهجرين. ذهب هؤلاء الأشخاص إلى مركز الاحتجاز، وتكلموا بصوت عال ووضحوا أنهم على علم بانتهاكات حقوق الإنسان هناك. عندها، خفت حدة العنف. بعدها ببضعة أسابيع، وصل أحمد إلى هولندا. الآن، أنا أنتظر أن أسمع منه حتى أتمكن من الذهاب لأقص شعري عنده!

إن مثل هذه اللقاءات هي التي تكشف ما يكون مخفيا في كثير من الأحيان، وتظهر التواريخ والذواتات الغائبة عن إحصائياتنا، على الرغم من كل ما نقوم به من رصد وتوثيق. ولكن إذا كانت القومية تروّج لفكرة الدولة الذكورية الأبوية التي تتمثل مهمتها في حماية نقاء الأمة (المؤنثة)، فإن "جعل الحدود كويرية" تعني تجاوزها. بهذا المعنى، يمكننا أن نعتبر نضالنا العابر الحدود من أجل حرية الحركة وعالم بلا حدود ممارسة كويرية.

لذكرى إيلي

.5

التجريم

احتجاج أمام محكمة كالاماتا، اليونان، خلال محاكمة Pylos9، ماي 2024 - *صورة: حملة #freepylos9*

التصدي لتجريم الهجرة، أو الكفاح من أجل تكريس حرية التنقل

في أوائل مارس 2024، تجمع العشرات من الأشخاص خارج المحكمة في تراباني، بصقلية، لمحاكمة طاقم إيوفنتا. وهي سفينة بحث وإنقاذ احتجزتها السلطات الإيطالية في عام 2017. بعد نضال دام سنوات، أسقطت التهم أخيرا. حظيت القضية بقدر كبير من الاهتمام من الرأي العام، حيث حضر العديد من النشطاء ووسائل الإعلام جلسة الاستماع النهائية. وقد اتضح خلال هذه المحاكمة أنها ليست حادثة معزولة، بل هي جزء من تجريم أشمل، لكنه يمر دون انتباه في غالب الأحيان، للهجرة في حد ذاتها:

"اليوم، نحن نفكر بشكل خاص في ثلاثة إل هيبلو الذين ينتظرون قرار المحاكمة التمهيدية في مالطا، والشبان الستة من موريا الذين ستجري محاكمتهم في طور الاستئناف في 4 مارس في ليسبوس، و'فري همايون' المحكوم عليه بالسجن 18 عاما بتهمة التهريب في اليونان والذين ستجري محاكمته في الاستئناف في 22 أفريل"

هكذا صرح طاقم إيوفنتا في بلاغ للعموم. وفي حين حظيت الإجراءات المتخذة ضد المشاركين في عمليات البحث والإنقاذ بقدر كبير من الاهتمام في الماضي، إلا أن تجريم الأشخاص الذين يسافرون لأنهم يقودون القوارب أو لتجاوزهم للحدود البحرية لم يحظى باهتمام كبير. من جهة أخرى، بُذلت جهود كبيرة، خلال العام الماضي، من أجل بناء تحالفات قوية بين مختلف المجموعات والمنظمات والمناطق، بهدف مواجهة الانقسام بين "المهربين" الجيدين والسيئين، ولفت الانتباه إلى التجريم الواقع لفعل الهجرة في حد ذاته، وتقديم الدعم لكل الذين يناضلون من أجل حرية التنقل. والغاية من هذه الشبكات هي تسليط الضوء على حجم التجريم الذي يتعرض له الأشخاص الذين يتنقلون، وتعزيز

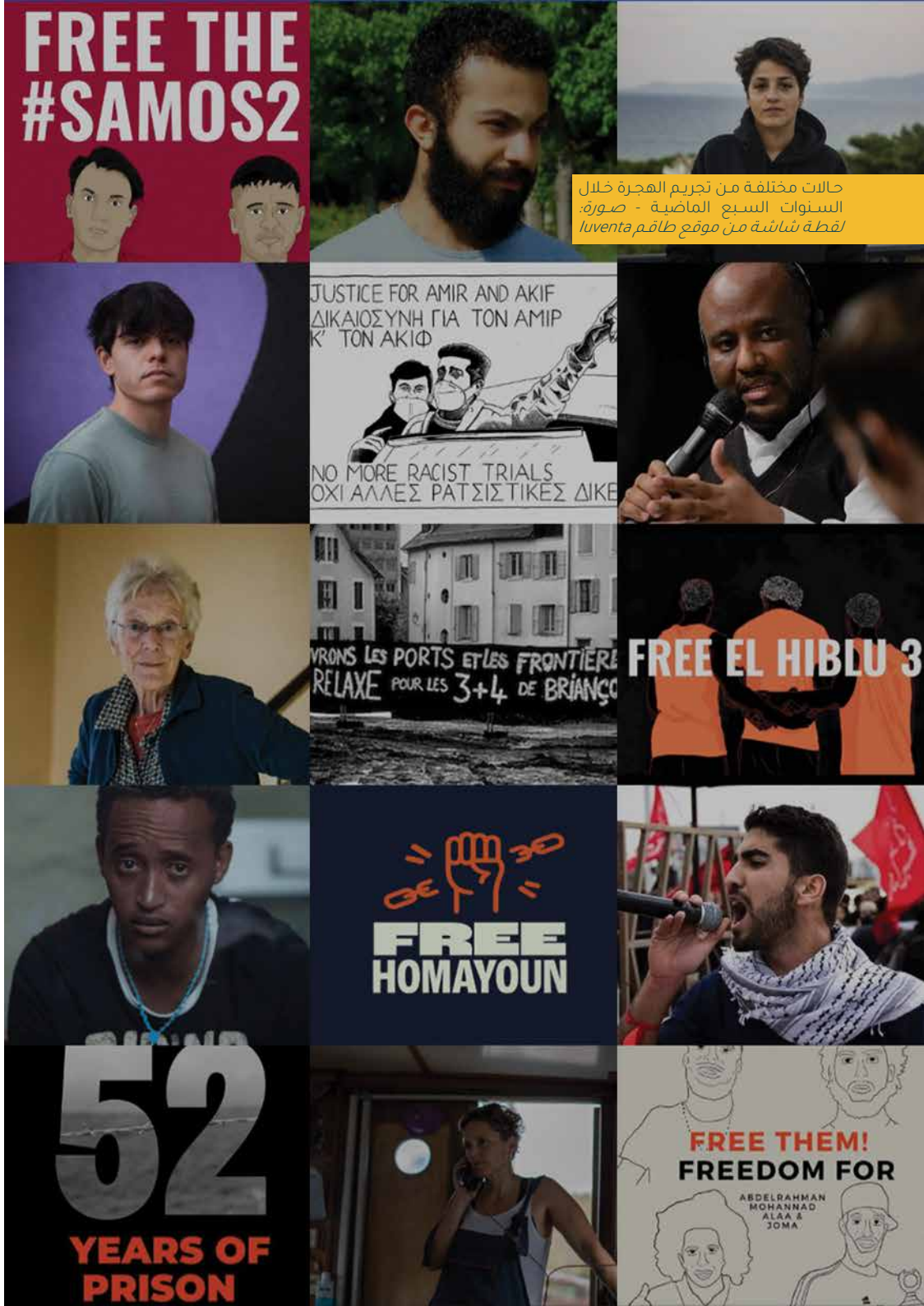

حالات مختلفة من تجريم الهجرة خلال السنوات السبع الماضية - *صورة: لقطة شاشة من موقع طاقم Iuventa*

الدعم العملي لأولئك المسجونين والنضال من أجل إطلاق سراحهم. إن العنف والجرائم الحقيقية هي الحدود وليس أولئك الذين واللاتي يحاولن/ون عبورها.

شكل خفي من أشكال العنف

يخضع الأشخاص الذين يقومون بالعبور إلى مراقبة وتحكم متزايدين: طائرات بدون طيار وحواجز حادة كشفرات الحلاقة وإعادة قسرية. كل هذه الإجراءات تعرض المهاجرين للخطر، حيث يعتمدون على الشبكات الأهلية للتغلب على العقبات التي تعترضهم. وقد تم اعتقال آلاف الأشخاص في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بسبب ممارستهم حقهم في التنقل. كما يتم استهداف "المسهلين"، مثل القباطنة المعرضين لخطر السجن لفترات طويلة.

إننا نشهد، في إطار عملنا كهاتف الإنذار، تجريم قادة القوارب الذين يعبرون البحر، وكذلك سائقي الشاحنات/الحافلات الذين يعبرون الحدود البرية أو الصحراء، والمترجمين الفوريين والوسطاء، والأشخاص الذين يوفرون المأوى أو الطعام أو أي نوع آخر من الدعم لعمليات السفر غير النظامية، في جميع المناطق التي تنشط فيها شبكتنا: من سواحل المغرب وتركيا والسنغال وموريتانيا وتونس إلى سواحل إيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا ومالطا واليونان وإسبانيا. وتُكال للمشاركين في تسهيل السفر تهم "التهريب" أو "الاتجار غير المشروع" أو "تسهيل الدخول غير القانوني" ويواجهون عقوبات بالسجن تتراوح بين 6 أشهر و100 سنة.

تبرز ظاهرة التجريم هذه في مختلف المناطق: ففي اليونان، هناك أكثر من 2100 شخص متهم أو محكوم بناء على هذه التهم. وفي إيطاليا، تم سجن أكثر من 1,100 شخص. ونقدّر أنه في جزر الكناري وحدها، يتم حاليا احتجاز ما لا يقل عن 250 شخصا بتهمة التهريب وتسهيل الدخول غير القانوني إلى الأراضي الإسبانية. يبدو أن عملاء فرونتكس يستجوبون الأشخاص آليا عندما يتم إنزالهم في الموانئ لمعرفة من كان يقود القارب و/أو يستهدفون اعتباطيا شخصين من كل قارب بصفتهم قباطنة. وكذلك الأمر في مالطا وفرنسا وتركيا، حيث يتم سجن وتجريم مئات الأشخاص لأسباب مماثلة.

التجريم بعد الغرق

في حالة الغرق أو الوفاة في الطريق، تكون التهم أكثر صرامة: يعتبر الناجون من الركاب، أو أولئك الذين قادوا السفينة، أو الذين أمسكوا البوصلة أو لعبوا دورا في تنظيم الرحلة، مسؤولين عن الوفيات في البحر، ومتهمين بالقتل أو القتل الخطأ، كما يتضح من حالتي السفينة بيلوس9 أو كوترو4.

بيلوس 9:

ال"بيلوس 9" هم الناجون التسعة من المجزرة التي وقعت قبالة سواحل بيلوس، باليونان، في 14 جوان 2023. حيث كان الغرق مصير أكثر من 600 شخص عندما تحطمت سفينة بسبب الحمولة الزائدة أمام أعين السلطات اليونانية ووكالة فرونتكس. كان هاتف الإنذار وآخرون قد أبلغوا عن القارب المحمّل بحمولة زائدة في اليوم السابق، لكن السلطات لم

تنجح في إنقاذ مئات الأشخاص ومنع موتهم. في أعقاب ذلك، تم اعتقال تسعة ناجين وتقديمهم للمحاكمة بتهمة تسهيل الرحلة والمسؤولية عن غرق السفينة. بعد اعتقالهم، تم إطلاق حملة دعم واسعة. في ماي 2024، تم إسقاط التهم، لكن الناجين التسعة ظلوا في السجن. ولم يتم إطلاق سراحهم إلا بعد التدخل والنداء الذي أطلقته حملة الدعم. تكاتف المحامون والنشطاء لتنظيم الدعم القانوني، ولكن أيضا للتحسيس بقضية سجن المواطنين/ات المصريين/ات ومحاولة الدولة اليونانية تقديم الناجين التسعة ككبش فداء للتغطية على فشلها في إنقاذ قارب مكتظ، كما يقتضي منها الواجب.

لمزيد من المعلومات: https: //captainsupport.net/freepylos9/

وبالمثل، بعد غرق قارب قبالة كوترو بإيطاليا في فيفري 2023، لم تُوجه تهمة القتل غير العمد إلى خفر السواحل، على الرغم من تنبيههم إلى حالة الاستغاثة. بل إن أربعة من الناجين هم الذين حوكموا وحُكم عليهم بالسجن لمدة عام. وفي هذه القضية أيضا، لم تطلق السلطات عملية إنقاذ سريعة وفعالة، ما أدى إلى وفاة العشرات من الأشخاص.

كوترو 4:

"كوترو 4" هم الناجون الأربعة من حادثة غرق السفينة 'كوترو' التي جدّت في 26 فيفري 2023 قبالة ساحل كالابريا، بإيطاليا. على الرغم من أنه من الواضح أن تقاعس السلطات الإيطالية عن تقديم المساعدة كان سببا في غرق السفينة، إلا أنه تم إلقاء القبض على "كوترو 4" باعتبارهم مسؤولين عن وفاة أكثر من 100 شخص، وكذلك بتهمة تسهيل الدخول غير الشرعي إلى إيطاليا. هذه العدالة المقلوبة، حيث يتم في معظم الحالات تجريم "تسهيل العبور"، تؤدي غالبا إلى الحكم على المتهمين بالسجن مدى الحياة. أما محاكمتهم الجارية فهي إعادة للمهزلة المعتادة: لا يقتصر الأمر على تأجيل الجلسات بانتظام وعدم توفير ترجمة ذات جودة فحسب، بل إن الشهادات الرئيسية المستخدمة للضغط على المتهمين كاذبة. وقد أخبر المسافرون الذين طلب منهم التعرف على الأشخاص الذين كانوا يقودون القارب، بعد غرقه، المحكمة في وقت لاحق أن ضباط الشرطة الذين عرضوا عليهم الصور كانوا يقترحون عليهم الأشخاص الذين عليهم التعرّف عليهم.

يمكن للتجريم أن يؤثر على حياة الأشخاص بأكملها، حتى بعد خروجهم من السجن: فغالبا ما يُحرمون من فرصة تقديم طلب اللجوء، أو يُرفض طلبهم بسبب إدانتهم. ما يجعلهم عادة مهددين بالترحيل. يمكن أن تستمر المحاكمات لسنوات، مما يبقي الأشخاص الموقوفين في حالة فراغ قانوني. ما يزيد الأمر صعوبة هو أن أحكام السجن عادة ما تكون مصحوبة بغرامات يستحيل دفعها. كما تصبح كل خطوة إدارية في حياتهم أكثر صعوبة بسبب وجود سجل جنائي. يُضاف العنف الإداري إلى أحكام السجن والعقوبات الجنائية، بما يُخضع الأشخاص لأشكال متعددة من العقاب في وقت واحد وبشكل متكرر.
في بعض الحالات، كما في تونس واليونان والسنغال، يتم إلقاء اللوم على العائلات

وأحيانا يتم تجريمها بسبب وفاة أطفالها، وتتهم بأنها شجعتهم على القيام بالرحلة، أو أنها من أوصلتهم إلى القارب أو أنها أرسلت لهم المال اللازم. وهو ما يدل على أن التجريم هو جزء من هجمة منهجية أوسع، ليس فقط على الأفراد، بل على مجتمعات المهاجرين كذلك.

مظاهرة تضامنية مع جميع القباطنة الذين تمت ملاحقتهم قضائيا أمام محكمة ترابانى في 19 أفريل 2024، وهو اليوم الذي تم فيه إسقاط التهم الموجهة إلى طاقم luventa - *صورة: هاتف الإنذار*

أكباش فداء لإخفاء الجرائم الحقيقية

يتم استهداف الأشخاص الذين يقودون القوارب بالوسائل قانونية واستخدامهم كأكباش فداء من قبل السلطات للتغطية على عنفها وجرائمها. تسلط حملات التضامن مع الأشخاص الذين يسافرون - مثل حملات "إل هيبلو 3" و"بيلوس 9" و"أطلقوا سراح همايون" و"أطلقوا سراح إبراهيما با" - الضوء على يضفي تجريم الأشخاص الذين يسهلون السفر الشرعية على التدخلات العنيفة للدول والسلطات، بينما يحجب مسؤوليتها عن الوفيات والمعاناة التي يتسبب فيها نظام الحدود.

أطلقوا سراح إبراهيما باه:

اعتُقل إبراهيما باه في ديسمبر 2022 بعد نجاته من حادثة غرق في قنال المانش. كان يقود زورقا مطاطيا من فرنسا إلى المملكة المتحدة. حين صادف الزورق قارب صيد، صاح الناس لإنقاذهم. أدّت الحركة المفاجئة إلى تمزيق أرضية الزورق ورُمي الناس في الماء. فقد أربعة أشخاص حياتهم وفُقد خمسة آخرون. جُلب 39 ناجيا، بمن فيهم إبراهيما، إلى المملكة المتحدة. ونظمت مجموعة دعم بريطانية زيارات للسجون، ومظاهرات، وقدمت الدعم القانوني، وأثارت ارأي العام حول قضية إبراهيما باه. وكما هو الحال في بلدان أخرى، تم اعتقال المئات من الأشخاص وسجنهم في المملكة المتحدة بسبب عبورهم الحدود. مثلما يحدث كذلك في مناطق أخرى، يقود الناس هذه القوارب المطاطية بدافع الضرورة الاقتصادية في معظم الأحيان: إذا لم يكن لديهم المال لحجز مكان في القارب، فقد يوافقون على تحمل مخاطر إضافية مقابل المرور المجاني. في حالة إبراهيما باه، أكد أنه وافق على قيادة الزورق، لكنه حاول الانسحاب عندما رأى حالة القارب. تعرض للاعتداء وأجبر على الامتثال من قبل الأشخاص الذين نظموا عملية العبور. قال الناجون إنه أنقذ حياتهم. ومع ذلك، وجدت هيئة المحلفين بأغلبية 10 إلى 2 أن مساهمته في الوفيات كانت أكثر من ضئيلة وأدانته بتهمة القتل الخطأ بسبب الإهمال الجسيم والمساعدة على الهجرة غير الشرعية. وحُكم عليه بالسجن لمدة 9 سنوات ونصف. تساند مجموعة "دعم القبطان" طور الاستئناف المتوقع في وقت لاحق من هذا العام.

تضفي السلطات ووسائل الإعلام الشرعية على هذه الأشكال من القمع ضد أولئك الذين واللاتي تعبرن ويعبرون الحدود أو يساعدون الآخرين على القيام بذلك، من خلال نسج روايات عن "المهربين الخطرين/العنيفين"، الذين غالبا ما يتم اعتبارهم "تهديدا للنظام والأمن القومي". ولا يقتصر الأمر على تصوير هؤلاء الذين يسهلون ما يسمى بالهجرة "غير الشرعية" على أنهم يشكلون تهديدا فحسب، بل يتم تحميلهم مسؤولية أغلب حالات العنف على الحدود.

من الواضح أن الغاية هي إلقاء اللوم على أولئك الذين واللاتي تتحدين ويتحدون الحدود، وليس على أولئك الذين يخلقون تلك الحدود، كما ورد مؤخرا في مجلة ايكوس:

"لا فرونتكس، لا مهربين. لولا نظام الحدود العنيف في الاتحاد الأوروبي، لا سوق للشركات. دعونا نتذكر صيف الهجرة في عام 2015 على طريق البلقان: انهار سوق المهربين بمجرد أن أصبح بإمكان الناس السفر بالحافلات والقطارات. دعونا نتذكر اللاجئين القادمين من أوكرانيا في عام 2022: لم تنشأ شبكة من المهربين لأن الناس كانوا أحرارا في التنقل وحتى في اختيار المكان الذي يريدون العيش فيه.

ليس الممر الآمن مجرد يوتوبيا، إنه قرار سياسي، ونحن على يقين أن كل أشكال الاتجار وحتى الموت في البحر يمكن القضاء عليها إذا تم إلغاء نظام الحدود - والتأشيرات - ومنح الجميع حرية التنقل".

أطلقوا سراح ثلاثة إل هيبلو!

في 13 أفريل 2024، منح تحالف الدفاع عن " ثلاثة إل هيبلو"، عبد الله باري وعمارة كرومه وعبدول قادر جائزة المدافعين عن حقوق الإنسان في جامعة مالطا في فاليتا. في مايلي مقتطف من الخطاب الذي تم إلقاؤه خلال الاحتفالية:

"نحن هنا الليلة للاحتفال بعمارة وعبد الله وقادر، الذين وصلوا إلى مالطا قبل خمس سنوات، في عام 2019، عندما كانوا مراهقين. لقد عملوا طوال الفترة السابقة كمترجمين ووسطاء على متن ناقلة نفط أنقذتهم ورفاقهم في المحنة من زورق غارق. وعلى الرغم من أن أعمارهما لم تكن تتجاوز 15 و16 و19 عاما، إلا أنهم تمكنوا من التوسط بين الركاب وأفراد الطاقم الجزعين لتهدئة الوضع المتوتر في البحر. لقد ساعدوا في إنقاذ أكثر من 100 شخص من الإعادة غير القانونية إلى ليبيا، كما شهد بذلك زملاؤهم الركاب. ومع ذلك، وكما نعلم، لم يتم الترحيب بهم من قبل السلطات في جزرنا كأبطال كما يقتضي الحال، بل تم اتهامهم وسجنهم ظلما. يذكرنا هذا دائما بتواطئ حكومتنا في حوادث الوفاة في البحر وعمليات الإعادة غير القانونية إلى ليبيا. لا يذكّرنا فقط بأن مقاومة هذا العنف الحدودي أمر شجاع، بل بأنه أيضا ضرورة. والحقيقة هي أنه، لولا عمارة وعبد الله وقادر، لكان مئات الأشخاص الآخرين قد نالوا نفس المصير. وقد التحقت بهم، في هذه المعركة ضد الظلم، حملة دولية تدعو إلى إسقاط التهم الموجهة إليهم. ونحن نؤيد قضيتهم ونعبر عن إعجابنا بشجاعتهم وإقدامهم."

احتجاج ثلاثة إل هيبلو أمام المحكمة في فاليتا، مالطا، 2023 - *صورة: ائتلاف ثلاثة إل هيبلو*

في السنوات الأخيرة، ركزت معظم حملات التضامن على الدفاع عن المتضامنين الأوروبيين و/أو المنظمات غير الحكومية ضد التجريم، وتعريفه على أنه قمع ظالم يتعرض له أبرياء ليسوا فقط غير مجرمين بل إنهم ينقذون أرواح الناس. هذا النوع من التجريم هو النموذج المطلق لانحراف نظام الحدود، الذي يسعى للدفاع عن "البيض الأبرياء" ضد "المتاجرين والمهربين"، الذين يُنظر إليهم على أنهم المجرمون الحقيقيون، مع تأييد الهياكل العنصرية وموقف "المنقذ الأبيض". بما يميز بين الأشخاص الذين يُعتبرون أبرياء و"صالحين" ينبغي دعمهم، وأولئك الذين يُزعم أنهم مجرمون أو "أشرار"، ليس لهم، وفقًا لهذا المنطق، سوى التجريم والاحتجاز. يخلق ذلك تمييزا خاطئا بين من الجهات الأوروبية المتضامنة ومن يسهلون على الناس الرحلات، بما يعزز - بدلا عن تحدي - من تجريم حرية التنقل. في السنوات الأخيرة، تشكلت تحالفات قوية لإلغاء هذا التمييز، واعتبار هذه الهجمات جزءا من الجهود الرامية لتجريم الهجرة في حد ذاتها.

شبكة دعم القباطنة:

دعم القباطنة هي شبكة عابرة للحدود من النشطاء الذين ينتظمون جماعيا للتصدي لتجريم "القباطنة"، أي قادة القوارب، وكذلك المهربين عبر الحدود. تتضامن الشبكة مع كل من يتم تجريمهم بسبب تسهيل حرية التنقل. تربط الشبكة بين النشطاء في أماكن مختلفة، وتتبادل أفضل الممارسات، وتحشد الموارد للدعم القانوني وتقدم روايات مضادة حول مختلف جوانب تجريم الهجرة. وتربط الصلة بين الأشخاص المتهمين بقيادة القوارب إلى أوروبا وشبكات الدعم والمحامين المحليين. يحاول النشطاء والمتطوعون تقديم المساعدة من خلال توفير المعلومات المفيدة وتوصيل الأشخاص بالمحامين وتوفير الدعم الاجتماعي إذا لزم الأمر. وتضم الشبكة حملات دعم مختلفة. يتمثل تعهد دعم القباطنة في التالي: "سنواصل دعم أي عمل يسهّل حرية التنقل، وسنواصل دعم أولئك الذين واللاتي تتحدين ويتحدون الحدود في البر والبحر".

لمزيد من المعلومات: www.captainsupport.net

نحن لا نريد أن نضفي طابعا رومانسيا على دور المهربين أو المتاجرين بالبشر، ولكننا لا نريد أيضا إعادة إنتاج الروايات التي تصورهم على أنهم مجرمون بلا رحمة. بدلا من ذلك، نرى أن هذه الأدوار هي خدمات ضرورية في سياق عسكرة الحدود. يلجأ الناس إلى المهربين لجعل رحلتهم ممكنة، بل وأكثر أمانا، في سياق العبور غير القانوني. غالبا ما يكون المهربون هم من يعرفون الطرق والثغرات لتحدي نظام الحدود. إن عسكرة طرق الهجرة ووصم الهجرة كفعل غير قانوني يجبر الناس على سلوك طرق أكثر خطورة ويجعلهم أكثر تخفيا.

شهدت التطورات الأخيرة في النيجر إلغاء القانون عدد 36-2015 بفضل النضالات الدؤوبة للنشطاء والشبكات مثل هاتف الإنذار - الصحراء. كان هذا القانون أفضل مثال على الطريقة التي يحوّل بها تجريم المسهلين من سائقي الحافلات، الذين كانت السلطات تتسامح معهم في السابق، إلى "مهربين عنيفين" بين ليلة وضحاها. كما أنه غيّر التركيبة

الاقتصادية بالكامل: فبينما كان لوكالات الأسفار شبابيك في الشوارع وأسعار شفافة وأنظمة ثقة ورقابة بين مقدمي الخدمات وعملائهم، أجبرهم القانون على العمل في السرية. كان الزبائن يتمتعون بقدرة أقل على المساومة وفرص أقل لوضع أساليب آمنة تضمن وصولهم إلى وجهتهم.

غرب المتوسط - المحيط الأطلسي:

لكل دولة في هذه المنطقة الشاسعة التي نطلق عليها اسم "غرب البحر الأبيض المتوسط - الأطلسي" نظامها القانوني الخاص بها وخصوصياتها في الطريقة التي تجرم من يمارسون حريتهم في التنقل و/أو يتحدون أنظمة الحدود. ومع ذلك، منذ بدء الألفية الثالثة وتسريع تنفيذ بروتوكول باليرمو بشأن "تهريب المهاجرين" في الأنظمة الوطنية، لم تتوقف وتيرة تجريم الأشخاص الذين يسافرون عن التصاعد. ففي السنغال وموريتانيا والمغرب وإسبانيا، تستخدم السلطات سلسلة من القوانين الجنائية لاستهداف الأشخاص المتنقلين ومعاقبة من يحاولون العبور أو من يدعمون الرحلات. في السنغال، يتم استهداف العائلات التي ترسل الأموال لأبنائها الذين انتهى بهم الأمر غارقين في البحر. وفي إسبانيا، يتم يوميا اعتقال وتجريم الشباب الذين يوزعون المياه أو يمسكون مقود السفينة. وفي العيون بالمغرب، تم سجن عدد من الناجين إثر اتهامهم بالقتل غير العمد والمساعدة على الخروج من البلاد بطريقة غير شرعية والحكم عليهم بالسجن لمدة عشر سنوات بعد وفاة أصدقائهم في حادث غرق.

تتم هذه المحاكمات، في معظم الأحيان، بعد أشهر من الاحتجاز الوقائي في ظروف مهينة. ما يجعل بعض الأشخاص الذين سئموا الانتظار والظروف المعيشية في جزر الكناري يفضلون الإقرار بالذنب على أمل الحصول على حكم مخفف. تسلط الشهادات، في كل الأماكن، الضوء على العنف المتكرر الذي يتعرض له من قبل الشرطة أثناء محاكمتهم للتعرف على من يسمون بـ"المهربين". من ناحية أخرى، يتعرض الأشخاص الذين يتنقلون داخل المغرب للاعتقال التعسفي والتهجير القسري إلى الجنوب بشكل يومي.

تعزيز التضامن

على الرغم من أن بعض التشريعات تفرّق بين "المهربين لأسباب إنسانية" وبين من يقومون بذلك لأغراض ربحية أو تجارية، إلا أننا لسنا في وضع يسمح لنا بالحكم على من يقدمون هذه الخدمة لغايات ربحية بأنهم مذنبون. فدوافع الربح هي من تحرك معظم الأعمال البشرية في إطار الرأسمالية. إننا نعلم جدا أن تجارة الهجرة تنشأ من خلال جعل عبور الحدود غير قانوني. كما أنه لا يتم تحقيق الأرباح من خلال التهريب فحسب، ولكن قبل كل شيء من خلال عسكرة الحدود. وغالبا ما يعني ذلك تدخّل شركات خاصة ترعاها الدولة مثل شركة ليوناردو في صقلية أو شركة إلبيت سستمز العسكرية الإسرائيلية. إن تكنولوجيات المراقبة كالطائرات والطائرات بدون طيار، وعمليات البناء وإدارة مراكز الاحتجاز والمعسكرات والنقاط الساخنة، ورحلات الترحيل، كلها مصادر للربح. وإن كان بعض

المهربين يحققون أرباحا من الهجرة، فإنه ربح يغذيه نظام الحدود الذي يجعل خدماتهم ضرورية ومكلفة. دون نظام الحدود، لن يكون هناك عنف على الحدود، ولن يكون هناك تهريب ولا أرباح. إن حل مشكلة السفر الخطر واضح وجليّ، ولكن عملية التجريم تتحايل على هذا المنطق وتعكسه.

إننا نعمل، بصفتنا شبكة عابرة للحدود الإقليمية، على تعزيز التضامن مع الأشخاص الذين يواجهون جميع أشكال التجريم خلال رحلتهم. لا زال توظيف الحدود الاستعمارية مستمرا لمنع الناس من التنقل أو لاحتجازهم واستغلالهم والتحكم في تحركاتهم وحصولهم على حقوقهم. كما تواصل الدول الأوروبية والأفريقية استخدام الأشخاص المتنقلين كبيادق في لعبتها السياسية. لابد لنا إذا من بناء تحالفات وتضامن بين جميع الجهات، مع أولئك الذين يتم تجريمهم وتجريمهن بسبب دعمهم/ن أو تسهيلهم/ن أو ممارستهم/ن لحرية التنقل، بدلا من تعزيز التمييز بين المسهلين الجيدين والمسهلين المجرمين. نريد أن نبني سرديات ديكولونيالية تلغي الاستعمار من أجل وضع حد للعنف وتجريم الأشخاص المتنقلين.

.6

نشاط
إحياء الذكرى

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في سبتة، الأرض الإسبانية المُحْتَـنَقة على الحدود مع المغرب، 2024- *الصورة: أميلي جاندا*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في جرجيس، تونس، سبتمبر 2022 - *صورة: أميلي جاند*

حملة #SayTheirNames من تنظيم Sea-Watch وهاتف الإنذار لتخليد ذكرى من لقوا حتفهم على الحدود في برلين، ألمانيا، 9 فبفري 2021 - *صورة: أميلي جاندا*

اعتصام لعائلات المفقودين أمام سفارة الاتحاد الأوروبي في الرباط، المغرب، 24 فبفري 2023 - *صورة: ASMV - الصحراء، وجدة المغرب*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في نواكشوط، موريتانيا، 2024 - *صورة: فاتوه ديوب*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في دنكيرك، فرنسا، نوفمبر 2022 - *صورة: أميلي جاندا*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في
مرسيليا، فرنسا، 2024 - *صورة: أميلي جاندا*

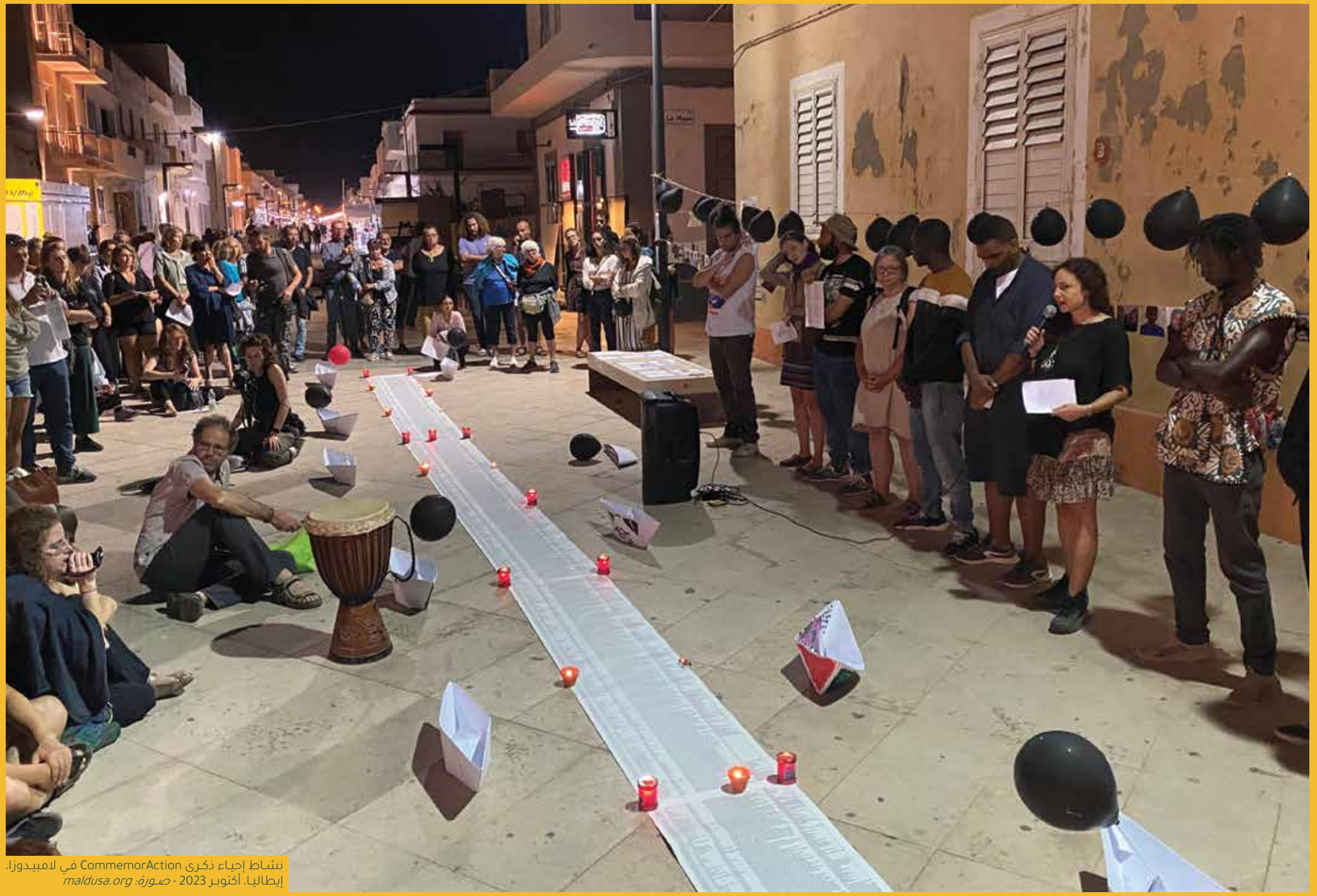

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في لامبيدوزا.
إيطاليا، أكتوبر 2023 - *صورة: maldusa.org*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في السعيدية، المغرب، فيفري 2022 - *صورة: أميلي جاندا*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في غوريه، داكار، السنغال، 2022 - *صورة: Boza Fii*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في كاليه، فرنسا، تكريما لضحايا غرق قارب Pylos، 14 جوان 2024 - *صورة: أميلي جاندا*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في تولوز، فرنسا، 6 فيفري 2024 - *صورة: لوري*

”حياتهم نبراسنا، قدرهم غضبنا، افتحوا الحدود !“

الذكرى العاشرة لمجزرة تاراخال

في السادس من فيفري من كل عام، تجتمع عائلات المفقودين مع أصدقائهم إلى جانب نشطاء من أفريقيا وأوروبا لتحيي ذكرى أولئك الذين اختفوا في البحر والبر، على الحدود المُخرجة لأوروبا. يتجمعون معا، على القارتين في نفس الوقت، حدادا واحتجاجا، عابرين للمسافات، في يوم لإحياء الذكرى وللعمل.

يمثل "نشاط-إحياء الذكرى"فرصة ليرى العالم الجرائم اليومية لنظام الحدود الأوروبي، ومساحة للمطالبة بحرية التنقل للجميع وبالعدالة والحقيقة للمختفين وعائلاتهم.

يصادف شهر أكتوبر 2024 الذكرى العاشرة لإنشاء هاتف الإنذار، بينما يصادف فيفري 2024 الذكرى العاشرة لمذبحة تاراخال.

في 6 ففري 2014، انطلق ما لا يقل عن 200 شخص من الساحل المغربي محاولين السباحة حتى شاطئ تاراخال في قطاع سبتة الإسباني. نشرت قوات الحرس المدني معدات مكافحة الشغب لمنعهم من الوصول إلى الأراضي الإسبانية، في حين امتنع الجنود المغاربة الحاضرون هناك عن تقديم المساعدة للأشخاص الذين كانوا يغرقون أمام أعينهم. عُثر على خمس عشرة جثة على الجانب الإسباني، بينما اختفى عشرات آخرون. تمت إعادة الناجين إلى المغرب، أين توفي منهم عدد آخر.

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في السعيدية، المغرب، 2018 - *صورة: أميلي جاندا*

بعد مرور 10 سنوات على المجزرة، لا زالت العائلات تبحث عن أقربائها وتأمل في معرفة الحقيقة حول ما حدث: لا زالت تنتظر العدالة. في حوار مع فيريك، وهو ناشط كاميروني فُقد شقيقه منذ يوم المجزرة، يتحدث عن أهمية التكاتف وبناء التضامن ولكن أيضًا مواصلة المعركة القانونية من أجل العدالة.

"في الحقيقة، في كل مرة نحيي فيها الذكرى، نتألم. في حياتنا اليومية، مع عائلاتنا، نميل أحيانا إلى النسيان والتركيز على أمور أخرى. في حين أن إحياء الذكرى هو يوم فريد من نوعه للتذكر، وعدم الشعور بالوحدة، والحداد والمضي قدما. إنه من المحبط انتظار الإجابات وتحقيق العدالة على مدى 10 سنوات دون نتيجة، كما أن ذلك هو أيضا آلية الدولة لتثبيط عزيمة العائلات، وعزلها في معركتها. ومع ذلك، أعتقد أنه، مهما كانت هذه المشاعر محبطة ومؤلمة،فإنها ستزيد من إصرارنا في إحياء الذكرى القادمة. إنها معركة طويلة من أجل حرية التنقل لنا جميعا."

يُعد نشاط-إحياء الذكرى أيضا مساحة للتضامن وتبادل المعارف بهدف دعم الأشخاص المتنقلين وعائلاتهم.

في السنوات الأخيرة، اتسعت كوكبة التجمعات من أجل إحياء الذكرى، حيث انضمت مجموعات جديدة في مدن مختلفة إلى هذا اليوم من التعبئة المشتركة. وقد تعززت الروابط بين مختلف الوقائع المعيشة، ونشأت، جماعيا، لغة مشتركة وظهرت بشكل علني في القارتين الأفريقية والأوروبية. لكن هذا المسار المشترك لم يعزز التضامن والدعم المتبادل فحسب: لقد مكنت هذه التجربة المشتركة أيضا من عقد لقاءات مباشرة وأتاحت التبادل بين العائلات التي وجدت أشخاصا آخرين يشاركونهم مطالبهم ونضالاتهم.

وقد سهّل هذا التقارب، الذي لا يزال بصدد التشكّل، تبادل الممارسات والخبرات بين الفاعلين من مختلف البلدان، فضلا عن إمكانية مشاركة المعلومات بخصوص حالات ملموسة والدعم المباشر لجهود البحث التي تبذلها العائلات. إذ أنشأت بعض العائلات جمعياتها ومجموعات عملها الخاصة، بينما انضمت عائلات أخرى إلى مجموعات الناشطين الأوروبيين القائمة، حرصا منها على دعمهم وتسهيل عملهم ولكي يكونوا إلى جانب من فقدوا أحباءهم مؤخرا. تشرح المحادثات أدناه مع الأمهات السنغاليات والتونسيات سبب تصميمهن المستمر على مواصلة تنظيم أنشطة-إحياء الذكرى والمشاركة فيها.

أوا با - السنغال

"كنت مرتبكة للغاية عندما اختفى في المغرب. ثم كان أصعب ما في الأمر أننا لم نكن نعرف من أين نحصل على المعلومات، ربما باستثناء أصدقائه الذين كان يعيش معهم هناك. كنا نواجه غيابا تاما للهياكل أو الديناميكيات التي تتعامل مع حالات الوفاة والاختفاء هذه في السنغال، إلى أن حضرنا للمرة الأولى نشاط- إحياء ذكرى لا مركزي في داكار. ثم نشاط- إحياء ذكرى ثان مركزي في جرجيس بتونس. كانت تلك لحظات مهمة في حيواتنا.

أعتقد أن هناك العديد من الأشخاص الذين هم مثلي ويعانون في صمت من حالة الاختفاء هذه. لذلك أشعر أنه من واجبي ومسؤوليتي أن أمنحهم هذه الفرصة للتحرر من آلامهم العميقة من خلال توعية الرأي العام، حتى تتاح لهذه العائلات أيضا الفرصة للمشاركة في نشاط- إحياء الذكرى، وإيجاد مساحة للتعبير عن مشاعرهم والتواصل مع العائلات الأخرى ومشاركة آلامهم".

أنتا نداي - السنغال

"بالنسبة لي، تعتبر مبادرة نشاط-إحياء الذكرى مبادرة مهمة عليها أن تكون جزءا لا يتجزأ من حياتنا. إنها مساحة حيث يمكن لعائلات المفقودين أن تشعر على الأقل أنها مدعومة وأنها ليست وحيدة في مواجهة هذا النظام. لسوء الحظ، لا تقوم بهذا العمل في السنغال سوى منظمتي بوزافي وهاتف الإنذار- داكار. ولا يوجد أي هيكل آخر يتحدث عن الموضوع أو يدعم العائلات.

تحضر اليوم في ذهني جميع العائلات التي تعيش مع هذه الأسئلة التي لا إجابة لها. كنت أود أن أقدم لهم مبادرة نشاط-إحياء الذكرى هذه، على الأقل حتى يتسنى لهم أن يدركوا ما حدث وأن تتاح لهم الفرصة للتحدث عن وضعية دمرت وتدمر حياة الكثير من الناس".

جليلة - تونس

"شخصيًا، أعتبر هذا رسالة إلى دولتنا وإلى أوروبا. إنها رسالة لنقول لهم بأننا ما زلنا نطالب بالحقيقة، لأقول لهم بأنني لن أنسى ابنيّ مهدي وهادي وأنكم أنتم سبب وفاتهما في البحر. إنها رسالة نقولها علنا حتى يصل صوتنا ويسمع. لن نسامح. كما أن نشاط-إحياء الذكرى هذا هو أيضا فضاء للمطالبة بحرية التنقل للجميع، لأنه بدون ذلك لن نحقق العدالة الحقيقية أبدا.

يمكن اعتبار نشاط-إحياء الذكرى نوعا من الذكرى السنوية لابنيّ. لقد توفيا في عام 2019، وفي 6 فيفري من كل عام أتذكرهما، وفي كل ذكرى أخرى سأتذكرهما. كما أن إحياء الذكرى هو أيضا فضاء لأولئك الذين ينتظرون معلومات عن أحبائهم منذ 20 أو 30 عاما ليقولوا إننا لم ننسَ أبناءنا وآباءنا وأشقائنا وأصدقاءنا الذين قُتلوا على يد نظام الحدود القاتل للاتحاد الأوروبي. من المهم أيضا أن نلتقي بالعائلات من مختلف البلدان، لنتشارك تجاربنا ونتشارك آلامنا ونغير النظام معا. سيأتي التغيير حتى إن لم يكن من أجلنا، فمن أجل الأجيال القادمة."

على مدى السنوات الماضية، أصبح نشاط-إحياء الذكرى حدثا منتظما عابرا للحدود الوطنية، مما عزز ظهور مجتمع من الأشخاص الذين فقدوا وفقدن ذويهم والذين يواصلون نضالهم ضد العنف الذي يرتكبه الاتحاد الأوروبي الذي يقتل ويخفي الأشخاص الذين يمارسون حقهم في التنقل. هنا، تعبر العائلات والأصدقاء من الجنوب والشمال

عن غضبهم ضد نظام الحدود الإجرامي الذي أنشأه الشمال وصدّره. مطلبهم هو وضع حد لأبرتهايد التنقل الذي لا يزال يكرّس عدم المساواة والظلم الاستعماريين، والذي يشيع الحداد لدى مجتمعات بأكملها منذ أكثر من ثلاثة عقود.

"مسيرة الكرامة" في سبتة، الأرض الإسبانية على الحدود مع المغرب، 6 فبراير 2023 - *صورة: مركز IRIDIA*

كيثيرا: عودة إلى حدود الاتحاد الأوروبي أين فقد العديد من الأشخاص أحباءهم

بعد مرور عام على حادثة 5 أكتوبر 2022، حين توفي العديد من الأشخاص غرقا، نظمنا نشاط-إحياء الذكرى في جزيرة كيثيرا اليونانية مع الناجين والأقارب والسكان المحليين. اقرأ القصة.

"5 أكتور، تاريخ لن ننساه أبدا. في تلك الليلة، انقلب قاربان في المياه اليونانية، أحدهما قبالة جزيرة كيثيرا. كان الأشخاص على متن القاربين هاربين من الحرب والرعب، وكانوا يبحثون عن مستقبل أكثر أمانا. هنا، بالقرب من الميناء، اصطدم القاربان بجدار صخري. كانت الرياح عاتية والأمواج عالية والظلام دامس. جاء العديد من سكان الجزيرة وحاولوا إنقاذ هؤلاء الناس بكل الوسائل الممكنة. وبفضل جهودهم، تم إنقاذ 80 شخصا. لكن 15 شخصا على الأقل لقوا حتفهم في تلك الليلة."

عندما علم أقارب من كانوا على متن السفينة بالمأساة، سافر من استطاع منهم ذلك إلى كيثيرا. وسط حالة الصدمة والفقدان تلك، التقى الناجون والأقارب وتعرفوا على مبادرات التضامن والأشخاص المستعدين للمساعدة.

تم العثور على جثث بعض الغارقين في الماء. وقع التعرف عليهم ونقلوا إلى المستشفى في كالاماتا ثم تم دفنهم في كوموتيني. وبعد مرور عام كامل، لا يزال آخرون في عداد المفقودين. في حين تم إيواء الناجين في مخيمات في ظروف غير إنسانية وهم يكافحون من أجل الحصول على تصريح إقامة والعيش في أمان.

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في كيثيرا، اليونان، 5 أكتوبر 2023 - *صورة: ماريللي ستروكس*

منذ أكتوبر 2022، بقينا على تواصل مع بعض الناجين وعائلاتهم. وفي مارس 2023، أقمنا في إرفورت حدثا بعنوان "بحر مليء بالدموع". لقد أوجد أكثر من 200 شخص مساحة للحداد والألم والذكرى، ولكن أيضا للشجاعة والأمل. كان بالإمكان الشعور بوجود أولئك الذين واللاتي لم يعودوا هنا بيننا. في هذا الجو المؤثر أصبحت فكرة العودة إلى كيثيرا أكثر واقعية.

لقد التقينا جميعنا، هنا في كيثيرا، لنرثي الأشخاص المفقودين ونحيي ذكراهم، وتخليدا لذكرى أولئك الذين ماتوا في البحر. كما أننا نعبر عن غضبنا تجاه الحدود الأوروبية التي قتلتهم ولا تزال تقتلهم. لقد جئنا برغبة في بناء مستقبل آخر يقوم على التضامن ولا يعترف بالحدود. هذه هي طريقتنا في المقاومة."[1]

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في كيثيرا، اليونان، 5 أكتوبر 2023 - صورة: ماريللي ستروكس

في أكتوبر 2023، أي بعد مرور عام، عاد الناجون والناجيات وأفراد عائلاتهم إلى كيثيرا. أردن وأرادوا أن يشكروا السكان المحليين الذين قاموا، على مسؤوليتهم الخاصة، بإنقاذ 80 شخصا في تلك الليلة. أولئك الذين لولا مساعدتهم لما كانوا اليوم على قيد الحياة بالتأكيد. اجتمعوا كلهم معا لتنظيم موكب تذكاري على شاطئ دياكوفتي، المكان الذي سيظل يذكّر الجميع بليلة 5.10.2022 إلى الأبد. في بداية الفعالية، روى شجاع وسلطانة حكاية وسبب هذا اللقاء، تلى ذلك كلمات للناجين وعائلاتهم.

1 كلمة ألقاها أفراد العائلة الذين قدّموا إحياء الذكرى على شاطئ دياكوفتي.

استهلت خديجة، التي فقدت زوجها عبد الواسع الأحمدي في تلك الليلة، مداخلتها بالتعبير عن انزعاجها قائلة:

" لقد أتيت إلى هنا ولدي الكثير مما أريد قوله. لكن الأمواج خلفي تجعلني حزينة وفاقدة للكلمات. كانت كلمات زوجي الأخيرة: من سينقذنا هنا؟ لكنكم جئتم وأنقذتمونا وخاطرتم بحياتكم. نحن هنا لنشكركم. لنحضنكم. نحن الآن عائلة واحدة. أبدا لن ننساكم. شكرا لكم!"

وقف زمير، الذي فقد والدته وشقيقته وشقيقه، ملتفتا بظهره إلى البحر الذي أصبح يمثل قبرا لهم:

"لقد فقدت كل أفراد عائلتي هنا، في هذا البحر. لكنكم أنقذتموني. أردت أن أشكركم. عندما أغادر كيثيرا، سأترك عائلتي هنا معكم. اعتنوا بها، أرجوكم."

تجمّع أكثر من 100 شخص لإحياء ذكرى من ماتوا في تلك الليلة، واستمعوا إلى حكايات الناجين التي تدمي القلوب.

في الأيام التي سبقت إحياء الذكرى، أجرى الأشخاص الـ 25 الذين ذهبوا إلى كيثيرا - بما في ذلك 12 من الناجين وأفراد عائلات المفقودين مصحوبين بمتعاطفين ومتعاطفات من هامبورغ وإرفورت وميونيخ وأثينا وكالاماتا وغيرها - محادثات ولقاءات يومية مع الأشخاص الذين أنقذوهم في تلك الليلة:

كان هناك ديميتري، الذي أخذ رافعة عمه ووقف بها على حافة الهاوية، منقذا خديجة وحسين ومسيح وآخرين من موت محقق.

وكذلك كوستاس الذي قدم عزفا على المزمار أثناء الفعالية أيضا، والذي نجح مع آخرين في انتشال العديد من الأشخاص من بين الصخور الخطرة مستخدمين الحبال ومتسلحين بإرادتهم وما أوتوا من قوة.

لقد كان كل ذلك ممكنا بفضل مساعد رئيس البلدية ورجل الإطفاء المتطوع الذين بذلا كل ما في وسعهما أثناء عمليات الإنقاذ دون أن يلاحظهما أحد.
رجل الإطفاء سبيروس، الذي نزل، مع اثنين من زملائه إلى أسفل المنحدر الخطير مستخدما معداته الشخصية لإرشاد الناس إلى كيفية التسلّق باستخدام الحبل.
كل أولئك الذين واللاتي قضوا الأيام القليلة التالية في الطهي، وجلب الملابس، ورعاية الجرحى، وتهدئة المخاوف والإجابة على أسئلة الناجين والعديد من الأقارب الذين حضروا على الفور من الخارج. حرص هؤلاء الأشخاص على ضمان راحة جميع الحاضرين خلال هذه الفترة الصعبة وساعدوا على متابعة الإجراءات الإدارية.

تمكن العديد من الناجين الذين لم يستطيعوا التنقل يوم 5 أكتوبر من الاستماع إلينا عبر بث مباشر، فكانوا حاضرين أيضا. وقد كتب بعضهم كلماتهم الخاصة وأرسلوا رسائل صوتية.

في اليوم السابق لإحياء الذكرى، دعا الناجون من أنقذوهم إلى وجبة أفغانية في كارافاس. هنا، في هذه البقعة المحمية، تمكن الكثيرون من احتضان بعضهم البعض ومشاركة قصصهم وآلامهم للمرة الأولى. قال العديد من السكان إنهم لم يتحدثوا إلى أي شخص عن تلك الليلة، وأنهم لم يرغبوا في أن يثقلوا كاهل أفراد عائلاتهم، لكن الصور ظلت تتردد في أذهانهم. وبفضل هذه الرحلة، وجدوا أخيرا أشخاصا آخرين يمكنهم مشاركة تجاربهم المؤلمة معهم.

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في كيثيرا، اليونان، 5 أكتوبر 2023 - *صورة: ماريللي ستروكس*

" أنا لا أخلع نظارتي الشمسية، ويمكنك أن ترى السبب. "
قال جيانيس

أما جيانيس الآخر، الطباخ الذي فتح مطبخ مطعمه للناجين بعد أن كان قد ساهم في إنقاذ الناس في تلك الليلة ليطهو ما لديه حتى يحصل الناجون على ما يأكلونه: "*إنما التضامن قدر كبير*."

إلى اليوم، لا يزال الكثير من الناس لا يعرفون على وجه اليقين ما حدث لأحبائهم، لأنه لم يتم العثور على جثثهم أو التعرف على هوياتهم. وفي حين أن بعض الأشخاص لديهم على الأقل الآن قبر ليقيموا الحداد، إلا أن البيروقراطية تعيق عملية تحديد هوية الجثث باستعمال الحمض النووي بالنسبة لآخرين. يترك نظام الحدود القاتل هذا آثاره، ولا يزال الكثير من الأقارب والناجين يعانون من صدمة فقدان أحبائهم.

إننا نتعهد بألا ننسى أبدا أولئك الذين واللاتي فقدوا وفقدن أرواحهن على هذه الحدود. كما يحضر أيضا في أذهاننا جميع أولئك الذين يفكرون في أحبائهم الذين فقدوا أو اختفوا بسبب سياسة الردع الأوروبية. سنمضي قدما معا: لإسقاط الحدود وبناء عالم آخر أكثر انفتاحا.

كان يمكن أن أموت

كان من الممكن أن أموت مثل الآخرين
مثل أصدقائي وإخوتي
لماذا ماتوا ولم أمت
ليس في ذلك أي جدارة :
جدارة في عبور الشواطئ
جدارة في عدم القدرة على عبور البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي
جدارة في عدم الاستسلام في البحر أو عند الحدود البرية.
كان من الممكن أن تبتلعني هذه المياه العميقة
لأني لم أكن الأقوى بين الضعفاء
ولم أكن الأكثر شجاعة، ولا الأكثر دهاء
ربما كنت الأكثر حظًا
أعتقد، ببساطة، أن حياتي كان من المفترض أن تستمر.
لابد أننا جميعا شعرنا بالخوف في وقت من الأوقات.
لكن أملا واحدا كان يغذي حياتنا ويمنحنا الشجاعة للاستمرار:
وهو أن نحقق البوزا يوما ما
لقد كنا في مواجهة نفس الحقيقة في هذه الحياة
حقيقة الفوضى الشاملة التي تعيشها بلداننا،
كنا غالبا مضطرين لاتخاذ الخيار الصعب: «الرحيل اضطراري»
دون أن نلقي بالا لما نتركه خلفنا.
كم من العائلات تعيش مع هذا العبء الثقيل..
ليس يخطر اليوم ببالي سوى أولئك الأشخاص الذين لم يتمكنوا من الوصول،
الذين ماتوا أو فُقدوا على الحدود

ساليو ضيوف

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في السعيدية، على الحدود المغربية الجزائرية، 2019 - *صورة: هاتف الإنذار*

توقفوا عن القتل

منذ 2014، وفي كل عام، يرسل هاتف الإنذار آلاف رسائل الاستغاثة عبر البريد الإلكتروني لتنبيه السلطات إلى القوارب التي تواجه خطرا في البحر. آلاف الكلمات والأرقام وإحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) المنتظمة التي تشير إلى حالات الخطر المحدق. آلاف نداءات النجدة المتكررة، التي ظل الكثير منها دون إستجابة.

في جوان 2023، و خلال مداخلة دون انقطاع أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، تلى نشطاء من شبكة "هاتف الإنذار" 1,338 رسالة استغاثة الكترونية كانت الشبكة قد أرسلتها في النصف الأول من عام 2023.

كان نشاط "نطلب منكم التوقف عن القتل" محاولة لمواجهة اللامبالاة المنهجية التي نواجهها حين يتعلق الأمر بمسألة حياة أو موت في البحر الأبيض المتوسط. عندما يتصل بنا شخص ما من أحد القوارب، والأمل يحدوه في أن يتحصل على إنسان على الطرف الآخر من الخط وليس على آلة، يقوم نشطاء هاتف الإنذار بترجمة كل صوت إلى لغة بيروقراطية موحدة على أمل أن تنتبه وقتها السلطات. نحول الأشخاص إلى أرقام والحيوات إلى إحداثيات. نسجل كل مكالمة ونعرض الحالة بكل أدب، ونرسل بريدا إلكترونيا واحدا في كل مرة - ما مجموعه 4325 رسالة إلكترونية في السنة. لكننا لا نتسم بالصبر الذي نبدو عليه عندما نستهل رسالتنا بعبارة "عزيزي الضابط المناوب..."

إننا في الحقيقة غاضبون! متعبون! يائسون! ونريد إجابات!

خلال النشاط الذي قمنا به في بروكسل، كنا نتلو تحت شمس الظهيرة، وفي مهب الريح، وتحت المطر، وفي الليل، على إضاءة مصباحين فقط. في بعض الأحيان كان لدينا جمهور، وأحيانا أخرى لم يكن هناك أحد.كنا نتكلم في فضاء واسع من عدم الاهتمام. أحيانا كان يتم

أحد المشاركين في فعالية القراءة دون توقف أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا، جوان 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

استقبالنا بهتافات التأييد، وأحيانا أخرى بتجاهل عنصري. على أي حال، كنا نتمسك بمواقعنا ونواصل القراءة، واحدا تلو الآخر، ونمرر الميكروفون إلى الشخص التالي - تماما كما نمرر الهاتف لبعضنا البعض خلال مداوماتنا.

كانت أصواتنا عالية وثابتة، هادئة وغاضبة، قوية وصامتة، يائسة ومتعبة، لكنها كانت دوما مصممة. ومع تضاؤل كومة الوثائق، استمرت البلاغات الموجهة إلى السلطات في الانتشار على المسرح. ومع اقترابنا من نهاية العرض، أصبحت أصواتنا أعلى وأسرع وأكثر إلحاحا. قرأنا رسائل إلكترونية عن السفن التي كانت لا تزال في البحر والتي لا يزال مصيرها مجهولا. في ساعات القراءة الأخيرة، كانت مئات الأوراق البيضاء ملقاة على الأرض، تحدق في سماء الليل الفارغة وكأنها اتهامات صامتة؛ شهادات لمئات القوارب الممتلئة بأشخاص يتصدون لقرون من العنف الاستعماري والاستغلال والظلم المستمر.

شخص يقرأ خلال فعالية القراءة دون توقف أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا، جوان 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

أحد المشاركين في فعالية القراءة دون توقف أمام البرلمان الأوروبي في بروكسل، بلجيكا، جوان 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

5.

المشاريع الشقيقة والشّبيك

دراجة هاتف الإنذار - الصحراء ثلاثية العجلات في طريقها إلى "النقطة الصفر" بعد عملية طرد من الجزائر في 25 ديسمبر 2023 - *صورة: Danyaye*

هاتف الإنذار- الصحراء:
شعارنا هو
"حر في المغادرة، حر في البقاء"

مقابلة مع مختار دان ياید من هاتف الإنذار- الصحراء

مرحباً مختار، هل يمكنك أن تخبرنا كيف نشأ هاتف الإنذار- الصحراء؟

م ظهر هاتف الإنذار- الصحراء للعلن في عام 2017، بعد ما أطلق عليه "أزمة الهجرة" في أوروبا في عام 2015. أدركنا أن الاهتمام العام كان منصبا على البحر الأبيض المتوسط والمناطق الحدودية الأخرى في الاتحاد الأوروبي. قررنا أن نلفت الانتباه إلى الوضع هنا لإظهار ما كان يعانيه الناس قبل وصولهم إلى البحر الأبيض المتوسط. أردنا التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان.

شعارنا هو: حرّ في المغادرة، حرّ في البقاء. نحن لا نسهل التنقلات. نريد ببساطة أن ننقذ البشر من الموت. يقع مقرنا الرئيسي في أغاديز في النيجر- وهي إحدى البوابات الرئيسية للهجرة نحو الشمال - ولكن أيضا متواجدون في العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، مثل مالي وتوغو وبوركينا فاسو والمغرب. لدينا أيضا أعضاء في أوروبا ونعتبر أنفسنا مشروعا عابرا للحدود بين أفريقيا وأوروبا.

إننا نعتبر أن هاتف الإنذار- الصحراء المشروع الشقيق لهاتف الإنذار. فقد قررنا بعث هيكل مماثل للصحراء وتوزيع رقم هاتف يمكن الاتصال به من قبل الأشخاص الذين يواجهون الخطر. لكننا أدركنا أن إنشاء خط هاتفي لم يكن كافيا بسبب التغطية المحدودة لشبكة

بعثة تقييم هاتف الإنذار - الصحراء في الصحراء، فيفري 2020 - *صورة: Danyaye*

الهاتف في الصحراء. كما أنه نادرا ما يكون لدى الأشخاص المتنقلين هواتف تعمل بالأقمار الصناعية. يعتبر امتلاك أحد هذه الهواتف أمرا خطيرا، لأن الشرطة أو الجيش قد يفترضون أن حامله ينتمي إلى شبكة إجرامية. لذا كان علينا التفكير في طرق أخرى للإبلاغ عن حالات الاستغاثة.

فريق هاتف الإنذار - الصحراء أثناء عمله في مركز شرطة أساماكا في النيجر لمساعدة المُرحّلين، 2023 - *صورة: Danyaye*

فأنشأتم بذلك نظاما من "المبلغين"...

م نعم، لقد قررنا إنشاء شبكة من المتطوعين الذين يعيشون في القرى الواقعة حول طرق الهجرة نحو ليبيا أو الجزائر والذين يعرفون هذه المناطق جيدا. نطلق على هؤلاء الأشخاص اسم "المبلغين"، لأنهم يدقون ناقوس الخطر عندما يكون المهاجرون في وضعية استغاثة. فهم يعرفون أين يجدون التغطية الهاتفية والماء، أو كيف يساعدون الأشخاص الذين في حاجة لذلك، عن طريق إصلاح السيارات المعطلة، على سبيل المثال. لكن العثور على المبلغين لم يكن سهلا. كان علينا كسب ثقة السكان المحليين. وبمرور الوقت، أدرك السكان أن ما كنا نحاول القيام به يصب في مصلحتهم أيضا. إننا نعتبره نضالا مشتركا.

لقد أثّر تجريم الهجرة على اقتصاد المنطقة بأكمله. فقد كان العديد من الأشخاص مرتبطين بالأنشطة المتعلقة بالهجرة التي كانت في السابق قانونية وطبيعية. ليس من مصلحة القرويين أن يموت أي شخص في الصحراء، لكنهم يخافون من عواقب تورطهم مع المهاجرين. إنهم يخشون التجريم. لذا حاولنا معا التوصل إلى أفكار حول ما يجب فعله. كما نظمنا اجتماعات مع سواق سابقين اعتادوا نقل الناس (بشكل قانوني) حتى نحصل على مشورتهم ولكي نشارك معلوماتنا معهم. إن علم المبلغون الذين نعمل معهم بمهاجرين متروكين في الصحراء، فلا يمكنهم نقلهم لأنه قد يُفترض أنهم مهربون أو متاجرون بالبشر إذا أوقفتهم الشرطة. ولكن ما يمكنهم القيام به هو إرشاد المهاجرين وإخبارهم ببعد المسافة إلى ليبيا أو أقرب قرية.

وبفضل هذه الشبكة من المبلغين، يعمل خط المساعدة الهاتفي لدينا بشكل جيد. في بعض الأحيان، عندما نبلغ السلطات بحالات الاستغاثة، فإنها تأذن لنا أو مبلغينا بإجلاء المهاجرين إلى أقرب القرى. كما أننا نتلقى أيضا مكالمات من مدن مختلفة في النيجر من أشخاص يتساءلون عن مخاطر السفر، أو مكالمات من الخارج من أشخاص في المهجر يبحثون عن شخص ما.

إجلاء أشخاص من "النقطة الصفر" إلى قرية أساماكا، النيجر، 2024 - *صورة: هاتف الإنذار-الصحراء*

في أعقاب الانقلاب في النيجر، ألغت الحكومة العسكرية الجديدة القانون 036 لعام 2015 الذي كان يجرم نقل الركاب. هل يمكنك أن تخبرنا ما الذي تغير منذ ذلك الحين؟

م في 25 نوفمبر 2023، ألغت السلطات العسكرية الجديدة هذا القانون الذي كان يهدف إلى وضع حد "للاتجار غير المشروع بالمهاجرين". في الواقع، كان لهذا القانون أثره في تجريم النقل القانوني والمنتظم للأشخاص عبر الصحراء. كما أدى إلى تجريم أشكال التضامن وتجريم المهاجرين أنفسهم.

منذ الانقلاب، فرض المجتمع الدولي عقوبات اقتصادية على النيجر وتقلصت العلاقات مع المانحين الغربيين، مما أدى إلى انخفاض المساعدات الإنسانية.

بالنسبة لهاتف الإنذار - الصحراء، فإن اختفاء هذا القانون يبعث على الارتياح. لقد قمنا بحملة ضد هذا القانون على امتداد سنوات ورفعنا دعوى ضد حكومة النيجر أمام محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما رحب نشطاء المجتمع المدني في النيجر، الذين يعملون على تكريس حرية التنقل، وكذلك مزودو الخدمات لفائدة المهاجرين السابقون في منطقة أغاديز، بإلغاء القانون. وكان مزودو الخدمات هؤلاء قد عوقبوا بشدة بموجب هذا القانون، وتم اعتقال وسجن عدد منهم. أما الآن فقد أُفرج عن جميع المتهمين. وعادت حركة نقل الأشخاص إلى سالف عهدها. فيم يقوم السائقون والمهربون بتحميل مركباتهم والتوجه شمالا دون خوف من الاعتقال.

مع أن هذه أخبار تعتبر جيدة، إلا أنكم تواصلون كذلك توثيق انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الصحراء. هل يمكنك أن تخبرنا عنها؟

م نعم، في هذه الأثناء، فاقمت تونس وليبيا، اللتان كلفتهما أوروبا بحراسة حدودها، من معاناة الأشخاص المتنقلين في منطقة الساحل والصحراء. وعلى الرغم من أن لديهم الآن فرصة أفضل لعبور النيجر، إلا أن العديد منهم أصبحوا بعد ذلك ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة المغاربية. ومنذ الخطاب العنصري الذي ألقاه الرئيس التونسي في فيفري 2023 ضد "المهاجرين من جنوب الصحراء"، استمر العنف ضدهم في الازدياد.

لقد شهدنا انتشارا واسعا للقنوات القمعية - حيث يتم إبعاد الأشخاص الموجودين في تونس بداية إلى الحدود بين تونس والجزائر، إما من قبل السلطات أو من قبل السكان المحليين. لتلتقطهم بعد ذلك السلطات الجزائرية على الحدود أو في المدن الجزائرية وتلقي بهم في صحراء النيجر. في عام 2023، تمكنا من توثيق ترحيل أكثر من 26,000 شخص من قبل السلطات الجزائرية.

إن عمليات الترحيل هذه مهينة. فالقوات الجزائرية ترسل الناس في شاحنات من تمنراست إلى "النقطة صفر"، وهي منطقة قاحلة وغير مأهولة في الصحراء بين البلدين، حيث يضطر الناس إلى السير على الأقدام لمسافة 15 كم على الأقل للوصول إلى قرية أساماكا. وغالبا ما يكون من بينهم نساء وأطفال ومسنون ومرضى.

توجد في أساماكا منظمات دولية يفترض أنها تضمن حماية هؤلاء الأشخاص. ولكن مساعدتهم مشروطة: يجب أن يوافق الناس على "العودة الطوعية" إلى بلدهم الأصلي من أجل الحصول على المساعدة من قبل هذه المنظمات. وعلى الرغم من أن مهمتها هي توفير السكن والمرافقة، إلا أن هذه المنظمات تفشل في توفير ظروف معيشية ملائمة. كما أنها تعاني من أجل إعادة من يوافقون على العودة إلى بلدانهم الأصلية في إطار زمني معقول، مما يعني أن العديد منهم يبقون لأشهر في ظروف غير لائقة، معرضين لدرجات الحرارة الشديدة والرياح العاتية، ومرتدين على أجسادهم نفس الملابس لعدة أشهر.

بالنظر إلى تدهور الوضع في المنطقة الصحراوية، ما الذي يمكن أن يفعله هاتف الإنذار - الصحراء؟

م نواصل توثيق وإدانة السياسات والممارسات التي تنتهك حقوق الأشخاص الذين يعبرون النيجر. لقد كثفنا من عملنا في مجال المناصرة وجهودنا لتأكيد الحق في التنقل في منطقة تعاني من أزمات انعدام الأمن، حيث يضطر الناس بشكل متزايد إلى التنقل بحثا عن الحماية. وقمنا بتعزيز فرقنا من المبلغين حتى يتمكنوا من تكثيف دورياتهم بهدف إنقاذ الأرواح. كما قمنا بتجديد الروابط مع رفاقنا في المغرب العربي، ولا سيما أصدقائنا من هاتف الإنذار في تونس والمغرب، بهدف تنسيق جهودنا وتبادل المعلومات الحينية التي تساعد على مراقبة التنقل بين ضفتي الصحراء.

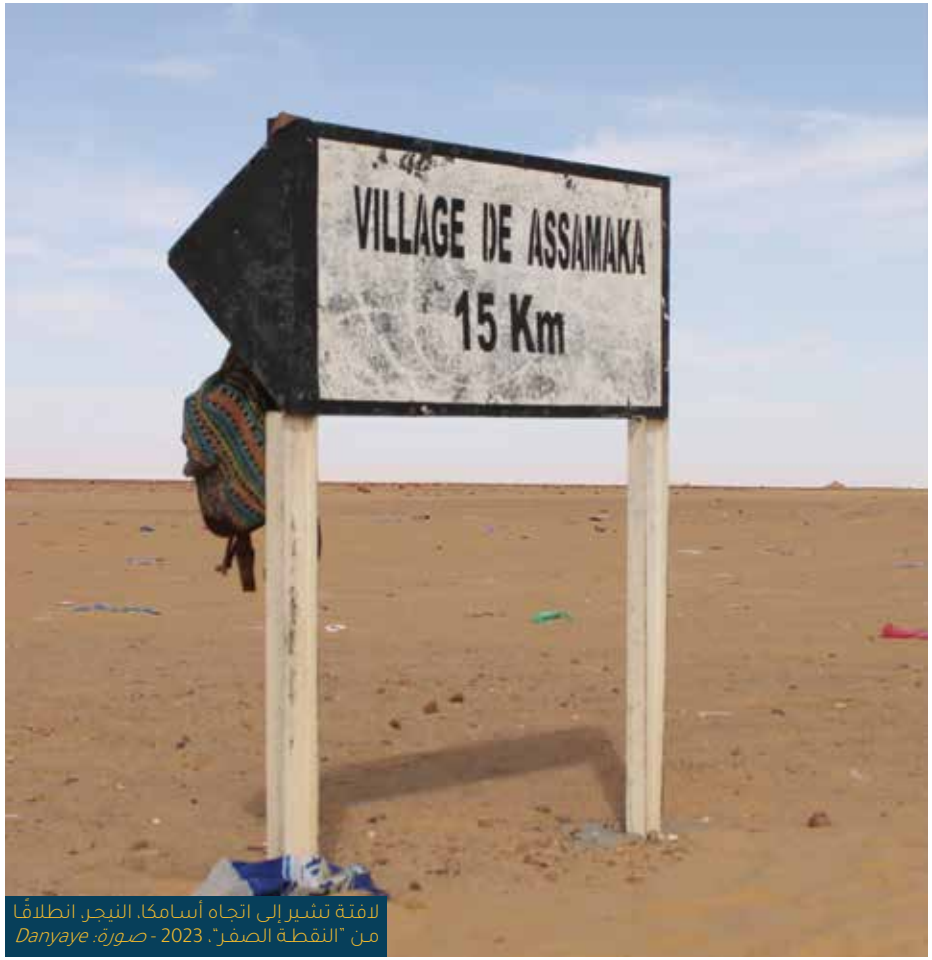

لافتة تشير إلى اتجاه أساماكا، النيجر، انطلاقًا من "النقطة الصفر"، 2023 - *صورة: Danyaye*

بوزا في

ساليو ضيوف

بوزافي هي جمعية غير ربحية مقرها السنغال. وقد أنشأها ساليو ضيوف في سبتمبر 2020، مستلهما من مجموعة هاتف الإنذار. تتكون بوزافي من مناضلين متطوعين، معظمهم من المهاجرين، وداخل الجمعية فصيل أكثر نشاطا يشكل فريق "هاتف الإنذار-داكار". كانت الفكرة وراء إنشاء الجمعية هي تقديم رؤية مختلفة في مواجهة عدم احترام ظاهرة الهجرة في السنغال. وعلى وجه التحديد، كان الهدف هو النضال من أجل تكريس حرية التنقل للجميع.

تتبنى جمعية بوزافي قضايا الهجرة وتساعد الأشخاص الذين يفرون بسبب الأوضاع في بلادهم. تدعم الجمعية المهاجرين والمهاجرات الذين عادوا وعدن إلى أوطانهم طواعية، والذين تم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية وأولئك الذين يواجهون انعداما تاما للمساندة. كما تدعم الجمعية أصدقاء وعائلات المفقودين في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وعلى الحدود. وهي ترافقهم في بحثهم المضني عن إجابات حول مصير ذويهم. تسعى الجمعية أيضا إلى تعزيز الحق في الهوية والكرامة لجميع الضحايا على الحدود وحق عائلاتهم في معرفة مصيرهم. تعمل جمعية بوزافي من أجل الاحترام التام لحقوق هؤلاء الأشخاص، الذين لم تنهكهم مآسي الهجرة فحسب، بل غالبا ما يكونون عرضة للوصم في مجتمعاتهم. كما تسعى الجمعية كذلك إلى تشجيع إنتاج المعرفة وتعزيز الموضوعية كمبدأ في النقاش حول الهجرة والمبادلات الدولية، حتى نتمكن معا من مواجهة الحقائق العالمية.

تقوم جمعية بوزافي، منذ ما يقرب من أربع سنوات، بتنفيذ أنشطة سنوية حول العديد من المواضيع المختلفة المتعلقة بالهجرة. لكن غالبا ما تبرز القضايا السياسية على الواجهة، مما يضع الجمعية في مرمى السلطات السنغالية. منذ أكتوبر 2022، بعد مبادرتهم

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في جرجيس، تونس، 2022 - *صورة: هاتف الإنذار*

الأولى "72 ساعة للتصدي لفرونتكس"، اضطر أعضاء الجمعية إلى التعامل مع العديد من المشاكل، بما في ذلك القيود على صفحتهم على فيسبوك لأكثر من عام، وإلغاء حساب رئيس/مؤسس الجمعية مرتين متتاليتين في عام واحد، وتجريم بعض أعضائها في منطقة شنغن ورفض منحهم تصريحا لتنظيم الأنشطة بشكل متكرر.

فعالية "إيقاف عمليات الإعادة القسرية عبر فرونتكس" لمدة 72 ساعة في داكار، السنغال، سبتمبر 2023 - *صورة: هاتف الإنذار*

تلتزم الجمعية بالدفاع عن حقوق الأشخاص المتنقلين، ولكنها تقترح أيضا مبادرات تنموية من أجل التحسين المستمر للظروف المعيشية للمهاجرين ، بالإضافة إلى الأعمال الاجتماعية والتضامنية. قمنا، أثناء صياغتنا لخارطة الطريق التي تحمل عنوان "سونوواريف"، والتي تعني "قانوننا الوطني" أو "act The patriot" باللغة الإنجليزية، بإعداد عشر فعاليات، نريد أن تكون أربعة منها سنوية. وتشمل هذه الفعاليات القافلة من أجل المفقودين التي ننظمها كل عام لتعزيز الحق في الكشف عن هويات ضحايا الحدود وحق عائلاتهم في معرفة الحقيقة. أما"نشاط-تضامن أعياد الميلاد" فهي مبادرة أخرى تهدف إلى مد يد العون للأطفال ضحايا مآسي الهجرة. ويتمثل هذا النشاط في تقديم الهدايا لهم في كل سنة بمناسبة أعياد الميلاد، ولكننا نحث أيضا السلطات المختصة على الاهتمام

بهم في ما يخص الدراسة ومتابعة حالتهم الصحية. في علاقة كذلك بالوفيات في البحر والاختفاء القسري، فإننا ننظم في 6 فيفري من كل عام نشاط-إحياء ذكرى المفقودين على الحدود، وهي مبادرة من شبكة هاتف الإنذار. هناك فعاليات أخرى أدرجناها في خارطة الطريق ونرغب في تنظيمها في المستقبل. غالبا ما تكون هذه الأنشطة صعبة الإنجاز من الناحية المالية، ولكننا نتمكن، بمساعدة شبكة هاتف الإنذار، وشريكنا الجديد، اللجنة الكاثوليكية ضد الجوع ومن أجل التنمية، ودعم منظمات أخرى مثل ميديكو الدولية (Medico International)، و مركز البحوث والمعلومات من أجل التنمية (CRID) ، وأرقام إلى أسماء (Numberintonames)، ومراقبة الهجرة (Migration-control)، وألغوا فرونتكس - سويسرا (Abolish Frontex Switzerland)، دائما من التواجد على الأرض حتى نتمكن من إضافة الجزء الذي يخصنا إلى الصورة الكاملة فيما يتعلق بقضية الهجرة في السنغال.

لنفكر بإيجابية

لكل شيء زمانه
وقت للنصائح والتحذيرات
وقت للمساعدة...
حدث لنا ذلك جميعا بالتأكيد.
أن نقدم لشخص ما نصيحة بكل إخلاص.
نحذره... ننبهه...
ولا يحدث شيء.
لا يلقي لنا بالا.
وبعدها...
تأتي اللحظة التي يسقط فيها ذلك الشخص
يتعثر بالضبط في المكان الذي حذرناه منه!
وحتما... أول ما تريد أن تقوله له هو
لكنني حذرتك!
(إلى درجة أنه، في أعماقنا، يمكن حتى أن نقول: تستحق ذلك!)
ومع ذلك...
ومع ذلك ليس هذا الوقت المناسب لذلك.
ما الفائدة من قول ذلك؟
هو يعرف ذلك الآن.
في هذه المرحلة، يحتاج هذا الشخص إلى المساعدة أكثر من اللوم.
إنه بحاجة إلى المساعدة، لا أن يتم دفعه إلى الأسفل.
(بالطبع، لا يزال على الشخص أن يتواصل معها).
الأمر ليس سهلاً بالطبع، لكن هكذا يتصرف الرفقاء المخلصون.
يجب أن نكون نافعين لمن حولنا.

بوزا في

حملة تضامنية بمناسبة عيد الميلاد في غوريه، داكار، السنغال، 2022 - *صورة: هاتف الإنذار*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في غوريه، داكار، 2022 - *صورة: هاتف الإنذار - داكار*

التشبيك لدى لأسطول المدني وتطوير مركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني

منذ عام 2017، أصبحت السلطات البحرية وخفر سواحل الاتحاد الأوروبي في مالطا وإيطاليا، بما في ذلك مراكز تنسيق الإنقاذ البحري في فاليتا (مركز تنسيق الإنقاذ البحري في مالطا) وروما (مركز تنسيق الإنقاذ البحري في إيطاليا)، تعاني من خلل وظيفي متزايد. لقد أصبح عدم المساعدة المنهجي للقوارب في حالات الاستغاثة وعمليات "الانسحاب" و"الإعادة" غير القانونية واقعا يتعين على الأسطول المدني التعامل معه. ومنذ عام 2019، وجد هاتف الإنذار نفسه يلعب دور "مركز تنسيق الإنقاذ" بشكل متزايد ، حيث يتلقى العديد من المكالمات من القوارب أو المعارف الذين بقوا على الشاطئ، محاولا دفع سلطات الاتحاد الأوروبي للقيام بعمليات الإنقاذ، وتنسيق الإجراءات مع الأسطول المدني حتى لا يتم ترك الأشخاص الموجودين على متن القوارب يواجهون مصيرهم. في عام 2020، تم إنشاء مركز مدني للإنقاذ والإنقاذ البحري يضم أعضاء من مختلف منظمات الإنقاذ البحري، للاستجابة للتحديات الجديدة وتعزيز شبكة من التضامن لدعم الأشخاص في رحلتهم.

إنشاء منصة باستخدام ميثاق باليرمو

شهدت مكتبة بلدية باليرمو التاريخية اجتماعا فريدا من نوعه في ذلك الوقت. تحت شعار "من البحر إلى المدن"، استقبل عمدة باليرمو، ليولوكا أورلاندو، في عام 2018، ممثلين عن البلديات والكنيسة بالإضافة إلى باحثين ونشطاء "بلا حدود" وعاملين في مجال الإنقاذ البحري. توجه هاتف الإنذار إلى السيد أورلاندو لأنه "أكثر رؤساء البلديات تقدمية في أوروبا" وطلبنا منه تنظيم شكل من أشكال التشبيك. كان أورلاندو أحد الفاعلين الذين ساهموا في صياغة ميثاق باليرمو لعام 2015 الذي يدعو بوضوح إلى تكريس الحق في التنقل للجميع.

مجموعة منشورات Echoes الصادرة عن مركز الإنقاذ المدني MRCC. 2024 - *صورة: Echoes*

في هذا الاجتماع، وقبل أيام قليلة من وصول السيد سالفيني إلى السلطة كوزير للداخلية الإيطالية، تم إطلاق ما يسمى بـ"عملية منصة ميثاق باليرمو". "نحو ائتلاف للتضامن - من أجل الحق في التنقل والمساواة في الحقوق للجميع" كان ذلك عنوان الإعلان الأولي الذي نُشر مع رسالة واضحة:

" من الإنقاذ في البحر إلى مدن التضامن، ومن الحصول على السكن إلى الرعاية الطبية وظروف العمل العادلة، ومن المشورة القانونية إلى الحماية ضد الترحيل: نحن من نحدد ونضع رؤيتنا للمجتمع الذي نريد العيش فيه. كما ندعو المجتمع المدني للانضمام إلينا في هذه العملية: لخلق ممرات ومساحات ومشاريع تضامن تعبر وتسقط كل الحدود الداخلية والخارجية لأوروبا". [1]

على مدار الأشهر التالية، عُقدت اجتماعات أخرى مرتبطة بعملية المنصة هذه في نابولي وبرشلونة وأخيرا، في نوفمبر 2019 في بولونيا. تم إنشاء مجموعتي عمل رئيسيتين طورتا ديناميكياتهما وهياكلهما الخاصة. ركزت إحدى المجموعتين على عمليات الاستقبال والتضامن على الأرض، ثم تطورت هذه العملية، على مدى السنوات التالية، لتصبح شبكة "من البحر إلى المدينة" عبر الوطنية[2]. أما المجموعة الثانية فركزت على أشكال التعاون في البحر وشكلت نواة ما أصبح فيما بعد مركز تنسيق الاستجابة والتضامن في البحر.

في عامي 2016 و2017، كانت العديد من منظمات الإنقاذ البحري قد اجتمعت بالفعل بانتظام بهدف التبادل العملياتي. في عام 2019، ازداد الدور التواصلي لهاتف الإنذار في ما يخص الإنقاذ البحري بشكل كبير، وازداد أكثر في عام 2020، حتى لو لم تكن بعض منظمات الإنقاذ غير الحكومية (أو لم ترغب في أن تكون) على علم بهذا التطور. فعلى الرغم من أن طواقم سفن الإنقاذ وفرق هاتف الإنذار عملت معا بنجاح، بما في ذلك خلال الليالي الطويلة، للعثور على الأشخاص الذين يواجهون الخطر في البحر وإنقاذهم، إلا أن بعض المنظمات لم ترغب في الاعتراف بأهمية هذا التعاون، أو أنكرته أصلا في بعض الأحيان. إلا أنه، ومع مرور الوقت وتحول "سلسلة التضامن بين الهاتف والجو والبحر" إلى ممارسة يومية، ازداد الاعتراف المتبادل وتحسّن التعاون.

من التبادل إلى التنسيق

في صيف 2021، وخلال اجتماع عقد في باليرمو، تقرر الإعلان عن مركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني. ليس كـ"انفجار كوني"، وإنما بتواضع وهدوء، استنادا إلى تعاوننا اليومي. كان أعضاء هذه المنظمات بصفتهم الشخصية، وليس المنظمات في حد ذاتها، هم الأكثر اقتناعا بالحاجة إلى تبادل سياسي وعملياتي جماعي، وكانوا هم الذين انضموا إلى هذه العملية الناشئة. أخيرا، في جانفي 2022، تم إطلاق الموقع الإلكتروني لمركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني ونشر برنامج عملنا.

1 انظر: https://alarmphone.org/en/2018/06/17/toward-a-coalition-of-solidarity-for-the-right-to-mobility-and-equal-rights-for-al

2 انظر: https: //fromseatocity.eu

عملية إنشاء منصة ميثاق باليرمو، إيطاليا، ماي 2018 - *صورة: هاتف الإنذار*

يعمل مركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني على تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ في البحر والدعوة إلى تدخل الجهات الحكومية في القيام بواجب الإنقاذ في إطار احترام مبادئ حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى تحسين تنسيق عمليات البحث والإنقاذ، يعتزم مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط جمع البيانات والمعلومات عن حالات الاستغاثة في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، من أجل زيادة الوعي العام ودعم جهود المناصرة والبحوث والتدخلات القانونية.

بعد الانتهاء من عملية البحث والإنقاذ، ينخرط المركز في أعمال المتابعة، لا سيما عندما يتم الإبلاغ عن أشخاص مفقودين. وبما أن السلطات المختصة لا تفصح عن أي معلومات حول أحداث البحث والإنقاذ الجارية أو المكتملة، يقوم المركز بتوثيق جميع المعلومات الممكنة باستخدام برنامج متخصص يسمى "SARchive". كما أن التوثيق ضروري لدعم عمليات البحث والإنقاذ وجمع الأدلة لمحاسبة المتورطين. يمكن أيضا توفير المعلومات بناء على طلب أطراف ثالثة، كالصحفيين والباحثين. أخيرا، يساعد جمع الوثائق على جمع الأدلة لفائدة المبادرات الاستراتيجية المحتملة للتقاضي التي تهدف إلى التنديد بالانتهاكات والإهمالات من قبل السلطات المعنية، بفضل المشاركة المباشرة للضحايا وأقاربهم ومجتمعاتهم.

"ما يُحدث الفارق": بداية إصدار مجلة أصداء (Echoes)

نُشر العدد الأول من مجلة "أصداء" لمركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ في جويلية 2022. نشأت "أصداء" بناء على الرغبة في تشارك المعلومات التي جمعتها مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في البحث والإنقاذ، لرفع مستوى الوعي العام بالانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان في البحر الأبيض المتوسط ولفت الانتباه إلى مختلف النضالات من أجل حرية التنقل في البحر. في مجلة أصداء التي صدر لها حاليا 14 عددا، يتم تناول الجوانب المهمة للبحث والإنقاذ في وسط البحر الأبيض المتوسط، ومناقشة التحديات، وعرض التحليلات ونتائج البحوث، وتسليط الضوء على النضالات المنظمة ذاتيا للأشخاص الذين يقومون بالتنقل. يتمثل الهدف الرئيسي لأصداء في تسليط الضوء على التعاون المبهر القائم بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في وسط البحر الأبيض المتوسط. أصداء هو إصدار تعاوني يسعى كذلك إلى تشجيع الحوار مع المجتمعات المدنية في الشمال والجنوب، وتعزيز التضامن العابر للأوطان.

موقع واب مركز تنسيق الإنقاذ البحري المدني (CMRCC) : www.civilmrcc.eu

كيف تشتغل شبكة الإنقاذ البحري، عادةً، في وسط الأبيض المتوسط

الصورة: PilotesVolontaires

في الليلة الفاصلة بين 14 و 15 أوت 2024، تلقى هاتف الإنذار نداء استغاثة من قارب على متنه 57 شخصًا، كانوا قد إنطلقوا من ليبيا. قام هاتف الإنذار بتنبيه السلطات في مالطا وإيطاليا عبر البريد الإلكتروني. وكالعادة، لم يتم الرد أو تقديم أي معلومات من قبلهم. استمر هاتف الإنذار في التواصل مع الأشخاص على القارب طوال الليل ومواصلة إخبار السلطات والأسطول المدني بتغيرات موقع وإحداثيات الـGPS المتعلّقة بالقارب.

بناءً على هذه المعلومات، قامت طائرة "كوليبري 2" التابعة لمجموعة "بيليوت فولونتير" بالبحث عن القارب، ووجدته في منطقة البحث والإنقاذ المالطية الجنوبية وأكدت موقعه. في وقت لاحق، قامت "كوليبري 2" بتوجيه قوارب "RHIBs" الخاصة بسفينة "جيو بارينتس" التابعة لمنظمة "أطباء بلا حدود" إلى القارب الذي كان في حالة استغاثة. وتم إنقاذ الـ 57 شخصًا في وقت متأخر من الصباح.

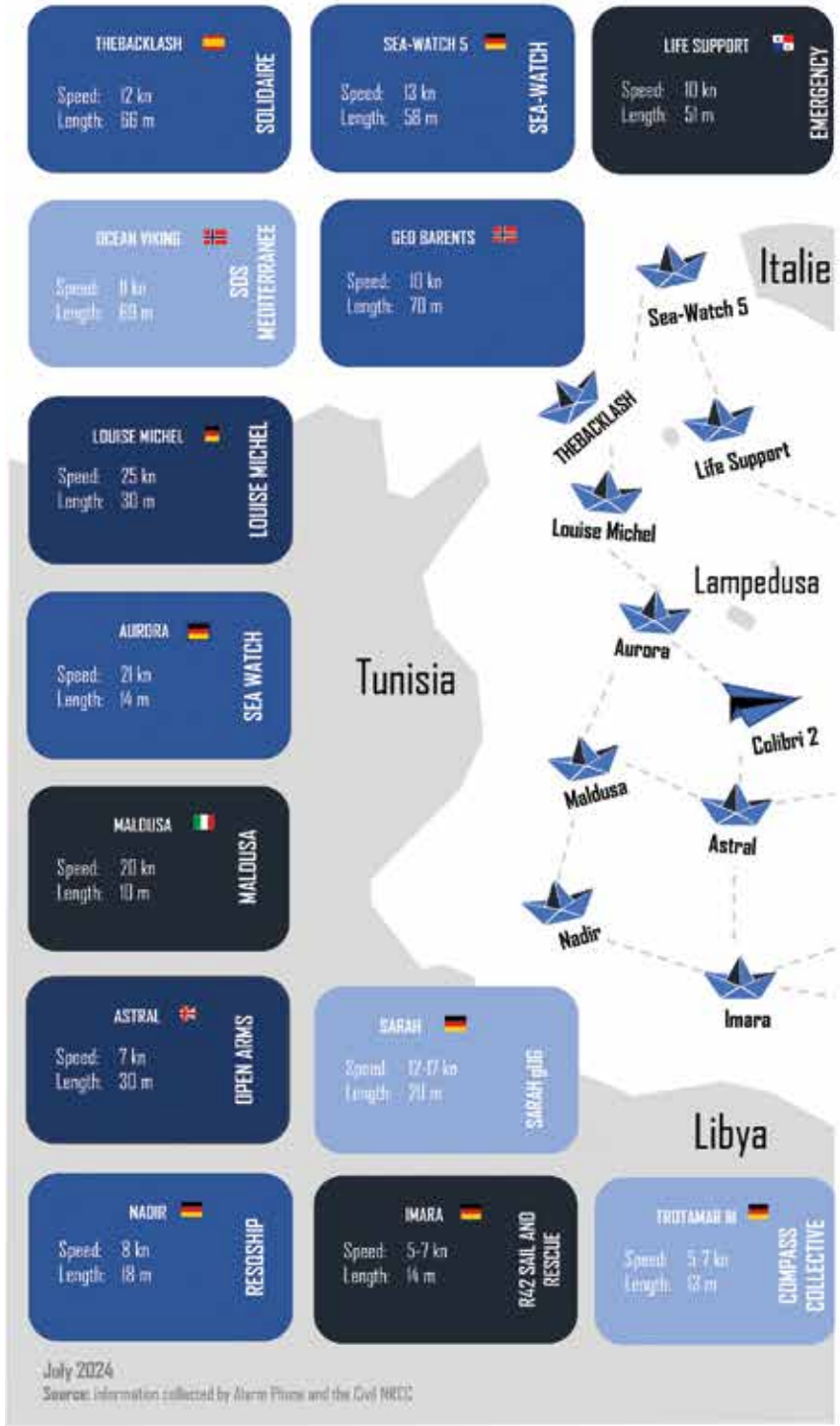
THEBACKLASH
Speed: 12 kn
Length: 66 m
SOLIDAIRE
SEA-WATCH 5
Speed: 13 kn
Length: 58 m
SEA-WATCH
LIFE SUPPORT
Speed: 10 kn
Length: 51 m
EMERGENCY
OCEAN VIKING
Speed: 11 kn
Length: 69 m
SOS MEDITERRANEE
GEO BARENTS
Speed: 10 kn
Length: 70 m
LOUISE MICHEL
Speed: 25 kn
Length: 30 m
LOUISE MICHEL
AURORA
Speed: 21 kn
Length: 14 m
SEA WATCH
MALOUSA
Speed: 20 kn
Length: 10 m
MALOUSA
ASTRAL
Speed: 7 kn
Length: 30 m
OPEN ARMS
SARAH
Speed: 12-17 kn
Length: 20 m
SARAH gUG
NADIR
Speed: 8 kn
Length: 18 m
RESQSHIP
IMARA
Speed: 5-7 kn
Length: 14 m
R42 SAIL AND RESCUE
TROTAMAR III
Speed: 5-7 kn
Length: 13 m
COMPASS COLLECTIVE
Italie
Sea-Watch 5
THEBACKLASH
Life Support
Louise Michel
Lampedusa
Aurora
Tunisia
Colibri 2
Maldusa
Astral
Nadir
Imara
Libya
July 2024
Source: information collected by Alarm Phone and the Civil MRCC

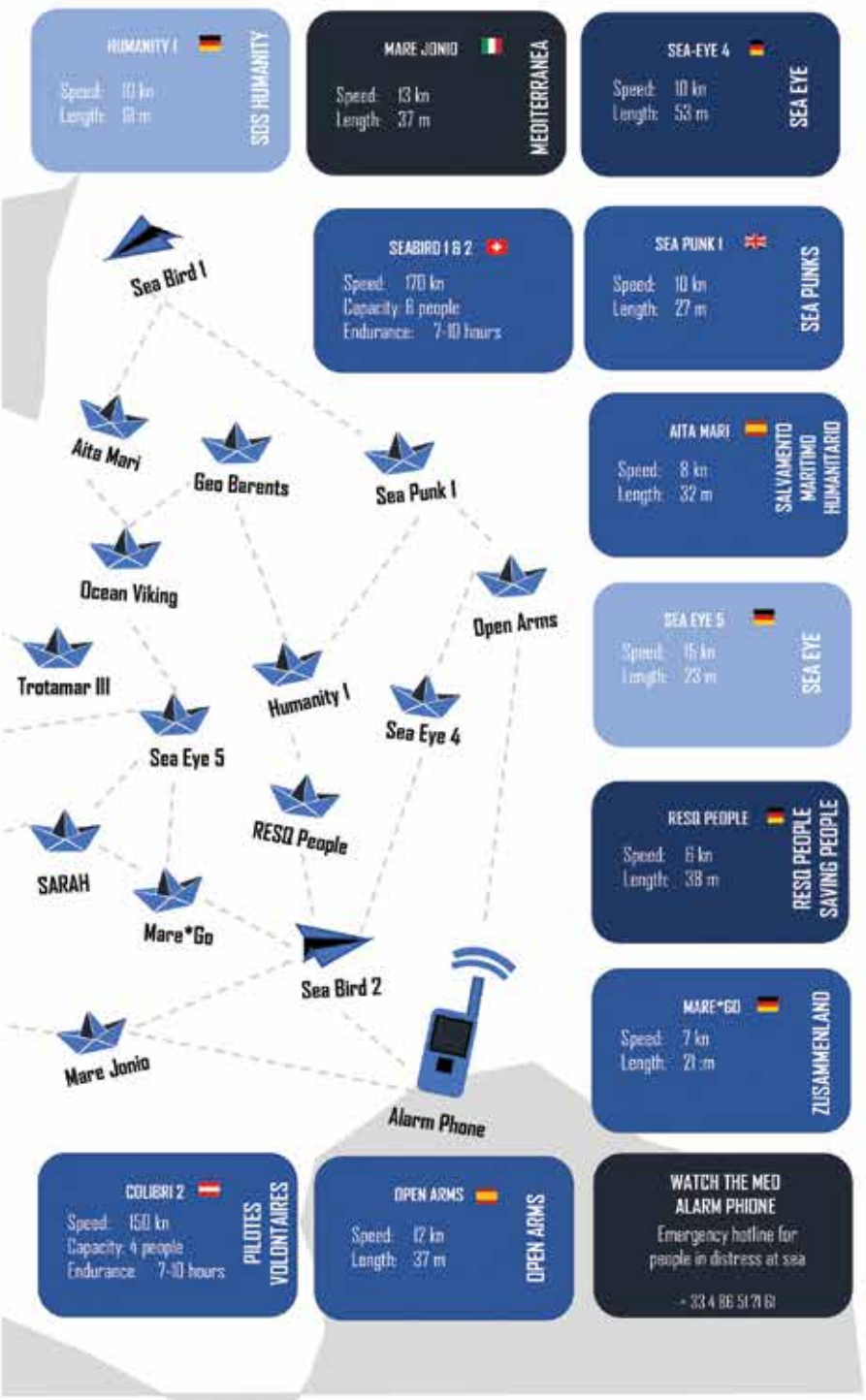
HUMANITY I
Speed: 10 kn
Length: 68 m
SOS HUMANITY
MARE JONIO
Speed: 13 kn
Length: 37 m
MEDITERRANEA
SEA-EYE 4
Speed: 10 kn
Length: 53 m
SEA EYE
SEABIRD 1 & 2
Speed: 170 kn
Capacity: 6 people
Endurance: 7-10 hours
SEA PUNK I
Speed: 10 kn
Length: 27 m
SEA PUNKS
AITA MARI
Speed: 8 kn
Length: 32 m
SALVAMENTO MARITIMO HUMANITARIO
SEA EYE 5
Speed: 15 kn
Length: 23 m
SEA EYE
RESQ PEOPLE
Speed: 6 kn
Length: 38 m
RESQ PEOPLE SAVING PEOPLE
MARE*GO
Speed: 7 kn
Length: 21 m
ZUSAMMENLAND
COLIBRI 2
Speed: 150 kn
Capacity: 4 people
Endurance: 7-10 hours
PILOTES VOLONTAIRES
OPEN ARMS
Speed: 12 kn
Length: 37 m
OPEN ARMS
WATCH THE MED ALARM PHONE
Emergency hotline for people in distress at sea
+ 33 4 86 51 71 61
Sea Bird 1
Aita Mari
Geo Barents
Sea Punk I
Ocean Viking
Open Arms
Trotamar III
Humanity I
Sea Eye 4
Sea Eye 5
RESQ People
SARAH
Mare*Go
Sea Bird 2
Mare Jonio
Alarm Phone

اللاجئون في ليبيا:
"نطمح إلى عالم أفضل تستحق فيه الحياة أن تعاش"

مقابلة مع ديفيد يامبيو، المتحدث باسم اللاجئين في ليبيا

كان ديفيد أحد أهم منظمي الاحتجاجات غير المسبوقة التي قام بها الأشخاص الواصلون إلى ليبيا إلى حدود أكتوبر 2021. خلال السنوات الأربع التي قضاها في ليبيا، تمت إعادته من البحر أربع مرات. وفي صيف 2022، تمكن من الهرب بوسائله الخاصة إلى إيطاليا. ومنذ وصوله إلى أوروبا، واصل ديفيد على الفور النضال من أجل حقوق اللاجئين في ليبيا ("Refugees in Libya")، رفقة زملائه في الكفاح، ممن عبروا أيضا الحدود، وشبكات الدعم.

ديفيد، لقد وصلت إلى أوروبا معتمدا على قدراتك الذاتية منذ حوالي عامين. ومنذ ذلك الحين، واصلت دعم رفاقك في ليبيا. ما هو انطباعك عن الوضع السياسي والحركات الاجتماعية في أوروبا؟

د يبدو لي أن عامين فترة قصيرة جدا حتى نفهم الديناميكيات السياسية والحركات الاجتماعية في أوروبا. ولكن، عندما أفكر في الوضع السياسي في أوروبا، لا يمكنني القول أنه ليس هناك الكثير من الأمل في المستقبل كما نراه نحن، المجتمع المدني والناس العاديون. الوضع السياسي منفّر ويضعنا أمام الخوف المستمر من أن كل شيء يمكن أن ينهار في أي لحظة. لقد نجحت قلة من السياسيين المجانين في نشر سمومهم

معرض للاجئين في ليبيا خلال فعالية في روما، إيطاليا، جوان 2024 - *صورة: Refugees in Libya*

عمدا وغسل أدمغة المواطنين الغربيين حتى يصدقوا أن أوروبا يمكن أن تكون قارة ديمقراطية، من خلال وضع خطوط حمراء حولهم وحول حدودهم، لاعتبارات سياسية. تريد السلطات الأوروبية، بأساليب مختلفة، القضاء على التضامن ومن يمارسنه ويمارسونه، من التهديدات إلى التتبعات القضائية غير القانونية مرورا بالتشهير. يجب أن نتذكر دائما أن هناك سببا محددا للغاية وراء تجريمها لأولئك الذين يمارسون التضامن: إننا نساهم في تشكل مجتمع آخر عالم آخر ممكن، ونقيم الدليل أنه أجمل بكثير من المجتمع الحالي، حيث تهيمن الفردية والرأسمالية والاستبداد والأبوية. لهذا السبب يتعرض الناس والظواهر الاجتماعية التي تمارس التضامن للهجوم، ولهذا السبب نحن نقاوم ونستمر في المقاومة.

أما فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية في أوروبا، فإنني أشعر ببعض الانزعاج بناء على تجربتي التي امتدت لعامين. إن ضعف الحركات الاجتماعية يكمن في المنافسة والانغلاق والوصول إلى الموارد بالإضافة إلى المعارك من أجل الشهرة. هناك المئات من الحركات في أوروبا التي تشتغل عمليا على نفس القضايا، لكنها منقسمة بسبب الأمور المذكورة أعلاه لدرجة أنها تنتج الكراهية ولا تنجح في توحيد المجموعات التابعة لها لتحقيق هدف نبيل على حساب الجهود المشتركة.

"لاجئون في ليبيا" هي حركة ذاتية التنظم نشأت في أكتوبر 2021، خلال المظاهرة التي شارك فيها آلاف اللاجئين أمام مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في طرابلس بعد مداهمات وحشية واسعة النطاق على أحياء السود من قبل قوات الأمن الليبية. ودعا المتظاهرون إلى توفير الحماية ووضع حد للانتهاكات أثناء الاحتجاز ولأشكال التعذيب والعبودية التي ترتكبها الميليشيات والسلطات الليبية الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي. وقد استمر اعتصام "لاجئون في ليبيا" حوالي مائة يوم قبل أن تقوم قوات الأمن الليبية التابعة لوزارة الداخلية، في 10 جانفي 2022، باستعمال العنف لفض الاعتصام واعتقال المئات.

في عام 2022، تمكن بعض مناضلي "لاجئون في ليبيا" من الفرار من ليبيا والوصول إلى أوروبا. من داخل إيطاليا وبلدان أخرى، استمروا في التعبئة والدفاع عن مطالبهم. ومن خارج ليبيا، بدأوا في توثيق الانتهاكات المرتكبة ضد اللاجئين الذين ما زالوا يعيشون هناك وتقديم الدعم لهم. كما قاموا بتنظيم أول مظاهرة في ديسمبر 2022 أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجنيف، وفي جوان 2023، نُظمت احتجاجات أمام مقرات المؤسسات الأوروبية في بروكسل. تم إنشاء "التحالف مع اللاجئين في ليبيا" في خريف 2023 بالشراكة مع نشطاء من عدة منظمات داعمة. ونُظمت فعاليتان تضامنيتان في بولونيا وروما في جانفي وماي 2024. كما تم بعث خط هاتفي جديد لدعم الأشخاص على الأرض في ليبيا بشكل يومي وعملي. وفي الوقت نفسه، يجري الإعداد لحملة إجلاء عبر تهيئة ممرات آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين ما زالوا عالقين في ليبيا. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمنظمة https://www.refugeesinlibya.org/RiL:

مظاهرة للاجئين في ليبيا في بروكسل، بلجيكا، جوان 2023 - صورة: Alliance with Refugees in Libya

خلال الأشهر القليلة الماضية، وصل إلى أوروبا رفاق جدد من" اللاجئين في ليبيا"، بعضهم عن طريق إعادة التوطين والبعض الآخر عن طريق القوارب. هل تأملون في تعزيز النواة الصلبة لتنظيمكم الذاتي؟ كيف يمكن لمن ناضلوا وعانوا طويلا أن يحافظوا على طاقتهم وحماسهم؟

د مرّ الرفاق الذين وصلوا مؤخرا إلى أوروبا عبر الممرات الإنسانية بسانت إيجيديو الإنسانية وتم الاعتراف بهم كمدافعين عن حقوق الإنسان بفضل الحملة التي تم إطلاقها لإجلاء 221 مدافعا عن حقوق الإنسان. ووصل آخرون بالقوارب. نحن نتكاتف معا لتوحيد جهودنا وتحويل تجاربنا المروعة إلى عالم لا يذهب فيه الأمل سدى ولا تُترك فيه العدالة. وفيما يتعلق بطاقة وحافز أولئك الذين عانوا من عنف الدولة وإهمالها، نعتقد أنه من واجبنا ألا نغض الطرف، لأن الألم المستمر الذي يلحق أولئك الذين يعانون في ليبيا، وفي أماكن أخرى في شمال أفريقيا، يعيد فتح جراحنا القديمة. لهذا السبب نعتقد أنه من الضروري التفكير بشكل خلاق في الأزمة الحالية التي تؤثر على اللاجئين والمهاجرين. نحن نحلم باستمرار بتغيير السرديات والمعايير التي يحملها الأشخاص الذين لم يختبروا هذه الأزمة، ولكنهم يتحدثون باسمنا ويدعون تمثيل احتياجاتنا ورغباتنا ومصالحنا وكأننا غير قادرون على القيام بذلك.

تنبع قوتنا من تصورنا لفضاء ننتمي إليه حيث لا نكون في حاجة لأن نطالب أو نحارب باستمرار من أجل الكرامة والسلامة والأمن والمساواة والاندماج الاجتماعي. إننا نجرؤ على تخيل عالم أفضل تستحق فيه الحياة أن تعاش.

في جانفي 2024، نظم "التحالف مع اللاجئين في ليبيا" فعالية مفتوحة للعموم في بولونيا، وفي ماي2024، نظم تجمعا آخر في روما. ماذا كان تأثير هذه التجمعات؟

د كانت الفعاليات التي نظمها "التحالف مع اللاجئين في ليبيا" إيجابية في الأساس من عدة نواحٍ. بداية، كانت الفكرة تتمثل في التعريف بهؤلاء الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والذين لا يزالون عالقين في ليبيا، ما يجعلهم عرضة للعواقب البائسة لهذا الالتزام. وثانيا، الضغط على السياسيين والحكومات المحلية والمدن المستقبلة للاعتراف بالرفاق الـ 221 كمدافعين شرعيين عن حقوق الإنسان واستضافتهم بناء على ذلك، وليس فقط كطالبي لجوء أو لاجئين. لقد استفدنا من المشاركة الإيجابية لرؤساء البلديات في كل من هذه المدن، إلى جانب المحامين الدوليين والإقليميين، وصانعي الأفلام، وأعضاء منظمات المجتمع المدني، والجامعات والمنظمات الكنسية مثل الفاتيكان ومجتمع سانت إيجيديو، الذين دعموا الحملة وأيدوها. وقد جذبت الحملة اهتمام السياسيين وأعضاء البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

لقد تلقيت على هاتفك الشخصي آلاف الطلبات ورسائل الاستغاثة من الأشخاص المارين عبر في ليبيا. واليوم، تحاول مع "التحالف مع اللاجئين في ليبيا" إنشاء هيكل للمساعدة عبر خط هاتفي للاستجابة بشكل جماعي أكثر. ما هو التقدم الذي تم إحرازه وما هي التحديات الرئيسية هذا المشروع الجديد للدعم الهاتفي؟

د نعم، لقد تلقيت وما زلت أتلقى مئات الطلبات وحالات الاستغاثة من قبل أشخاص - ليس من ليبيا فقط، بل أيضا من تونس والسودان ومصر والمغرب والجزائر وإثيوبيا والنيجر واليونان وبولندا وغيرها من الحدود الداخلية لأوروبا. ولكي نكون أكثر فعالية، قمت بدعوة أعضاء "التحالف مع اللاجئين في ليبيا" لإيجاد حل جماعي يستجيب لهذه الطلبات، ونحن بصدد تنفيذ العديد من الأفكار الجديدة. نحن نستخدم بوابة إلكترونية ونحاول تطوير أرشيف يساعدنا على تخزين المعلومات المجمّعة عن طريق الخط الساخن والاحتفاظ بها. نحاول دائما إيجاد أعضاء جدد، عليهم أن يخضعوا للتدريب على المكالمات التي تتطلب قدرة على التعامل مع الصدمات النفسية وحسن التواصل. ويبقى أحد التحديات الرئيسية هو جمع التبرعات، حيث أن المكالمات التي نتلقاها تتطلب حلولا عملية ولسنا نملك الأموال اللازمة لتوفيرها.

في جويلية 2023، تم إطلاق سراح رفاقكم من سجن عين زارة في ليبيا، وكان ذلك أيضا بفضل التزامكم واحتجاجاتكم وضغطكم المستمر. واليوم أطلقتم في بولونيا حملة إجلاء 221 من المدافعين عن حقوق الإنسان. ما هي التحديات المقبلة وما هي انتظاراتكم من هذه الحملة؟

د لقد كان إطلاق سراح رفاقي نتيجة لجهد جماعي من قبل المسافرين وأعضاء المجتمع المدني الليبي والأوروبي، بما في ذلك هاتف الإنذار. لم يكن من السهل ترك رفاقنا عالقين في شوارع طرابلس بعد إطلاق سراحهم والخطر المستمر المتمثل في الاختطاف والمضايقات والتعذيب من قبل الميليشيات التابعة لوزارة الداخلية الليبية أو في عدم اعتراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي الجهة المخولة بالدفاع عن سلامة وأمن ورفاهية هؤلاء الأشخاص. لذلك كان علينا إطلاق حملة الإجلاء، والتي تمت في أجواء متقلبة نوعا ما، لأن أوروبا ليست نصيرة حقوق الإنسان كما تدعي. لقد واجهنا عدم التزام من جانب الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، فإن الحكومات المحلية لا تملك القدرة على استضافة رفاقنا دون موافقة السلطات العليا. لقد تراجع الدعم والترحيب في المدن منذ فترة طويلة، ونحن نعمل جاهدين على تنشيط هذه الآليات. ويحدوني الأمل في أن تكلل هذه الحملة بالنجاح وأن تفتح المزيد من سبل الاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر في ليبيا أو تونس.

نشاط نظّمه اللاجئون في ليبيا في بولونيا، إيطاليا، جانفي 2024 - *صورة: Alliance with Refugees in Libya*

لقد شاركت في الاجتماع العام لهاتف الإنذار في أمستردام في ديسمبر 2022. بعض أعضائنا منتمون ل"التحالف مع اللاجئين في ليبيا". ما هي رسالتك الرئيسية من أجل استمرار مشروع خطنا الهاتفي للطوارئ بعد مرور عشر سنوات على تأسيسه؟

د قبل الانضمام إلى الجلسة العامة لهاتف الإنذار في بداية ديسمبر 2022، كنت قد مررت بتجربة أثناء محاولتي الوصول إلى أوروبا في جانفي 2019 وأثرت في بشدة. كنا قد غادرنا مدينة الخمس في ليبيا عن طريق البحر متجهين إلى أوروبا، عندما واجه زورقنا المطاطي صعوبة في اجتياز الأمواج العاتية. بحثنا عن المساعدة بكل الأشكال، لكن أحدا لم يستجب، باستثناء هاتف الإنذار. على الرغم من إنقاذنا لاحقًا من قبل سفينة تجارية ترفع

علم سيراليون "لايدي شام" وإجبارنا على العودة إلى ليبيا، إلا أن تجربتنا مع هاتف الإنذار كانت تجربة لا تُنسى ومصدر إعجاب. خلال تجربتي، في عام 2022، في اجتماع هاتف الإنذار في أمستردام، أقمت علاقة قوية مع الأعضاء الذين أظهروا تضامنا عمليا وسياسيا مع مرور الوقت. لقد أطلقنا معهن ومعهم حملات سياسية من أجل حرية التنقل وتكاتفنا جميعا للاستجابة لحالات الطوارئ مهما كانت صغيرة. واليوم، أتمنى أن يستمر هاتف الإنذار في توثيق الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان التي تُرتكب على حدود أوروبا الخارجية والداخلية. أود أن أراهم يواصلون دق ناقوس الخطر وطلب المساعدة للأشخاص الذين يواجهون الخطر في البحر. أود أن أرى أعضاءها يتزايدون على مستوى العالم وأن يصبحوا حراساً لكوكبنا ضد الإفلات من العقاب واللاإنسانية.

"مرحبا بك في أوروبا"

دليل الإنترنت w2eu.info -

يهدف موقع "مرحباً بك في أوروبا" إلى توفير معلومات دقيقة ومتوفرة لجميع الأشخاص أثناء العبور، خدمة للهدف الأساسي المتمثل في الكفاح المشترك من أجل حرية التنقل. منذ إنشائه في عام 2010، يهدف الدليل الإلكتروني إلى توفير الحد الأدنى من جهات الاتصال في جميع بلدان الوصول والعبور الأوروبية تقريبا، إلى جانب مختلف بلدان العبور حول البحر الأبيض المتوسط.

كما تحتوي العديد من الأقسام حسب البلدان بفصول مواضيعية تغطي حقوق وأوضاع المهاجرين/اللاجئين في كل منطقة. هذه المعلومات متوفرة بأربع لغات: العربية والإنجليزية والفارسية والفرنسية. وقد أصبح دليل الإنترنت منذ إنشائه أداة في يد المهاجرين/اللاجئين يستخدمونها على نطاق واسع في جميع مراحل رحلاتهم وفي مراحل مختلفة: قبل المغادرة، وعندما يكونون عالقين أثناء العبور وعند الوصول. كما يمكن استخدامه من قبل الأشخاص الذين يواجهون مشاكل في الطريق ومن قبل أولئك الذين وصلوا، وكذلك من قبل المهددين بالترحيل.

يعتبر هذا المصدر للمعلومات ضد الخوف ومن أجل الحق في البقاء للجميع وسيلة لتمكين الناس من خلال تقديم المشورة، إلى جانب المعلومات المنشورة في دليل الويب. كما أصبح موقع w2eu.info أداة للتواصل لا يستخدمه الأشخاص المتنقلون فحسب، بل يستعمله كذلك النشطاء. وهو مفيد مفيدا للعثور على المساعدة عند الحاجة إليها.

كجزء من عملنا في هاتف الإنذار، غالبا ما نرسل روابط إلى دليل "مرحبا بك في إسبانيا" أو "مرحبا بك في إيطاليا" أو "مرحبا بك في اليونان" إلى الأشخاص الذين وصلوا إلى أوروبا. نفعل ذلك لنتمنى لهم رحلة آمنة ونمنحهم سندا في معاركهم المقبلة.

فورنسيك بوردر: التدخلات الإستقصائية في مواجهة عنف الحدود

شارز هيلر

(Border Forensics BF) هي وكالة استقصائية تم إطلاقها في عام 2021 تعمل على تطوير منهجيات تحقيق جديدة لتوثيق وتحدي الأشكال المختلفة للعنف الحدودي والجغرافي الذي يواجهه المهاجرون غير الشرعيين على طول مساراتهم. تعتمد BF على مشروع فورنسيك اوسيانوغرافي (ForensicOceanography FO)، الذي ركز حصريا على الحدود البحرية لأوروبا. وقد تم الجمع بين التحقيقات التي أجرتها BF و FO مع والعمل الأساسي المتمثل في التدخل الحيني لهاتف الإنذار - راقب المتوسط على مدى السنوات العشر الماضية.

بين عامي 2011 و2021، تناول مركز FO بشكل نقدي الظروف السياسية والمكانية والجمالية التي حولت البحر الأبيض المتوسط إلى أحد أكثر المناطق الحدودية دموية في العالم. وباعتباره فرعا من وكالة الأبحاث الأوسع نطاقا، فورنسيك أركيتكتشر (Forensic Architecture) التي تتخذ من لندن مقرا لها، كان لـ FO الريادة في استخدام التقنيات الجغرافية والإعلامية - مثل صور الأقمار الصناعية، ونمذجة القوارب المنجرفة، وتتبع السفن - لإعادة بناء حالات محددة من انتهاكات حقوق الإنسان والوفيات في البحر بصورة دقيقة، والتي كانت ستبقى طي الكتمان لولا ذلك. وبذلك، فقد ساعدت على المساهمة في الحد من الإفلات من العقاب الذي ساد لفترة طويلة في حالات الوفاة والمعاملة العنيفة للمهاجرين في البحر. وبدءا من التقرير عن "القارب الذي تُرك في مواجهة الموت"، الذي توفي فيه 63 شخصاً بعد أن تُركوا للموج يتقاذفهم لمدة 14 يوما في منطقة المراقبة البحرية التابعة لحلف شمال

إحياء ذكرى المجزرة من قبل الناجين في 29 جوان 2022 أمام مركز إقامة مؤقتة للمهاجرين في مليلية، الأرض الإسبانية على الحدود مع المغرب - *صورة: كليو مارميي*

الأطلسي (الناتو)، واصلت المنظمة التحقيق في السياسات والممارسات الحدودية التي كانت تبرز والي تمثل تهديدا لحياة المهاجرين وحقوقهم. وقد استُخدمت أعمال المنظمة في مجموعة واسعة من المنابر - من المحاكم إلى المؤسسات السياسية والفضاءات الثقافية.

كما ساعدت المنظمة أيضا مجموعات الناشطين والمنظمات غير الحكومية على إنشاء أدوات جديدة لتوثيق الانتهاكات، مثل منصة رسم الخرائط، راقب المتوسط، وهاتف الإنذار المرتبط بها. وكما هو مبيّن في مساهمات أخرى في هذا الكتيب، فإنه، عند نشر المنظمة تحقيقها في قضية قارب "تُرك ليموت" في عام 2012 لدعم مطالب الناجين في الحقيقة والعدالة من خلال الإجراءات القانونية، رأى العديد من النشطاء في ذلك فرصة لاستغلال الأساليب والتقنيات التي استخدمتها منظمة FO بهدف رسم خريطة لممارسات الجهات الفاعلة على الحدود البحرية، ودمجها مع الأشكال الحالية للدعم عن بعد التي يمارسها الأب موسي زيراي، من أجل وضع أداة جديدة تتيح التدفورنسيك بوردرخلات الحينية والشبكية من قبل النشطاء لفائدة المهاجرين. وهكذا شاركت منظمة FO في ظهور منصة "راقب المتوسط"، وهاتف الإنذار فيما بعد، كما عملت دائما مع هاتف الإنذار لتوثيق والتنديد بالأشكال المتغيرة للعنف الحدودي الذي تمارسه الدول في البحر الأبيض المتوسط - من ممارسات التخلي عن المهاجرين إلى مختلف استراتيجيات الإعادة القسرية.

بعد 10 سنوات من العمل حصريا في البحر الأبيض المتوسط، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الفاعلين في المجتمع المدني (كهاتف الإنذار ومنظمات الإنقاذ غير الحكومية) قد طوروا قدرة أقوى بكثير على التدخل وتوثيق الانتهاكات على الحدود البحرية ومحاسبة مرتكبيها، قررت FO تحويل تركيزها جغرافيا إلى خارج البحر والتركيز على المناطق الحدودية الأخرى التي حظيت باهتمام أقل من المجتمع المدني والصحافة، حيث، وكنتيجة لذلك، لا تزال أعمال العنف على الحدود تُرتكب دون عقاب. وكجزء من عملية إعادة التوجيه هذه، قمنا في في عام 2021 بإطلاق فورنسيك بوردر كوكالة تحقيق جديدة.

وقد ركزت تحقيقات فورنسيك بوردر على مجموعة واسعة من المناطق الجغرافية التي يواجه فيها المهاجرون، الذين يتم اعتبارهم غير شرعيين من الجنوب، العنف والحدود الأوروبية - من الآثار المميتة لسياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة بتصدير الحدود إلى خارج أوروبا، كما هو الحال في صحراء النيجر، إلى الممارسات الحدودية التي تستهدف المهاجرين في أوروبا، كما هو الحال عبر حدود جبال الألب بين إيطاليا وفرنسا. ومع ذلك، ظل البحر الأبيض المتوسط هاجسا مهما ل فورنسيك بوردر، وواصلنا التعاون مع هاتف الإنذار - راقب المتوسط. عام 2022، على وجه الخصوص، نشرت فورنسيك بوردر تحقيقا بالتعاون مع منظمة هيومن رايتس ووتش بعنوان "التواطؤ الجوي - المراقبة الجوية لفرونتكس تتيح المعاملة السيئة"، والذي يركز على الاستخدام المتزايد للمراقبة الجوية للاتحاد الأوروبي - التي تقوم بها فرونتكس على وجه الخصوص - للتمكن من اعتراض المهاجرين الذين يحاولون الهروب من ليبيا.

للتغلب على انعدام الشفافية لدى فرونتكس في ما يتعلق بهذه القضايا، قمنا بمقارنة البيانات الرسمية والمصادر المفتوحة، بما في ذلك مسارات رحلات الطائرات والطائرات بدون طيار، مع المعلومات التي جمعتها منظمة راقب البحر وهاتف الإنذار، بالإضافة إلى شهادات الناجين/ات الذين شاركن وشاركوا قصصهم معنا بشجاعة. لقد أثبتنا أن المراقبة الجوية التي تقوم بها فرونتكس ضرورية حتى يتمكن خفر السواحل الليبي من اعتراض قوارب المهاجرين وإعادتهم إلى ليبيا، مع العلم أن هؤلاء الأشخاص سيواجهون انتهاكات حتمية عند إعادتهم قسرا إلى ليبيا.

من خلال المراحل المختلفة لتعاون فورنسيك اوسيانوغرافي (FO) وفورنسيك بوردر (FB) مع راقب المتوسط - هاتف الإنذار، يمكننا أن نرى كيف ساهمت المنهجيات التي طورتها FO في البداية لتوثيق الانتهاكات والسعي إلى تحقيق العدالة في ظهور هذه الممارسة الجديدة والاستثنائية للتدخل حينيا على الحدود البحرية لأوروبا التي يقوم بها راقب المتوسط - هاتف الإنذار، والتي زادت بدورها من قدرتنا على مساءلة الدول ووكالات الاتحاد الأوروبي عن جرائمها - وهي إحدى الطرق التي يمكننا من خلالها المساهمة في وضع حد نهائي لهذه الممارسات. وبعد مرور 10 سنوات على إنشاء راقب المتوسط - هاتف الإنذار، لازالت الشبكة تلعب دورا حيويا في دعم المهاجرين في ممارسة حريتهم المسلوبة في التنقل والدفاع عن حقوقهم، وتلتزم فورنسيك بوردر بمواصلة العمل مع راقب المتوسط - هاتف الإنذار لتحقيق هذه الأهداف في المستقبل.

موقع الواب لفورنسيك بوردر: www.borderforensics.org

موقع الواب لفورنسيك اوسيانوغرافي: https://forensic-architecture.org/category/forensic-oceanography

تعمل ليمينال، التي تتخذ من بولونيا (إيطاليا) مقرًا لها منذ عام 2022، مع المجتمعات المتضررة من العنف الحدودي لتوثيق وتحدي عنف أنظمة التنقل غير المتكافئة عبر مختلف المناطق الجغرافية والزمنية. ويشمل ذلك تفكيك الروابط بين العنف الحدودي وأشكال أخرى من التحيز والقمع: على سبيل المثال، الطريقة التي تؤثر بها الممارسات الحدودية والاستعمارية الجديدة للاستخراج على المجتمعات في غرب أفريقيا، أو الطريقة التي تكون بها هذه المجتمعات نفسها أهدافًا للقمع العنصري والتجريم في أوروبا. في هذه المشاريع وغيرها، واستنادًا إلى علاقة طويلة الأمد من خلال الطب الشرعي للمحيطات والطب الشرعي الحدودي، تواصل ليمينال التعاون مع هاتف الإنذار، بالإضافة إلى المجموعات المرتبطة بها مثل مالدوزا، وشبكة دعم القبطان، ومراقبة القناة، واللاجئين في ليبيا وغيرها الكثير.

www.liminal-lab.org

خريطة ورسوم بيانية تحليلية لاستراتيجيات العبور التفاضلية على حدود الناظور-مليلية، تسلط الضوء على تعرض الأشخاص السود للعنف الحدودي والموت بشكل أكبر- *خريطة: Border Forensics، 2024*

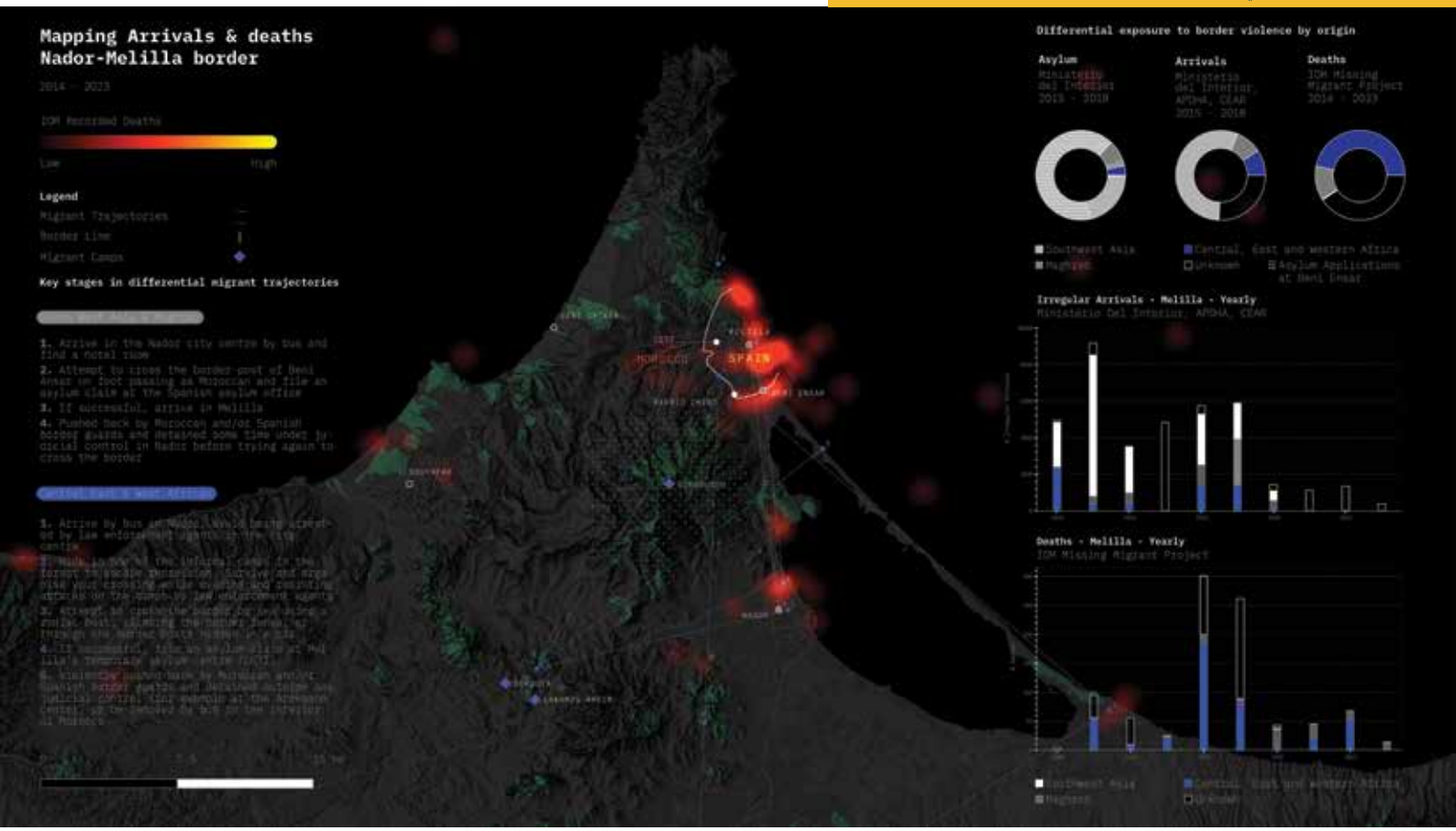

أنماط ومسارات بحث طائرة فرونتكس بدون طيار بين ماي 2021، عندما بدأت العمليات، وجوان 2022 - *خريطة: Border Forensics*

التدخل التضامني من قبل، ومن أجل، الأشخاص الذين يتنقلون

مقابلة إيهاب الراوي

تعمل المجموعة الموحدة للإنقاذ، منذ سنوات عديدة، على دعم الأشخاص حين تعرضهم للخطر على طول طرق الهجرة المختلفة. تأسس المشروع على يد إيهاب الراوي، الذي فرّ هو نفسه نحو أوروبا في عام 2015. سرعان ما أدرك إيهاب مدى سوء المعاملة والعنف الذي يتعرض له المهاجرون في أوروبا وقرر توفير دعم عملي لهم. وهو يدير المشروع مع شركائه منذ عشر سنوات. تعتبر المجموعة الموحدة للإنقاذ. شريكًا مهما لـ"هاتف الإنذار" في الكفاح اليومي من أجل حرية التنقل وضد العنف والموت في البحر.

إيهاب الراوي، هل يمكنك أن تخبرنا قليلا عن نفسك ولماذا قررت إنشاء المجموعة الموحدة للإنقاذ ؟

! اسمي إيهاب الراوي. تعود أصولي إلى العراق وأعيش في ألمانيا منذ ما يقرب من عشر سنوات. وقد أنشأت منظمتي منذ عام 2015. جاءت فكرة إطلاق المشروع عندما هاجرت بنفسي. حيث سلكت نفس الطريق عبر بحر إيجة إلى أوروبا ورأيت مدى معاناة الناس.

إيهاب الراوي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، فرنسا، جوان 2024 - *صورة: مجموعة الإنقاذ الموحد*

لم أستطع تحمّل ذلك، وقررت أن عليّ فعل شيء لمساعدة مساعدة الناس. لقد كنت محظوظا، فطريقي كان أسهل قليلا، لكن معظم الناس لم يكونوا بنفس حظي. أردت أن أفعل شيئا تجاه ذلك.

منظمتك تسمى المجموعة الموحدة للإنقاذ. وقد تم إنشاؤها قبل عشر سنوات. ما هو العمل الذي تقومون به؟

! لقد كنت بالفعل مهتما بالفعل بالعمل النضالي في العراق، بلدي الأم، وكنت أحب مساعدة الناس. عندما أنشأت المجموعة الموحدة للإنقاذ، كان كل شيء أقل تنسيقا: كنتُ أنشر رسائل على فيسبوك عن معاناة الناس، وكنت أتلقى المزيد والمزيد من الطلبات. في البداية، لم يكن هناك الكثير من الناس. لكن سرعان ما تغير ذلك: مع مرور الوقت، تواصل معي المزيد والمزيد من الأشخاص والمجموعات ليحدثوني عن معاناتهم واحتياجاتهم. كانت تلك نقطة الانطلاق. في البداية، حاولنا أن نكون في كل مكان في نفس الوقت. لم ننشط في حالات الطوارئ فقط، سواء في الماء أو على طول الحدود، ولكن أيضا في المخيمات في سوريا وتركيا.

حاولنا إطلاق مشاريع نضالية أينما كان ذلك ضروريا، وكانت بعض هذه المشاريع تهدف أيضا إلى تقديم الدعم المالي للأشخاص المحتاجين. ولكن عندما أصبحنا معروفين أكثر كمنظمة وتلقينا المزيد من الطلبات والنداءات، لم يعد ذلك ممكنا. عملنا نضالي تماما، فنحن لا نتلقى أي أموال، وليس بيننا من يتقاضى أجرا. لذلك أصبح من الصعب تمويل جميع الأنشطة على المدى الطويل. ولهذا السبب قررنا التقليص من أنشطتنا. فقمنا بالتركيز على الحالات الطارئة على الحدود، وبالأخص الأشخاص الذين هم في حالة استغاثة في البحر.

بمرور السنوات، أصبحت المجموعة معروفة أكثر فأكثر. كيف تطلعون الجمهور على عملكم وما الذي يخبركم به الناس بخصوص الحدود؟

! في البداية، اقتصرنا على وسائل التواصل الاجتماعي كقناة اتصال رئيسية. ولا يزال هذا هو الحال حتى اليوم، ولكن مع مرور الوقت أدركنا أن وسائل التواصل الاجتماعي ليست كافية. لم يكن صوتنا هناك مسموعا كما ينبغي. لهذا السبب غيرنا استراتيجيتنا وبدأنا في التحدث أكثر فأكثر إلى وسائل الإعلام. وذلك ضروري إذا أردنا أن يُسمع صوتنا. لأنه من الواضح لنا أننا لا نريد الاكتفاء بتقديم العون فحسب، بل نريد أن نحدث فرقا. وعندما تتحدث في وسائل الإعلام، يكون لك تأثير سياسي. لقد منحنا الناس ثقتهم لأننا كنا موجودين دائما، ولهذا السبب نما عملنا وتوسع مجال تدخلنا. لقد أدركوا أننا نريد مساعدتهم. ليس لدينا أي غايات أخرى، سياسية كانت أو مالية. إنهم يعلمون ذلك. يدرك الناس الذين نتواصل معهم أننا نبذل كل ما في وسعنا لحل المشاكل. على الرغم من محدودية الموارد المتاحة لنا.

ثقة الأشخاص الذين يسافرون أمر مهم للغاية. ونحن ندرك ذلك أيضا من خلال عملنا اليومي في هاتف الإنذار. كيف اكتسبتم هذه الثقة؟

! لقد عملنا بجد للحصول على المصادر الصحيحة والمعلومات الصحيحة. نحن على يقين من أن المعلومات التي نتلقاها وننقلها دقيقة وجديرة بالثقة. هكذا وثق الناس بنا. يحصل الكثير من الناس على معلومات خاطئة من المهربين أو الأشخاص ذوي النوايا غير النزيهة. نحن نعمل بجد للتأكد من أننا نتلقى وننقل المعلومات الصحيحة. ينطلق بعض الأشخاص في رحلتهم لمجرد أنهم تلقوا معلومات خاطئة ومضللة. ثم يصدمون بالأشياء الفظيعة التي يتعرضون لها أثناء الرحلة أو عند وصولهم. وهذا هو السبب أيضا في ثقة وسائل الإعلام والصحفيين بنا وتوجههم إلينا للحصول على المعلومات.

تمكنكم تركيبة منظمتكم المتكونة من المهاجرين، من أن يكون لكم لغة مشتركة مع العديد من اللاجئين. هل يعزز ذلك الثقة بينكم؟

! من البديهي أن عامل اللغة مهم جدا. فهي تساهم في أن يثق الناس بنا. ليس كل ما نقوله مفهوما من الناحية اللغوية فقط، ولكن أيضا من الناحية الثقافية. يمكن للناس التحدث بحرية وإخبارنا بكل شيء. وبالطبع، يعرفون أيضا أننا نفهم ما يمرون به لأننا مررنا به بدورنا. يعلمون أننا نعرف الطرق والمعاناة والوضع عموما. وهذا يسهّل بناء الثقة. تصلنا أحيانا إفادات لشهود عندما يحدث أمر خطير. غالبا ما يخبرونا بكل شيء، ولكن عندما نعمل مع وسائل الإعلام وهم يشاركون في المحادثة، فإن هؤلاء الأشخاص لا يتحدثون.

كم يبلغ عدد الأشخاص المنخرطين في المجموعة الموحدة للإنقاذ وما طبيعة العمل الذي تقومون به؟

! نحن نعمل كمنظمة تطوعية. يأتي الناس إذن ويذهبون. بعض الأشخاص عملوا معنا لسنوات عديدة ثم توقفوا عن ذلك. وانضم إلينا أشخاص جدد. نحن اليوم خمسة أشخاص. كنت أنا من أنشأ المجموعة وما زلت أتحمل العديد من المسؤوليات داخلها، إلى جانب تكفلي بالعلاقات العامة. لدينا أيضا شخص يتلقى جميع المكالمات والرسائل. وهناك شخص آخر يقوم بالترجمة، بالإضافة إلى أشخاص يعملون مع وسائل الإعلام أو بالتكنولوجيا ومحامٍ يدير الشؤون القانونية ويحافظ على التواصل مع المنظمات الأخرى وغيره من المحامين.

هناك العديد من الطرق المختلفة إلى أوروبا. على أي الطرق وفي أي المناطق تنشطون بشكل خاص؟

! عندما بدأنا، كان تركيزنا على الطريق بين اليونان وتركيا بشكل واضح، وخاصة حول جزر بحر إيجه. كان الناس هناك يعرفونني وأنا أعرف الطريق. ولكن، مع تزايد التعريف بالمنظمة، بدأنا نتلقى مكالمات ورسائل من كل مكان: بيلاروسيا والمملكة المتحدة وكندا والمغرب

وليبيا. لم يكن هناك حد للمنطقة التي يتصل بنا الناس منها. لقد تغيرت الطرق على مر السنين: عندما بدأت الأمور تزداد صعوبة وعنفا في اليونان، تحرى الناس وبحثوا عن طرق أخرى. يتعلق الأمر بالمسائل السياسة والظروف السائدة في البلدان المختلفة. يحصل الناس على المعلومات قبل مغادرتهم، ولهذا السبب تتغير مسارات الرحلات حسب تطور الأوضاع السياسية.

شهدنا في السنوات الأخيرة تصاعدا للعنف على طول الطرق المختلفة. وينطبق ذلك بشكل خاص على شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث أنشأ خفر السواحل اليوناني نظاماً للعنف. كيف تطور العمل في السنوات الأخيرة؟

! وصلت العديد من القوارب إلى اليونان على مر السنين. وقد استخدم اليونان والاتحاد الأوروبي وسائل مختلفة لمحاولة وقف الهجرة أو السيطرة عليها بشكل أكثر فعالية على الأقل. وللقيام بذلك، لجأوا بشكل متزايد إلى القوة. ولكنهم، رغم كل الإجراءات والعنف، لم ينجحوا حتى الآن في وقف الهجرة. يهرب الناس من البلدان والأوضاع التي يعانون فيها. وليس لهم غالبا سوى خياران: إما الوصول أو الموت. عندما يأتون إلى المجموعة الموحدة للإنقاذ ويطلبون المساعدة، يكونون في حاجة لشخص يمكنهم التحدث إليه، شخصا يمكنه إسماع أصواتهم، ويمكنه مساعدتهم في التحدث عما يمرون به. وهذا بالضبط ما يجعل عملنا يحدث فرقا. نحن ننبه وسائل الإعلام ونحاول استخدام التقارير للمساعدة في وضع حد للعنف المرتكب ضد المهاجرين. وهذا هدف مهم بالنسبة لنا: إسماع صوتنا وصوت المهاجرين.

ولكنكم تقومون أيضا بعمل مهم مع الأشخاص والمجموعات المتضررة، بما يتجاوز حالات الطوارئ المباشرة. كيف تدعمون الأشخاص النازحين وعائلاتهم بدقة؟

! نعم، نحن نحاول مساعدة العائلات والأقارب في الأوضاع الصعبة. على سبيل المثال، في بلغاريا، إذا كان هناك من يبحثون عن أفراد أسرهم، فإننا نعمل مع المنظمات والمجموعات البلغارية لمعرفة أماكن وجود المفقودين. نحن نساعدهم في العثور على أقاربهم والاتصال بالمنظمات والمشاركة في الجنائز أو نقل الجثامين إلى بلدانهم، كما نحاول مساعدتهم ماليا من خلال وضعهم على اتصال مع منظمات أخرى. نعمل على جعلهم يتواصلون مع السلطات المناسبة أو الأشخاص المناسبين، لأن السوريين مثلا ليس لديهم أي فكرة عن كيفية سير الأمور في أوروبا. نحن ببساطة نحاول أن نبذل قصارى جهدنا خلال كل حالة لتقديم دعم هادف في هذه الأوقات العصيبة.

يعمل هاتف الإنذار والمجموعة الموحدة للإنقاذ معا منذ سنوات عديدة. ما هي التجارب التي مررت بها وكيف عشتها؟

! لدينا علاقة وثيقة مع هاتف الإنذار وهذا التعاون مهم جدا بالنسبة لنا. نحن نعمل معا

منذ البداية، منذ عام 2015، وكان لكم دور مهم جدا فيما يتعلق بمكالمات الطوارئ التي كنا نتلقاها. لقد أنقذ هذا التعاون العديد من الأرواح. نحن نتشارك المعلومات والاتصالات ونواصل التطور معا. نحن نساعد بعضنا البعض ويكمّل بعضنا بعضا في عملنا اليومي.

خريطة توضيحية لمستوى التضامن من أجل حرية التنقل والمساواة في الحقوق

ألمانيا

Schlafplatzorga Berlin
Refugee Councils
Lagerwatch-Vernetzung
Zusammenleben Willkommen
No Lager Osnabrück
Our Voice
Pro Asyl
Jugendliche ohne Grenzen
International Women* Space
No one is illegal
KiezKantiene
Network Soli-Asyl Thüringen
medinetz
We'll Come United
iuventa-crew
Seebrücke
No Border Assembly
The border Starts here
Justizwatch
Balkanbrücke
Community for all
Darmstadt
Frach Collective
BorderBistro
medico international
WISH noborders
.KuB e.V
Aktion Bleiberecht
Café United Frankfurt
Interprise Interpreting Collective
Flüchtlingsinitiative Bremen
Smash Fortress Europe
Afghan Activists Group

الدنمارك

Ellebæk Kontaktnetværk

السويد

Ingen Människa är Illegal Stockholm

المملكة المتحدة

Refugee Migrant Self-Support Group
Coventry Asylum and Refugee Action Group
Footcare collective
Watch The Channel
Statewatch
Detained Voices

هولندا

Transnational Institute
Sudanese Refugees Organization
Stop the War on Migrants

بولندا

Various affinitiy group from polish-belarusian Border
Inicjatywa Pracownicza

كرواتيا

Kompas
World traveler centre
are you syrious
Collective aid
BiH
Centre for peace studies
Zagreb Sanctuary City

سلوفينيا

Infokolpa

فرنسا

Collectif Solidaire MNA 33
Collectif Soutien Migrant.es 13
AntiCRA Marseille
Association des Travailleurs Maghrébins de France
ZAD
EMSF
Sudfa
Parastoo
Resome
Refuge Solidaire
CSP69
La Cimade
Confrontiere
Fédération des Associations de Solidarité avec Tou-te-s les Immigré-e-s
Collectif El Manba
Collectif d'Habitants Organisés
Collectif Maraude Briançon

بلجيكيا

gettingthevoiceout
EuroMed Rights

النمسا

Skills for Utopia
Push-Back Alarm Austria

صربيا

Collective aidn
Klikaktiv

منطقة البلقان

أوروبا الوسطى

بلغاريا

Mission wings foundation
Centre for legal aid voice in Bulgaria

شبكات عبر قطرية

Alarm Phone
Alarm Phone Sahara
Afrique Europe Interact
From Sea to Cities
CivilMRCC/Civil Fleet
(Welcome to Europe (W2EU
Border Violence Monitoring Network
AbolishFrontex
Migreurope
Captain Support
borderline-europe
CommemorAction
Queers Against Borders
Alliance with) Refugees in Libya)
Migration Control Project
(Transnational Social Strike (TSS/TMC

سويسرا

LGBTQAI MENA Support
Migrant Solidarity Network
Seebrücke Schweiz
Solidarité sans Frontières
Droit de Rester
ASZ
sans-papiers.ch
solinetze.ch
.enough

ايجه

اليونان

No Border Kitchen Lesvos
Solidarity with Migrants
Refugee Support Aegean
Push-Back Assembly
Lesvos LGBTIQ+ Refugee Solidarity
Legal Center Lesvos
Mare Liberum

تركيا

Solidarity Network for Refugees
Peoples' Democratic Congress
Mülteci-Der
Aman Project
Equality Studies Association
Göçmen Dayanışma Mutfağı Istanbul

هذه الخريطة منظمة حسب السياق. وهي ليست دقيقة ولا شاملة، ويمكن اعتبارها مصدراً للإلهام.

إسبانيا

Elkartasunerako Elkartea
Emergencia Frontera Sur
CIEs NO - Stop Deportaciones
Asociación Entremares
Canarias libre de CIE
Top Manta
L'Aurora - Grup de Suport
Solidary Wheels
APRASE
Caravana Abriendo Fronteras
Red Solidaria de Acogida
Ongi Etorri Errefuxiatuak
Canary Islands: Solidaria con las migrantes en Lanzarote
Red ciudadana de solidaridad con las personas migrantes en Lanzarote

إيطاليا

Progetto Vesta - Cooperativa CIDAS
Baobab Rome
Maldusa
Melting Pot
Ya Basta! Bologna
Onborder Oulx
Mediterranea Saving Humans
From Sea to Prison
ARCI Porco Rosso
Eritrea democratica
Rebbio Network

غرب البحر الأبيض المتوسط

مالطا

African Media Association Malta
Integra
aditus
Jesuit Refugee Service
Coalition for the El Hiblu 3
Moviment Graffitti

المغرب

Conseil des Migrantes Subsahariennes du Maroc
جمعية الساقية الحمراء للهجرة و التنمية
Mouvement Uplifted Africa
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
مجموعة SHUMOM Art
شبكة
الجمعية المغربية لمساعدة المهاجرين في وضعية صعبة بوجدة - المغرب
جمعية ضوء على الهجرة في المغرب
جمعية الجيل الذهبي للتنمية والتضامن
ARSEREME - فرع العيون

وسط البحر الأبيض المتوسّط

مصر

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
برة السور
طرّهة

تونس

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
محامون بلا حدود - فرع تونس

ليبيا

مؤسسة بلادي لحقوق الإنسان

نيجيريا

R4R / NfCMC

الكاميرون

SOSFAMIC

الكونغو

Groupe Congo (Brazzaville (NGOLO
RAS-LE-BOL

غرب إفريقيا

موريتانيا

الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان

السينيغال

Boza Fii

مالي

Association Malienne des Expulsés

منذ البداية، اعتبر هاتف الإنذار (AP) نفسه جزءا من شبكة أوسع نطاقا. يتم تسليط الضوء على ذلك، في هذا الكتيب، من خلال تاريخ خط المساعدة الخاص بنا (انظر الفصل 1)، ولكن الرابط واضح أيضا من خلال العروض العديدة للمشاريع المرتبطة به (انظر الفصل 6). تقوم جميع المجموعات والأفراد والمنظمات التي تطلب ممرات آمنة ببناء هذه الشبكة من التضامن لدعم الأشخاص المتنقلين.

في جويلية 2019، أطلقت منظمة مرحبا بك في أوروبا أول مخيم صيفي عابر للحدود (TSC) بالقرب من مدينة نانت. وقد اجتمع أكثر من 500 ناشط من أكثر من 90 مدينة - من هلسنكي إلى برازافيل، ومن طنجة إلى إزمير - تحت شعار رئيسي واحد: وضع البنى التحتية لحرية التنقل. انضم أكثر من 700 شخص إلى المخيم الثاني العابر للحدود بعد ثلاث سنوات، في عام 2022، في كلتا المناسبتين، بدأ المخيم بـ"معرض لا حدود"، تلته سلسلة من الاجتماعات العامة وورش العمل لتبادل واستلهام الممارسات التضامنية على الطرقات المختلفة. أما المرحلة الثالثة، مخيم التضامن الثالث لصيف 2025، فهي قيد الإعداد بالفعل. وقد لعب النشطاء والفرق من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، منذ البداية، دورا محوريا في المساعدة في تنظيم كل مخيم.

صنعنا في المخيم الأول خريطة مرسومة باليد لأوروبا وشمال وغرب أفريقيا في مدخل القاعة. طلبنا من جميع المشاركين أن يشيروا بنقطة إلى الأماكن التي ينشطون فيها، وأن يضيفوا وصفا موجزا لعملهم. وبناء على ذلك، ضمّنا في عام 2022 خريطة التضامن في الكتيب الترحيبي للمخيم الثاني. بالاعتماد على هذه الخرائط، نحاول تحديث النظرة إلى هذه الحركة العظيمة، مع العديد من المبادرات والمشاريع القديمة منها والحديثة والتي تنشط كل يوم على المستوى المحلي.

وبطبيعة الحال، فإن كل نسخة من هذه الخريطة غير مكتملة: فالعديد من المجموعات مفقودة وبعض المعلومات ستكون قد عفا عليها الزمن بحلول وقت نشرها. ومعظم النضالات تجري بالفعل في حياتنا اليومية وداخل هياكلنا. يجب أن تكون قائمة المبادرات والمشاريع في البلدان والمناطق المختلفة بمثابة خريطة إلهام. تمدنا بوسائل العمل رغم وضد كل اليأس والوحشية الموجودة على الحدود. وتُظهر الفروع العديدة لحركتنا التي تناضل جنبا إلى جنب من أجل حرية التنقل والمساواة في الحقوق الاجتماعية للجميع.

إننا نعمل، بالتعاون مع "مرحبا بك في أوروبا"، على تحديث نصف سنوي سننشره - كما سنفعل بالنسبة لجميع الاستعدادات للمؤتمر الصيفي الثالث في عام 2025 - على الموقع الإلكتروني التالي: www.trans-border.net.

.5

النضال يتواصل

جدارية في لامبيدوزا، إيطاليا، 2023 - صورة: maldusa.org

لهذا السبب،
سنواصل
إلى جانب هانف الإنذار...

الأصوات المتنوعة لشبكة التضامن اليومي العابر للحدود

على مدى السنوات العشر الماضية، من خلال العمل في الليل والنهار أو في وضع اليقظة، تلقى هاتف الإنذار أكثر من 8000 مكالمة واتصال بالقوارب. مكالمة تلو الأخرى، استطعنا أن نجس نبض حركات الهجرة والنضالات المتصلة بها. لقد أصبحنا شهودا منصتين على الصعوبات وعلى الموت. ويجب أن يستمر ذلك. ما الذي يحفزنا على الاستمرار وكيف يمكننا الحفاظ على التزامنا؟

طلبنا من عضوات وأعضاء شبكتنا، المنتشرة في مدن مختلفة لها والتي تضم عدة فرق ومجموعات عمل، أن يخبرونا بجملة واحدة على الأقل عن سبب رغبتهم في الاستمرار. فيما يلي مجموعة من الاقتباسات: تُظهر مجموعة من الردود مع وجهات نظر تتراوح بين الدافع للعمل التضامني ضد الشعور بالعجز، والحلم بعالم مفتوح الحدود.

مناوبة عمل لهاتف الإنذار في برلين، ألمانيا، أفريل 2024 - *صورة: هاتف الإنذار*

سنواصل إلى جانب هانف الإنذار لأن...

...نريد، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن نسقط كل الحدود ونناضل من أجل حرية التنقل لجميع الناس دون تمييز.

هاتف الإنذار - سانت إتيان

...نريد أن نساهم في هذه الشبكة المهمة للعمل وراء الحدود ضد الحدود.

هاتف الإنذار - برلين

... عالم آخر ممكن!

هاتف الإنذار - كاسل

... من على ضفّتي للبحر الأبيض المتوسط، التضامن سلاحنا الأفضل.

هاتف الإنذار - رين

... نود أن نكون جزءا من هذه الشبكة الرائعة العابرة للأوطان ومن المهم بالنسبة لنا أن نشارك في الكفاح ضد الحصن الأوروبي أينما نكون.

هاتف الإنذار - بيليفيلد

... نحن نرفض التجاهل والصمت.

هاتف الإنذار - لوزان

... يجب الدفاع عن حقوق الإنسان - مع هذه الشبكة الكبيرة سنحارب نظام الحدود الأوروبي.

هاتف الإنذار - ميونخ

... لقد قطعنا وعدا لا يزال صالحا اليوم كما كان كذلك قبل عشر سنوات: كل قارب مهم!

هاتف الإنذار - زوريخ

... نرى عندما يغض الآخرون النظر.

هاتف الإنذار - لايبزيغ

... يجب علينا تحسين ظروف إنقاذ المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط في قوارب مهترئة بحثا عن حياة أفضل.

هاتف الإنذار - تطوان

... يمنحنا ذلك الطاقة والحافز الضروريين لمساعدة أي شخص محتاج.

هاتف الإنذار - وجدة

... لقد رأينا العواقب الوخيمة لمحاولات الدول حرمان الناس من حرية التنقل.

AP Brighton

... يجب أن يستمر النضال ضد هذه الأنظمة الحدودية العنيفة لكي تظهر حقيقة ما يواجهه المهاجرون كل يوم، ولدعم الأشخاص الذين يسافرون في ظروف صعبة للغاية بشكل مباشر.

هاتف الإنذار - ديجون

... الشبكة مرادف للتضامن في الأنشطة اليومية، وهي تسطع كنجم حالم في أزمنة يخيّم فيها غالبا اليأس.

هاتف الإنذر - فرانكفورت/هاناو

... سنستمر حتى يتمكن الجميع من عبور المحيطات بالعبّارات.

هاتف الإنذار - كالي

... لأن نظام التأشيرات موجود.

هاتف الإنذار - فينا

... نحن نعتقد أن عملنا يُحدث فرقا وأن التضامن على الطرق ضروري قطعا وسيكون حاسما في ا لمستقبل .

هاتف الإنذار - كولونيا

... نحن فخورون بنهجنا النضالي حيث لا يتقاضى أحد أجرا وبقدرتنا على إعادة توزيع الفائض من ميزانيتنا على المنظمات المستقلة في الجنوب.

هاتف الإنذار - المجلس المالي

... لقد بدأ فريقنا للتو، وبما أنه لا تزال هناك حدود.

هاتف الإنذار - غرونوبل

... مازال على الحصن الأوروبي أن يسقط!

هاتف الإنذار - إرلنغن

... نحن لسنا - حتى بعد 8 سنوات - متعبين بل سعداء وفخورون بأننا جزء من هذه الشبكة الكبيرة والمحترمة والعالمية.

هاتف الإنذار - هامبورغ

... التضامن هو الرأفة الوحيدة الممكنة في هذا العالم الغاشم

هاتف الإنذار - تولوز

... معركتنا هي معركتهم، ويجب أن نقاتل معا، هنا وهناك وفي كل وقت. يجب أن نقاتل بعزم وتضحية من أجل عالم أفضل دون حدود، وقبل كل شيء، من أجل حرية التنقل والقدرة على السفر أينما نريد، ومتى نريد.

هاتف الإنذار - العيون

... ما دامت الشمس تشرق، وما دام الليل يحلّ على جانبنا من البحر الأبيض المتوسط، فسنناضل من مرسيليا لنرسم البسمة على بحرنا المشترك ونرحب بكم؛ نحن سويا.

هاتف الإنذار - مرسيليا

... نحن أكثر فائدة - بما أنه لا يمكننا تغيير النظام - عبر مرافقة ودعم الأشخاص الذين يظهرون شجاعة وإصرار كبيرين خلال رحلتهم.

هاتف الإنذار - مجموعة وسط البحر الأبيض المتوسط

... لا ينبغي لأحد أن يسلك الطرق العنيفة التي تقتل وتسبب الكثير من المعاناة؛ ولكن طالما أن هذه الطرق موجودة، فسنستمر في مرافقة من يسلكها، وفي توجيه أصابع الاتهام والضغط على من يخلقون هذا العالم المعادي.

هاتف الإنذار - كاتالونيا

... من أجل ضمان حرية التنقل والتضامن والعدالة للمفقودين عبر الحدود.

هاتف الإنذار - طنجة

... لا يزال لدينا أمل.

هاتف الإنذار - طنجة

... من أجل وضع حد للتمييز والعنف ضد المرأة. لنقف جنبا إلى جنب من أجل حرية الحركة، كثرتنا تصنع قوتنا. قويات، نواصل الكفاح.

هاتف الإنذار - فريق النساء*

... نحن ملتزمون بالنضال من أجل حرية التنقل للجميع، وقد قطعنا عاهدنا أنفسنا بعدم نسيان إخواننا وأخواتنا المهاجرين الذين ماتوا أو اختفوا والذين يطالبون بتحقيق العدالة.

هاتف الإنذار - داكار

... سنواصل النضال من أجل حق الجميع في السفر والوصول على قيد الحياة؛ لا ينبغي أن يُترك أحد بمفرده.

هاتف الإنذار - مجموعة إيجه

... من المهم أن نكون جزءا من شبكة من النشطاء الذين يجمعهم التضامن مع الأشخاص المتنقلين، لأننا مقتنعون بالكرامة المتساوية في الحياة وبعبثية نظام الحدود القاتل والعنصري، لأننا نريد حرية التنقل للجميع أكثر من أي وقت مضى.

هاتف الإنذار - مجموعة باريس

... لقوتها، ولتنوع أعضائها، ولتواضعها في التضامن من أجل حرية الجميع!

هاتف الإنذار - برطانية

... نحن نؤمن بأن التحرر التقاطعي والتضامن العابر للحدود هو السبيل الوحيد للتحرر.

هاتف الإنذار - تونس

... نحن نؤمن بعالم بلا حدود.

هاتف الإنذار - لندن

... الحدود تقتل والناس يموتون كل يوم في البحر على أبوابنا، لن نقبل ذلك أبدا.

هاتف الإنذار - باليرمو

... إنها شبكة من من الناشطات والنشطاء الملتزمات/ين بإنقاذ حياة المهاجرين، والنضال من أجل كرامة كرامتهم، وتكريس حرية التنقل لجميع البشر.

هاتف الإنذار - نواكشوط

... تفضل الحكومات العنصرية على الإنسانية.

هاتف الإنذار - غلاسكو

... التضامن هو الأهم في مثل هذه الأوقات.

هاتف الإنذار - بريمن

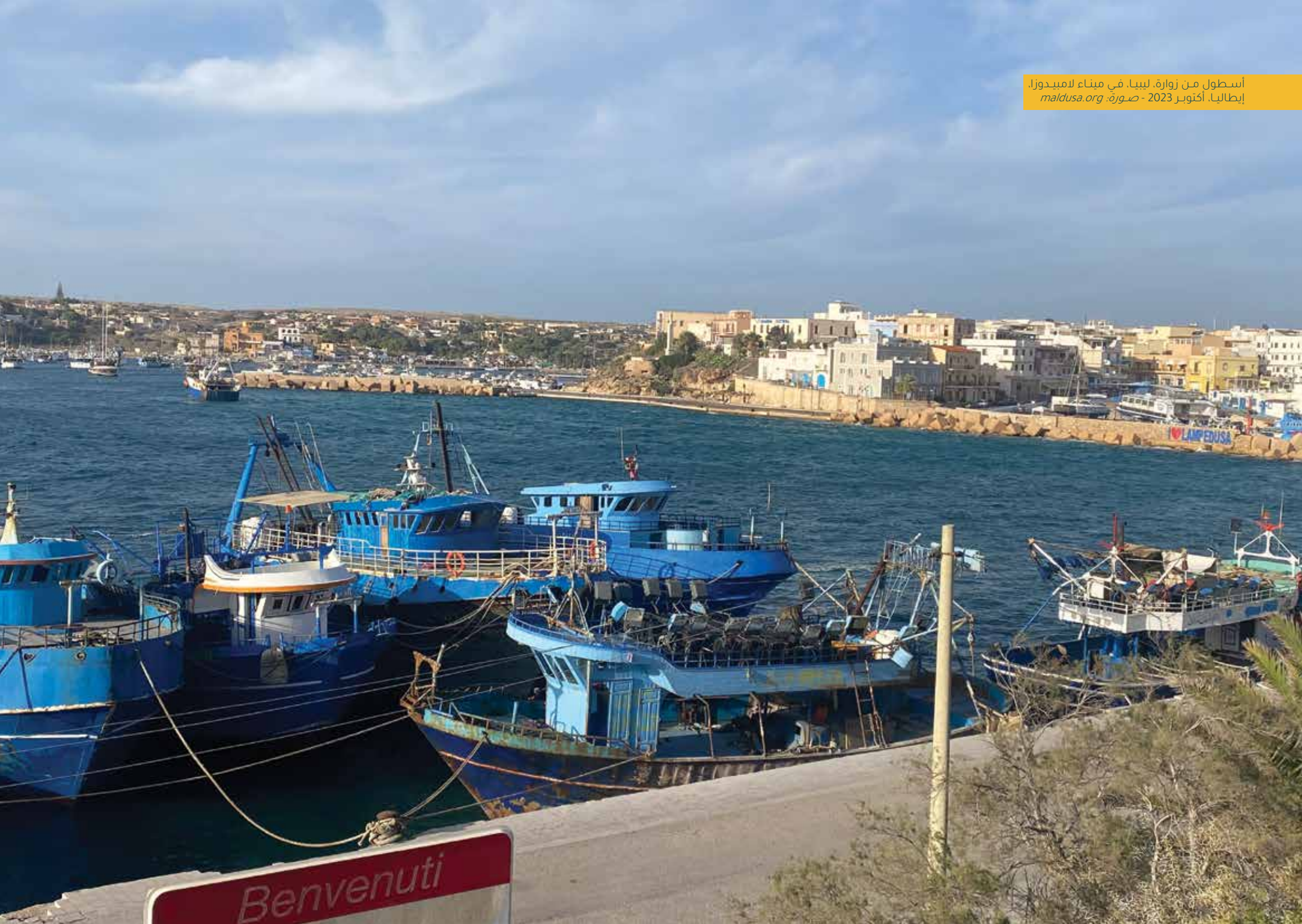

أسـطول مـن زوارة، ليبيا، في ميناء لامبيـدوزا، إيطاليا، أكتوبـر 2023 - *صـورة: maldusa.org*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في سبتة، الأرض الإسبانية المُكتنفة على الحدود مع المغرب، 2024 - *صورة: أميلي جاندا*

شكرا جزيلا لكم جميعًا

... الذين كنّا على اتصال بهم وتعاوننا معهم خلال السنوات العشر الماضية!

... الذين دعمونا على الصعيدين العملياتي والعملي أو النفسي، الذين شاركونا عملنا وقدموا لنا التبرعات.

بفضلكم فقط تمكنا من بناء هذا الشبكة من التضامن و واصلنا في توسيعها!

المصدر: هاتف الإنذار

فكّروا في التبرع حتى نتمكن من الإستمرار في عملنا التضامني

خيارات التبرع

ألمانيا عبر: Forschungsgesellschaft Flucht & Migration e.V, Berlin

IBAN: DE68 10050000 0610024264
BIC: BELADEBEXXX
Donation Reference: Watchthemed Alarm Phone

للحصول على إيصالات التبرع، يرجى الاتصال بنا على: wtm-alarm-phone@antira.info

سويسرا عبر: Verein Watch The Med Alarmphone Schweiz, 8000 Zurich

التبرّع باليورو
IBAN: CH75 0900 0000 1571 0940 5
BIC: POFICHBEXXX
المؤسسة المالية: PostFinance AG, 3030 Bern

التبرع بالفرنك السويسري
IBAN: CH21 0900 0000 6117 2503 0
BIC: POFICHBEXXX
المؤسسة المالية: PostFinance AG, 3030 Bern

TWINT

PayPal

إيصالات التبرعات من سويسرا تُرسل سنويًا في شهر جانفي. للمزيد من المعلومات أو الاستفسارات، يرجى الاتصال بنا على: finances@alarmphone.ch

فرنسا عبر: Alarmphone Solidarité, 13004 Marseille

IBAN: FR76 1027 8090 7800 0204 5570 130
BIC: CMCIFR2A

إيصالات التبرع تُرسل تلقائيًا بعد استلام الدفع.

مظاهرة للاجئين في ليبيا في جنيف، سويسرا، ديسمبر 2022 - *صورة: Alliance with Refugees in Libya*

هاتف الإنذار - الصحراء يقدم المساعدة لعائلات نيجيرية تم ترحيلها من الجزائر، ديسمبر 2023 - *صورة: هاتف الإنذار- الصحراء*

فهرس المصطلحات

الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا
دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 20 مارس 2016. وتنص على وجوب إعادة جميع "المهاجرين غير النظاميين" الذين يصلون إلى اليونان اعتبارا من ذلك التاريخ إلى تركيا. وإن لم يكن الأمر كذلك، إلا أن عمليات الإعادة إلى تركيا لا تزال تتم بانتظام، كما ازدادت عمليات الاعتراض.

نظام تحديد الهويةالآلي (AIS)
هو نظام للتبادل الآلي يستخدم لمراقبة حركة المرور البحرية. يتم تحديد موقع السفن عن طريق الأقمار الصناعية أو من البرّ.

بوزا ("النصر" باللغة البمبرية)
وهي صرخة المهاجرين من غرب أفريقيا حال بلوغهم أوروبا.

فضاء شنغن
منطقة الدول الأوروبية التي تتبع سياسة تأشيرة مشتركة ولا توجد رقابة بين حدودها المشتركة، إلا أنه يتم، مع ذلك، إجراء عمليات تفتيش مفاجئة، ومؤخراً أعيد العمل بنظام المراقبة الحدودية.

فرونتكس
وكالة إدارة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، تأسست عام 2004 ومقرها وارسو. تتمثل مهامها الرئيسية في تنسيق سياسات الحدود الوطنية و"حماية" حدود الاتحاد الأوروبي من الهجرة غير النظامية. تمثل رمز "الحصن الأوروبي" وعصاه الغليظة.

"الحرس الساحلي الليبي"
يقصد بهذا التعبير الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لما يسمى بخفر السواحل الليبي. تقوم الميليشيات الليبية بانتظام بعمليات الإعادة العكسية إلى ليبيا. وقد تم اتهامها بالانتهاك المتكرر للقانونين البحري والدولي.

رقم IMO
رقم المنظمة البحرية الدولية. رقم مكون من سبعة أرقام يعرّف اسم السفينة وشركة الشحن.

طرف البحث والإنقاذ
الطرف الذي ينخرط في أنشطة البحث والإنقاذ.

الحرّاقة
أولئك الذين واللاتي يحرقون [الحدود]" باللغة العربية. هذا هو الاسم الذي يطلق على المهاجرين من شمال أفريقيا الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط باستعمال القوارب ودون تأشيرة.

النقاط الساخنة
مراكز لتسجيل المهاجرين، وضعتها فرق فرونتكس المتنقّلة في مواقع معينة على حدود الاتحاد الأوروبي، لتسهيل مراقبة الهويات وتسريع عمليات الترحيل. وقد افتتحت أول نقطة ساخنة في 17 سبتمبر 2015 في جزيرة لمبدوزة، وأخرى ثانية في أكتوبر 2015 في موريا على جزيرة ليسبوس.

الاعتراض
هو توقيف المهاجرين والمهاجرات داخل المجال البحري لدولة غادروها وإجبارهم/ن على العودة إليها من قبل شرطة الحدود المعنية. لا يجب الخلط بينه وبين عملية إنقاذ أو عملية بحث وإنقاذ.

أرشيف البحث والإنقاذ
أرشيفات توثق الأنشطة والتطورات المتعلقة بالبحث والإنقاذ في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، يديرها مركز تنسيق البحث والإنقاذ المدني.

مركز تنسيق الإنقاذ البحري (وأحياناً مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ)
مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ في البحر. منظمة أساسية في عمليات البحث والإنقاذ، مسؤولة عن تنسيق ومراقبة عمليات البحث والإنقاذ البحري.

المنظمة الدولية للهجرة
تأسست عام 1951. تتعاون هذه المنظمة الحكومية الدولية لإدارة الهجرة تعاونا وثيقا مع الحكومات (الغربية أساسا)، لا سيما في مجال "العودة الطوعية" للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

عملية/منطقة "البحث والإنقاذ" (SAR)
ينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق بحث وإنقاذ وطنية. إذا كان أحد القوارب في حالة استغاثة، فإن مركز تنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحري المعني ملزم بإطلاق عملية بحث وإنقاذ من أجل إنقاذ ذلك القارب.

الإرجاع القسري
الإرجاع القسري هو الإعادة غير القانونية للمهاجرين في البحر إلى بلد المغادرة؛ على خلاف الإعادة القسرية، فإن الإرجاع القسري أو "الإعادة القسرية العكسية" تقوم به سلطات بلد المغادرة - بموافقة سلطات بلد المقصد عادة.

الإعادة القسرية
الإعادة غير القانونية للمهاجرين إلى المياه الدولية أو إلى بلد المغادرة، التي تقوم بها سلطات بلد المقصد. في هذه الحالة، يحرم المهاجرون من الحق في طلب اللجوء. انظر أيضاً الإرجاع القسري.

تيميس
عملية أمنية مشتركة على الحدود تقودها فرونتكس ووزارة الداخلية الإيطالية. انطلقت في فيفري 2018، وهي مواصلة لعملية تريتون السابقة. وتتمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة الحدود، مع إيلاء الإنقاذ مرتبة ثانوية

ثريا
مزوّد خدمة الهاتف عبر الأقمار الصناعية في الإمارات العربية المتحدة، وتشير هذه الكلمة أيضا إلى الهاتف الفضائي نفسه. تمتد تغطيتها على كامل أرجاء البحر الأبيض المتوسط.

أبحرنا (Mare nostrum)
عملية جوية وبحرية للبحرية الإيطالية لتنفيذ مهمات بحث وإنقاذ واسعة النطاق في وسط البحر الأبيض المتوسط، والتي أسقفرت على إنقاذ ما يقرب من 150,000 مهاجر خلال الفترة 2013/2014.

راقب المتوسط
منصة للتوثيق ورسم الخرائط على الإنترنت لرصد وفيات المهاجرين والمهاجرات وانتهاكات حقوقهم/ن على الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي، والتي تم إطلاقها في 5 ديسمبر 2013 كجزء من حملة "قوارب للناس": http://watchthemed.net

زودياك
مصطلح شائع الاستخدام للإشارة إلى زورق مطاطي مزود بمحرك. شركة زودياك الفرنسية هي المنتج الرئيسي لهذا النوع من القوارب، وغالبا ما تستخدم لعبور البحر الأبيض المتوسط.

فعالية ضد فرونتكس في جرجيس،
تونس، أفريل 2018 - *صورة: هاتف الإنذار*

الإصدار

الفريق التحريري
ماريون باير، ليزا غروس، كوني غنسر، هاغن كوب، كيري سانتر، سارة سلان، موريس شتيرل

الخرائط والرسوم البيانية
أسامة عبد الله، صوفي-آن بيسو، لورنز ناغيلي، بالز أورتيلي

التّصميم والترجمة:
شعاع - الشركة العربية للاتصال العصري

طباعة
Druckerei Imprenta
Obertshausen-Hausen

للتواصل
إذا كنت على علم بحالة طوارئ لأشخاص في خطر في البحر الأبيض المتوسط، يمكنك الاتصال برقم هاتف الطوارئ لدينا: +334 86 51 71 61

إذا كنت ترغب في الاتصال بنا لإجراء مقابلة أو حوار:
media@alarmphone.org

إذا كنت ترغب في دعم عملنا أو لديك طلب:
wtm-alarm-phone@antira.info

إذا كنت ترغب في دعم عملنا من خلال التبرع:
finances@alarmphone.ch

لمتابعة المستجدات والعمل الذي نقوم به:
www.alarmphone.org
www.watchthemed.net
www.aeg.bordercrimes.net
www.facebook.com/watchthemed.alarmphone
www.twitter.com/alarm_phone

طبع في أكتوبر 2024

منصة الأخبار لهاتف الإنذار في مهرجان "Unite" المناهض للفاشية في koch areal ، زيوريخ، سويسرا، أوت 2019 - *صورة: هاتف الإنذار*

لافتة ضوئية خلال فعالية لهاتف الإنذار في أمستردام، هولندا، ديسمبر 2022 - *صورة: أميلي جاندا*

نشاط إحياء ذكرى CommemorAction في جرجيس، تونس، 2022 - *صورة: هاتف الإنذار*

في أكتوبر 2024، تحتفل شبكة هاتف الإنذار بمرور عشرة أعوام على تأسيسها. لمدة 3,650 يومًا وليلة، كنا في مناوبات متواصلة. خلال هذه المناوبات، تم إنذارنا بأكثر من 8,000 قارب من جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط ومنطقة المحيط الأطلسي أو القناة الإنجليزية، سواءًا من قبل الأشخاص الذين يتنقّلون أو من قبل أقاربهم وأصدقائهم.

احتفالًا بذكراها العاشر، ننشر هذا الكتاب. في هذا الكتاب، نشارك مقالات، تحليلات، مقابلات، وأشعار. نقدم سردًا لكيفية إنطلاق شبكة هاتف الإنذار وكيف تطورت. نسلط الضوء على النضال ضد التجريم والنضال من أجل الذاكرة في شكل "أنشطة إحياء الذكرى"، جنبًا إلى جنب مع عائلات وأصدقاء المفقودين. نعرض مشاريع شقيقة لشبكتنا ونقدم خرائط، رسوم بيانية، وصور. جميع هذه الأجزاء تتحدث عن رؤيتنا المشتركة: سنواصل التضامن على المسارات، وسنبني ونعزز البنى التحتية من أجل حرية التنقل.

لن تدوم الحدود إلى الأبد. سينتصر التضامن!

watch
THE MED
Alarm Phone